



Copyright © King Saud University

حاشية اللقاني على تصريح العزى للسعد التفتازاني،
تأليف اللقاني، ممدنا صر الدين - ٩٥٨ هـ . كتبت في
القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .

٦٦ ق ٢٣ م ٢٥ × ١٥ سم

٩٥٤

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

معجم المؤلفين ١١ : ١٦٧ ، الأهرية ٤ : ٧٢

١ - الحرف والوضع ، اللغة العربية ١ - المؤلف

ب - تاريخ النسب - ج - حاشية اللقاني على

شرح السعد التفتازاني على تصريح العزى .

حاشية العلامة اللقاني
 على تصريف العزى
 حاشية الشافعية على
 شرح التصريف للشيخ

للعلامة سعد الدين
 التفتازاني
 مقتدر كاترها السيد
 الحقواصه المرحوم
 ابو الخير القفري

العواد
 رتبة الوكيل
 في التفتازاني



مكتبة
 علي بن محمد
 عوف

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب: حاشية على شرح تصريف العزى
 رقم القيد: ٩٥٥
 المؤلف: التفتازاني
 الفهرس: الفهرس في شرح العزى
 القياس: ١١٥٥
 ٤٦

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
اما بعد حمد الله تعالى والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فهذه حواشي على شرح متن شرح لقوت العزى
 للعلامة المتقار اني قدس الله سرها ارجو ان يعف عن بنفعتها ويقظم
 وقعها انه هو المامول ومحقق كل **سول ان اروي** المراد منه تشبيه
 التلام بكان ذي رياض مختلفة الانواع تشبيها مضرا في النفس
 في استعاره بالكناية واثبات الرياض للثبته استعارة تخيلية
 وذكر الذي والزهر والاكلام ترشح ويمكن ان يراد باروي ارجع
 وانصرف وزهر الالفاظ المستحسنة ورياض مقامات الكلام واحواله
 المقضية لا يراده على وجه مخصوص وبالكلام الانواه فتكون هذه
 الالفاظ استعارات حقيقية ولا فيا فيها ذكر الكلام اذ هو خارج
 عن الشبهات **وابي جبر** يجري فيه التفسير ان المذكور ان فيما قبله
 فالاول ان يكون شبه البيان بالبا الموحدة ثم المشابهة التخييلية
 باسنان عامل ذي اعضاء واثبات البيان وهي اطراف الاظفار وهي
 تخيلية وما عداها ترشح والثاني بان يكون المراد بالمرسوط
 وبالحياكة الكتابة وعلى هذا فيمكن ان يراد بالبيان حقيقة
 واصنافها الى البيان لمحصلها وعلى التقديرين فالاحتمال
 عن ابي جبر حمد الله مشكل اذ طمحة الجمل صدق الخبر على المبتدأ
 واوي الخبر لا يصدق عليه حمد الله سبحانه كالا يخفى ان يقال
 يغتفر في التبعية ما لا يغتفر في الاستقلال حمد الله ان قلت
 فصد من قوله ان اروي ابي احويداية هذا الشرح بالحمد
 ليحصله الفضل الموارد في ذلك وهذا ليس بحمد فضلا عن ان
 يكون حمد غير مبدوء به بل هو اخبار عن حكم من احكام الحمد
 قلت

نفي المشبه

جبر

حمد الله قلت الحمد لله الذي هو الشا عليه بصيغة الحمد او غيره فالشا
 على حمد شاعليه فهو **التواتر** التتابع مع تراخ اخذ من التواتر
 كذا اقولوا **والنعم** بالمد الانعام وضيافته تغني العموم فكذا اصح
 اقادة التواتر اليه ويصح كونه اسم جمع للنعمة او للانعام كالظرف
والوافر الكاملة **والظاهرة** البيضة الواضحة لكل احد لتناهيها
 في العظم والكمال او البين كونها لغة لعدم وجوبها عليه اخذ
 من وفرا لا زعم اي كمال لا من وفرة اي الحمله كما في جبر اوفورا
والتراف التعاقب **والالا** النعم بمعنى الانعامات جمع الي بالفتح
 وقد يكسر **والموافرة** اي التي ينفذها مغالبة في الوفراي الكثير في
 العدد **والمناظر** متفاعلة من اظهر بعضها بعضا اي اظهرهم اول
 ظهور اذ اغلب ووصف النعم الظاهرة في ذواتها هي بالتواتر دون
 التعاقب الذي وصف به مطلق الا لا التي لا يتناولها الانسان
 وقاما لا بها لا تكثر كثرة هذه التي هي متوافرة في اعداد
 متظاهرة فيه ايضا **على نبية** يجوز ان يكون صلة الصلاة فتكون
 الصلاة معطوفة على حمد عطف افراد مشاركاله في الاخبار به
 عن اروي وان يكون خبرا عن الصلاة فالجمله منها معطوفة على
 جملة ان اروي عطف الجمل وفي هذا الثاني عطف الانشاء على
 الخبر وفيه خلاف **وجرائم** جمع جرثوم وهو الاصل **والانام** الخلق
 وقيل الجن والانس **والاعلام** جمع علم وهو الجمل فهو تشبيه
 بجذوف الاداة **والارزمة** جمع رزام وهو عنان الدابة ووجه
 الشبه ان بالتمسك بهم تبلغ المتمسك المقاصد الاسلامية
 كما يبلغ راكب الدابة مقاصد بامساك عنانها **وبعد** ظرف بني على
 الضم لا فتان الي لفظ المضاف اليه لنية معناه دونه كما قال

المتظاهر

الوافر

ها

اما ان كانت متضمنة لمعنى الشئ فذلك لكونه دعوى في جواب السؤال وما اكملنا ان قد تحذف في منه لوجود ما يدل عليه من الدلالة
والا فاما ان كانت متضمنة لمعنى الشئ فذلك لان الاصل منها ان يكون من شئ فاقول بعد هذا الله فحذف ذلك للاختصاص به اسم اما متضمنة
فصلها من شئ فاقول نعم اخرت الفاعل الى الجواب ثم اقول لولا ان القائم عليه فضا اما بعد هذا الله فحذف ذلك للاختصاص به اسم اما متضمنة
بعضه من شئ فاقول نعم اخرت الفاعل الى الجواب ثم اقول لولا ان القائم عليه فضا اما بعد هذا الله فحذف ذلك للاختصاص به اسم اما متضمنة
الى الشئ من شئ فاقول نعم اخرت الفاعل الى الجواب ثم اقول لولا ان القائم عليه فضا اما بعد هذا الله فحذف ذلك للاختصاص به اسم اما متضمنة
والاسمية لازمة لم يكن لشرطها الفاعل لازمة له غالباً ونايت عنها اسمية متضمنة
اما لذكرها لصورة الاسم والفاظا لاداء مقام المذموم وابقا خبرها
لاشئ في الجملة قاله شارح في المختصر المطول **فيقول الفقير مسعود**
ابن عمر فيه ايهام الطباق وهو الجمع بين متضادين اي بين معنيين مع الرطبة
متقايين في الجملة **القاضي** نعت عمر **التقار** اي نعت لاحد المتضادين وتدل على
بيض الله عز واهو له جمع حال وهي هبة في النفس غير راسخة فان الجملة التي هي
رست فلكه والعدة لغة بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم وقيل لونه
واوكل شئ وخيان وكانه اراد بها هنا اي لون في جبهة الفرس لاختلاف المعنى
ففيه استعارة بالكناية وهو تشبيه الحال بالفرس تشبيهاً بغير كناية
في النفس على راي واستعارة تخيله وهو اثبات الفرس المستبقة فاقول لولا ان
وذكر البياض ترشح او اراد بها اول احواله فيبقى استعارة حقيقية نعتاً للفرس
اي بـ **واورق اعصان اماله** فيه استعارة بالكناية اي تشبيهه بغير وقوع
وهو الدجا بالاشجار واستعارة تخيله وهو اثبات الشجرة للشبه واثبات ان قال
الاعصان جمع غصن وهو ما تشعب من الشجرة للشبه واثبات ان قال
اي علت **مختصر التصريف** اي الفواعل الالائي في قوله
اذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص او في الظرفية المجازية كما ان بعضا من
الذي صفة جملة اصنافا جمع صف وهو القول على كثيرين متفقين
بالحقايق وبعض الاعراض **الامام** وهو من امك اي صار امامك فاقول قلت
اي قد امك **الفاضل** من فضله كطكره اي عليه في الفضل او من الغا امامك
فضل كدخل اي صارت له فضيلة وهي المزية لاس من حيث يتادي
منها اثر الى الغير بخلاف الفاضلة فانها الفاضلة حيث يتادي بعمل ما
اذكرها والاضافة بمعنى لام الاختصاص او في الظرفية المجازية كما ان بعضا من
الذي صفة جملة اصنافا جمع صف وهو القول على كثيرين متفقين
بالحقايق وبعض الاعراض **الامام** وهو من امك اي صار امامك فاقول قلت
اي قد امك **الفاضل** من فضله كطكره اي عليه في الفضل او من الغا امامك
فضل كدخل اي صارت له فضيلة وهي المزية لاس من حيث يتادي
منها اثر الى الغير بخلاف الفاضلة فانها الفاضلة حيث يتادي بعمل ما

منها ما ذكر **العالم الكامل** وما بعد الامام نعت له وكذا **قدوة**
بالضم وقد تكسر وهي في الاصل اسم مصدر بمعنى الاقتداء اي الاتباع
وصف بها الامام بمبالغة اي معتقدي **المحققين** جمع محقق من التحقيق
وهو اثبات الشئ بدليله **عز الله والدين** هما واحد بالذات وهو
وضع الهي سابق لذوي العقول باختيارهم المحمود الي ما هو خير
لهم بالذات وهو باعتبار انه طريق سلوكك بجمع عليه مله وهي
لغة الطريق المحجوب وباعتبار انه يطاع دين وهو لغة الطاعة
والعز لغة الغلبة وهو مصدر وصف به الامام بمبالغة اي معزها
او سمي به ما اضعيف هو اليه الامام فهو يدل منه على هذا **الزنجاني**
رحمه الله جملة خبرية اللفظ انشائية المعنى اذ المراد بها
الدعاء بالرحمة من الله اي انصال بده اليه **مختصر** مفعول ثان لربيت
وهو في الاصل خبر للمبتدئ الذي هو اول صحيح الاخبار به وصفه
بقوله **ينطوي** من الطي وهو عطف بعض الشئ على بعض فهو استعارة
تحقيقية بمعنى يشتمل **على مباحث** جمع مبحث وهو لغة مكان
المبحث واصطلاحاً الحكم من حيث انه يبحث اي يتفرع عنه اما من
حيث انه يطلب بالدليل فمطلب ومن حيث انه يسئل عنه فمسئله
فاختلاف العبارات لاختلاف الاعتبارات **شريفه** من شرف
اذا ارتفع والمراد ارتقاء رتبها لفرط الاحتياج فهو مجاز موصول
ويحتوي على قواعد جمع قاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها
احكام جزئيات موضع **الطيفة** من اللطافة وهي في الاصطلاح
رقة القوام او كونه شفافا اي لا تحجب البصر عن ادراك ما
وراء والمراد دقيقة لا يهتدي اليها الا بنظر دقيق فهو مجاز
مرسل والافراد والتانيث في كل من شريفة ولطيفة مع كونه

وصفا للجمع سابق في جميع ما لا يعقل **سبح** لي ان **الشرح** فاعل **سبح**
 لتأويله **يشرح** على حذف مضاف أي ظهر لي عزم ان **الشرح** اذ الفعل
 الموجود كالشوح أي الظهور يستحيل وجوده من فاعل معدوم وقت
 وجود الفعل كالشرح وقد صرحوا بنظرهم في قوله تعالى اني يخبرني
 ان تذهبوا به وعندي ان هذا التقدير غير ضروري لان الشيء
 وجود في الذهن كماله وجود في العيني والفعل المسند هنا وفي الآية
سبح اسناده الي الذهني كالمعنى فاعلم **بذلك** والذلل بالكسر
 وهو السهولة والانقياد **من اللفظ** أي من جنس لفظ المختص
 فالنعوض عن الضمير المضاف اليه والضمير مقدر أي اللفظ
 الكائن فيه صغابه جمع صعب وهو الذي عن الانقياد وفيه استعارة
 بالكناية وهو تشبيه اللفظ بالابل حيث لا تشبهها بغيرها في النفس
 واستعارة تخيلية وهو اثبات الصغاب له وتعلق كل من قوله
 من اللفظ وصغابه بذلك زيادة في الربط كما نصوا عليه في قوله
 تعالى اقرب للناس حسابه **ويكشف** أي الشرح **عن وجه المعاني**
نقابة وهو ما تستر به المرأة وجهها وفيه استعارة بالكناية
 وهي تشبيه وجه المعاني بالشيء المحجب تحت النقاب واستعارة
 تخيلية وهو اثبات النقاب للوجه وكذا الوجه أي تورية
 أو تشبيه المعاني بالصورة المحنة استعارة بالكناية واثبات
 الوجه استعارة تخيلية وذكر النقاب ترشيح قال السارح
 نحوها في قول التاميز ويكشف عن وجهه الاعجاز في نظم القرآن
 استارها والربط هنا كالربط فيما قبله في المبالغة والضمير في
 صغابه للفظ وفي نقابه للوجه **ويكشف** أي يطلب أي يكشف
 أو يبالغ في كشفه **مكتون** من كنه ستره ستره معنويا أما من الستر

الحسي

سبح ربه لا اله الا هو
 عند من يثبت الوجود
 الذي لا يمتنع

منه طريق الكسبي وهو
 ان لا يمتنع كلام الله تعالى
 الا في كلام الله تعالى
 الذي لا يمتنع كلام الله تعالى
 الذي لا يمتنع كلام الله تعالى

الحسي فأكنه كما في تكن في صدورهم **عوا مضد** جمع غامض من غمض
 اذا خفي وانطبق فمراده يطلب أي لا يمتنع كلام الله تعالى
 معاني الفاظه التي هي كونهها قولا لها كالمطبقة عليها **او يستخرج**
 يطلب خروج او يخرج مبالغة **سبح** هو في الاصل ضد الجهر والمراد
 به الحكمة التي لا يمتنع اليها الا بامعان التامل كالستر الذي
 لا يمتنع اليه الا بزيادة الاصغار وهو استعارة **طوره** أي سبله الذي تحقنه
 هو ليل الطبع اليه كالحلو **وجامضه** الذي هو ليل الطبع عنه
 كالحامض فكل منهما استعارة تحقيقية وعبر في المكون الذي
 هو المستور يستكشف وفي السر الذي هو داخل في المتكلم يستخرج
 طلبا للمناسبة في كل منهما **مضيفا** حال من فاعل **الشرح** او من فاعل
يزلل اليه أي الي التذليل وما بعده **فوايد** جمع فائدة وهو
 ما استفيد من كلام القوم **بشريعة** **وزايد** جمع زائد أي معنى
 زائد وهو ما استنبطه من نظره لاسن كلام غيره اخذ من قول صاحب
 التاميز واضفت الي ذلك فوايد عثرت في بعض كتب القوم عليها
 وزايد لم اظفر في كلام احد بالتصريح بها ولا الاشارة اليها
 الفوايد بالشريعة لرفعة رتبها باثباتها لكلام القوم والزوايد
 باللطيفة لدقتها واحتياجها لدقيق النظر وبي الفوايد والزوايد
 بقوله **مما عثر** أي اطلع عليه **فكري** أي حركة النفس في المعقولات
 اما في المحسوسات فتخيّل ولما كان الفكر حركة والحركة الحسية
 يلزمها الحرارة وصفه بقوله **الفانري** الضعيف الحرارة أي القليل
 النفوذ فهو مجاز مرسل **ونظري** والنظر الفكري المودي الي علم
 اوطن وانما يكون لتعميل الطالب وصفه بقوله **القاصر** عن
 بلوغ الطالب وتعلق بقوله عثر قوله **بعور** اسم مصدر معني اعانة

لما كان النظر

يد
 بانه جعلها
 تبعية الى مقتضى
 البيان ان الفوايد والزوايد
 عثر عليها محصورة فيما في هذا
 الراجح وهذا لا يناسب علم
 السارح

الله اي اقدار ومناسبة وصفه بقوله **القادر** على كل ممكن **المرجو**
 من الرجا الذي هو اعتقاد حصول الخير وتفسيره بطلب المحبوب
 تسامح **من** حال من الضمير في المرحو ولا يصح كون من فيه لا يثبت
 الغاية متعلقة بالوصف لان مبدأ الرجا هو الشارح لامن **اطلع فيه** اي الرجا
على اي حكي يشبه العشرة وهي الزلة في الوقوع في مكروه ولا قصد
 فهو استغناء تحقيقي وهي من اطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول
ان يدري اي يدفع **بالحسن** السية بالفعل الحسنة وهو ما اشير
 اليه من قوله يؤدل الى قوله ويستخرج اللوم على المعلقة **السبية**
 وهي الخطا المشار اليه بقوله على عتق او المراد يقابل بالحسنة اي
 بسط العذر السبية اي الخطا الواقع فيه **فانا** اي الشرح والفاء
 وضعت موضع لام التعليل اذ الفاء العاطفة السببية داخله
 على المسبب اشعارا بتسببه عما قبله **اول ما** اي شيء **افرغته**
 اي صبيته من فرغ اذا انصب لامن فرغ اذا خلا كفرغ الانا او فني
 كفرغ الذاد وتشبيه الشرح بالشئ المائع استعارة بالكناية واشبات
 الافراغ له تخيلية على رأي السكاكي وعلى رأي غيره شبهته بتفتحه
 وتهذيبه في النفس بالافراغ فاستعار له اسمه فهو استعارة
 حقيقية بتعبية **في قالب** بفتح اللام وهو ما يقلب به الشئ من صفة
 الى اخرى كالطابع لما يطبع به **الترتيب** وهو في اللغة جعل كل شئ
 في مرتبة وفي اصطلاحهم جعل الاشياء المترتبة بحيث يوافق
 عليها اسم الواحد **والترتيب** من رصف بالتضعيف والمحموظ
 فيه رصف كصوب رصفا وهو ضم بعض الحماة الى بعض شبهة
 به ضم بعض الكلام الى بعض فهو استعارة حقيقية ونسبية كل
 من الترتيب والترصيف بالشئ المذاب استعارة بالكناية واشبات

لا يثبت الرجا حاله
 نفسانية لطلب فيها
 لكنه يلزمها

لا عا طرفة الى

بعض نسبة
 ويكون لبعضها مع
 بالقدم والكاف
 المرتبة العقلية

القالب

ن
 الصاد

القالب استعارة تخيلية **مختصرا** بكسر الصاد حال من الضمير في اول
 صحيحا منه عملها في محل قوله **في هذا المختصر** بفتح الصاد المتأخره الي
 الشرح القايم مقام ضمير والاصل مختصرا فيه وانما وضع الظاهر
 موضع المضمحل لافادة ان الشرح في نفسه مختصر ايضا ولا يصح
 كونه حال من الثاني افرغته لوقوع الفعل على المفعول العائدة على
 ما الواقعة على حلة مصنفاته المقتضى **ح** لكون افراغ المصنفات
 في حال كما قرأه من التصريف في هذا المختصر ولا يخفى فساد **ما قرأه**
 قراءة قهره وتحقيق **في علم التصريف** وسيا تخدم وان هو والتصريف
 قد يكونان مترادفين **ومن** **الاسبق** لافادة اختصاصه ان **يقتصر** عليه
الاستغناء اي الاعانة المطلوبة ولا يصح تفسيرها بطلب الاعانة
 كما هو مفهومها لغة اذ يصير قد ير طلب الاعانة كاي من الله تعالى
 وهو فاسد اذ الطلب كاي من العبد فليست اهل **والية** **الزلفي**
 اي القرب من اي تقريبي اليه لا الي غيره **وموصبا** اي كافي **من لو** **كل**
عليه وكفى بانه محسبا اي كافيا فالجملة الاولى لافادة انه كاف
 للموكل عليه والثانية لافادة انه كاف في تحصيل الكفاية لا يحتاج الى
 ظهور فالثانية معطوفة على الاولى **فانا** **الشرع** اي ابتداء الفاعل للتعقيب
 في الذكر **في المقصود** اي بالذات من شرح ملاحظته المختصر **يعون الملك**
 بكسر اللام من الملك بضم الميم اي الاستعلاء العام على فطراد افطار
المعقود **فاقول** الفاعل للتعقيب مفصل على مجمل كوصف النفس
 وجهه ويديه **لما كان** مستترا **من الواجب** في الشروع على بصيرة
على كل طالب **لشئ** من علم او غيره **ان يتصور** **لشئ** **لشئ** **لشئ**
 او رسمه **ليكون** **على** **نفس** **بصيرة** شديدا **الابصار** او على تبصر في
طلبه لذلك الشئ بالشروع فيه فالطلب السابق على المتصور هو

المعنوي
 اللغوي
 بفتح وطلبه

سبعين

مثل وكان الله غفور رحيم

Copying and Distribution by the University of Toronto

توجه النفس نحو المطلوب وهو مشهور عقلا بالتصور بوجه ما
 والطلب المشهور بالتصور هو الشروع في المطلوب فلا منافاة
فان يتصور غايته اي الغرض من ذلك الشيء فائدة لا ذكر
 الضمير اما باعتبار تاديل الغاية بالعرض واما باعتبار عوده بالتصور
 المستفاد من ان يتصور **الحاصل على الشروع في طلبه** اي التلبس
 بذلك الشيء على بصيرة ولو قال على الشروع فيه لكان اخضر واوضح والنهوض
 من كلام القوم ان الشروع في العلم لا بد منه ان يعلم الطالب للفعل
 غاية ما والا كان الشروع عبثا ولا بد ان تكون فائدة معتقدا بها
 بالنظر الى الحقيقة في تحصيل ذلك العلم والا لم ينفذ فائدة فيه ولا
 بد ان تكون تلك الفائدة هي الفائدة التي ترتبت على ذلك العلم والا
 لم يمارز الاعتقاد بها بعد الشروع فيه فيصير سعيه في تحصيله عبثا
 في نظره فاذا علم انه له فائدة معتقدا بها مترتبة عليه كملت رغبته
 في تحصيله وقوي اعتقاده بعد الشروع فيه وكان الشارح عاين
 بالتصور المراد فطلق العلم مراد به التصديق الذي هو احد
 قسميه وبالسبب الحاصل على الشروع اشارة الى ان الشروع يجب
 ان يكون لسبب حاصل عليه وذلك هو الفائدة الموصوفة بما تقدم
 فتأمل **بدا المصنف** براءة عرفية وهي ذكر الشيء قبل ذكر المقصود
 بالذات او حقيقية بالجعل التعريفين اللغوي والاصطلاحي
 كالشي الواحد المبدوء به **بتعريف التعريف** في الاصطلاح ليتصور
 منه طالبه **على وجه** اي على طريق توجه اليها **يتضمن فائدة** اي ذكر
 فائدة وهي غايته ليتصورها اي يعلمها طالبه فيقوى بذلك جهده
 وعبره ولا بالغاية وثانيا بالفائدة اشارة الى ترادفها وترك
 الشارح التعرض لتصور الموضوع وان كان مما يجب قبل الشروع

كما اشار اليه اولاً بمن التبعيضيه في قوله ولما كان الواجب تبعا
 للمصنف في ذلك لكن العذر للمصنف في التعريف الذي ذكره انما هو
 للتصريف الفعلي وهو ليس بعلم والموضوع انما هو للعلوم التي
 هي قواعدها مدونة التي منها هذه المختصرة وما ذكرناه يبطل ما حواه
 الشارح في هذه الملمية من بيان السبب في ايراد تعريف التصريف
 في مفتتح مختصره فتأمل **مقروضا المعناه اللغوي اشعارا**
بالمنااسبة بين المعنيين فقال يعطوف على بدئها لفائدة
 للتقريب الذي كما مر **مخاطبا الخطاب** هو توجيه الكلام نحو الغير
 ويراد به كثير اللفظ المخاطب به والمراد به هنا الاول بقريته جعله في الخطاب
 مفعولا مطلقا فوصفه بقوله **العام** على مذهب من يرى ان العموم
 من عوارض المعاني كالالفاظ **اعلم** من العلم الذي هو ادراك
 الكليات او المركبات اي النسب التي لا تكون الا بين منسوب
 ومنسوب اليه ضد المعرفة التي هي ادراك الجزيات والبسائط
 اما العلم بمعنى حصول صورة الشيء في العقل فعام للتصورات
 والتصديقات بمعنى صفة يتكلم بها المذكور لمن قامته به في خاص
 بالتصورات والتصديقات اليقينية وبمعنى حكم الدهن المجازم
 المطابق الثابت فخاص بالمصدق اليقيني **ان التصريف** اصله
 تصريف لوجوب احتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الراء
 الثانية يا من جنس حركة ما قبلها فانه **تفصل** بزيادة التالفونية
 والياء التحتية المبدلة من العين الثانية مشتق **من الصرف للبا**
 في وصف الماهية بالكمال **والتكثير** في عدد المرات لقول صرفت
 الشيء غيرته المناسب لقوله للبا لغة والتكثير ان يقول اني
 تعير اعظيما او كثيرا **يعني ان التصريف معنيين** لا يعني المصنف

ذلك بقوله في اللغة التغيير فقط بل به ويقوله في الصناعة الخ بديل
قول الشاعر وإليه أشار **الخو** هو أي مفهوم معنى التصريف اللغوي
من حيث هو لا من حيث المعنى اللغوي للتصريف إذ هو التغيير كما مر أي
المعنى الذي **وضعه** أي لفظ التصريف له أي لذلك المعنى **واضع**
لغة العرب وفيه خلاف الأصح منه أنه استعالي ولم يقل ما وضعه
له العرب الذي هو أخص منه ليجري على القولين في الواضع وللتصريح
بالمنسوب إليه في تعريف المنسوب وإضافة اللغة إلى العرب للاشارة
بان القصد بيان مفهوم معنى التصريف المنسوب إلى لغة العرب
قال في قول المصنف اللغة للمعنى الذهني ولو اراد تفسير مفهوم
المعنى اللغوي من حيث هو لكفى فيه ما وضعه له وأضع اللغة
والعرب خلاف اليمسكنوا البوادي والاعراب سكنوا البوادي والوادي
تكلوا بالعربية أو لا يبينها عموم وحضور من وجه وليس الثاني
جمعا للاول **واللغة** من حيث هي أعم من لغة العرب وغيرها **والا**
لفاظ الموضوع لو قال اللفظ الموضوع لكان أو في ادغمهم اللغة
أفرادي بديل قولهم قياسا تطرد أم الأصل لغة كذا أو القياس
لغة كذا أو نحوه والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الأحاد التي كل
منها ماصدق مفهومها ويرد على الحد بعدم الجمع أنه غير صادق
بالمركبات أو غير موضوع على أحد القولين وهي من اللغة
اتفاقا لعدم المنع أنه صادق بالمنقولات الشرعية والعرفية
الغامة والخاصة إلا أن يقال إنها باعتبار المعاني المتقولة فيها
موضوعة لها في اللغة بوضع ثلث أنواع وهي عبارات اللغة المشتملة
عليها وعلى الحقايق فليتام **من** يتعلق بما هو لا يستحق إذا المتفق
هو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل التفصيل واسما

الزمان

واسما الزمان والكان والالاء ودائرة الأخذ أو سعة من دايعة
الاشتقاق **واصلها النفي أو النفي** أو للشك العارض من لحي الجواز
أن تكون ياوه أصلية أو منقلبة عن واو كرضا وحود الأصل من الحقا
لقوله ولها عوض إذ لا يجمع بين العوض والعوض وقد يذكر الأصل
مقدونا بها إذنية العوضية تكون بعد الحذف **وجمعها النفي** إنما كان
حقا لا اسم جليش كما هو لغيره لعدم صحة كونه تمييزا لبيان حقيقة عشر
وعدم صحة تقصيره على لفظه بل على لفظ مفردة **مثل** هي حلقه
من مخاس جعل تحت في النفي البعير أصلها بيرة كتمرة غرت أي قلته
بضم الفاء وحذف اللام قوله **صناعي** هو عند المنطقية والحكماء العلم
المقصود بعلم آخر الصناعة عند الحكماء مجموع الشجاعة والعفة
والعلم **أهل الصنعة** الإنسان الذي من هذا المختص
والتعبير بالصنعة دون الصناعة كما في المتن إشارة إلى ترداد فيهما
والإشارة قدم القول لإفادة اختصاصه عن اللغوي بالإنسان
وهي لغة الأفهام باليد أو نحوها وفي تعريف البيانيين الثانية عن
الشي بوساطة قليلة غير خفية فقول الشاعر إشار بمعنى قصد
الاستعارة **وهي العلم** يصح أن يكون بمعنى الإدراك ففي الدخلة
على الصناعة في الحقيقة داخل على محذوف تقدير عرف أهله
وأن يكون بمعنى المدرك فلا حذف ويرجح الاستاءة قبله بهذا
الصنعة فإن المشار إليه بها هو القواعد دون الإدراك لعدم
بأن يكون **من التمر** أي التكرار والتردد **على العمل** أي تنميع
تركه إذ لفظ علم الخزيات واحدا أو احدا والمراد أن الصناعة العلم الكلي أو
حكما يقع على الكلي المعلوم علما حاصل من علم الجزئيات واحدا بعد واحد وتوضيحها
أن يطول علمه أن الناظر يعلم علما جزئيا أن كذا مثلا أصله كلوي وإن سيدا

نسخة أن طيا مثلا أصله طوي



اصله سيود وهكذا فيحصل من تتبع ذلك علم كلي يوجب قلب
 الواوياً عند اجتماعها مع الياء والساو منها ساكن فالعلم المذكور
 او معلومه من مصادقات مسمى الصناعة **والمزاد بالصناعة**
ههنا في كلام المصنف **صناعة التصريف** اي الصناعة ^{المعنى} بالتصريف
 او صناعة هي التصريف والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم
 او الاعم الى الاخص فقوله العلم تفسيرهم اللفظ وقوله المراد
 تفسير المراد منه وقوله **اي التصريف في الاصطلاح** المقصود
 تفسير صناعة التصريف بالاصطلاح وخاصة التفرقة بين
 الصناعة والاصطلاح بان الاول قد يطلق ويراد به معناه الاعم
 وقد يطلق ويراد به معناه الاخص وهي الصناعة التي ذلك الكلام
 فيها والاصطلاح لا يراد به الا معناه الاخص والام يشتمل تفسير
 الصناعة الخاصة به ولا يخفى ان هذا الحكم لا دليل عليه وههنا
 بحث وهو انه اذا قدرنا الاضافة في قوله صناعة التصريف
 من اضافة المسمى الى الاسم والاعم الى الاخص كان معناه التصريف
 تلك الصناعة الخاصة التي **هي علم حاصل من الممر** على العمل
 يعرف به احوال ابناء الكلام التي ليست باغراب ولا بنا ولا شك
 ان مخالف تفسيره بالتحويل المذكور في المتن ويمكن الجواب عنه
 بان التصريف يطلق باراء العلم المذكور قارة وباراء معلومه اخرى
 وباراء العمل اي التحويل تارة اخرى وله بكل معنى حدة فلامانع من
 اطلاقه في قوله صناعة التصريف باراء العلم المذكور وحده باعتباره
 معنى اخر من المعنيين السابقين ويقر به الاستحالة المذكورة في البديع
 قائل **تحويل الاصل** من قول المتقدم اي نقله فالاضافة من اضافة
 المصدر لمفعوله لان قول القاصد اي انتقاله لعدم صحة جملة على
 التصريف

على التصريف **الواحد** خشو ومفسد لانه يخرج به من الحد مجزوع تحويلين
 لاصلين الى ما ذكر وان كان كل منهما اذلا فيه وتذكير الاصل او في تعريفه
 المشعر بوحدة وكونه معروفا عند مخاطب **اي تغيير** فيه تفسير
 الاخص بالاعم كما سيصرح به وهو فاسد **والمزاد هنا المصنف**
 مقتضى صفة ان الاصل في المتن يستعمل في معناه اللغوي اي ما
 ينبغي عليه الشيء وان المراد به ماصدق معين لذلك المعنى ويرشد
 اليه عدم تقييد الاصل باللغة كما هو دأبهم عند بيان المعنى المختص
 باللغة وجزمه هنا بان المراد المصدر مع قوله فيها ياتي الاولي كون
 المراد به ما هو اعم منه ومن الاسم المفرد مما لا ينبغي **الي امثلة** جمع
 قلة لمثال ولما كان المثال عائلاً فيفسر بالجزء الذي يذكر ايضا
 للقاعدة ويقابل بالشاهد المفسر بالجزء الذي يذكر حجة للقاعدة
 كما ذكر الشارح في شرح التلخيص فستر الامثلة هنا بما يدفع ان يتوهم
 كون المراد به هنا ذلك فقال **اي انبيه** جمع بنا بمعنى مبني **وصيغ**
 جمع صيغة بمعنى مصوغ وهي متحدان بالذات مختلفان بالاعتبار
 لان الكلمة المتفرقة عن اصل باعتبار كون حروف الاصل اساساً
 لما يتجدد من حروف وحركات بناء باعتبار كون الحروف المذكورة
 كاللادة لها صيغ ويرد على قوله الي امثلة ان التحويل علة في تحقق
 الامثلة فلا يصح جعلها غاية له لاستلزامه تحققها قبله **وتحاج**
 بمنع الاستلزام لجواز تقارن الغاية والغنى كالتحويل للعلة
 وان الحد سببه غير جامع لمخرج التحويل الي مثال او مثالين منه مع صدق
 التصريف عليه ويحاج بان اسم المود وكامل المعنيين اخرهما الجنسية
 والاخر الفرد فقد يقصد به الاشارة الى الاول فقط كما هنا وقد
 يقصد به الثاني فقط كما في قوله تعالى ولا تتخذوا الهين ولذا اشبع

جزئياً يذكر ايضا في الفاء
 والساملا لثباتها

كمن يقول انهم يتبينان على القصد كما اشار اليه والكشاف ونقله الشارح
 عنه في شرحه فتأمل **وهي الكلمة التي هي الاصل مجردة عن هيئته باعتبار**
هيات تعرض خرج لهذا القيد اي العروضا لاصل نفسه من المصدر
 والاسم المفرد لاهالة هيئية وهو صواب لكن يخرج به ايضا خوفك
 وجنب شني ومجوعا وهما شيان لان قطعاً وقديحاً **بالضم** فيها
 في هاتين الحالتين غيره في حالة الافراد كما اجابوا به عن خروجها عن
 حد التكثير ما تعترض به المفرد **من الحركات** جنسا ونوعا نحو ضرب من
 امثلة الضرب وخرج من امثلة الفرع **وتقدم بعض الحروف على**
بعض عدة من انواع الهيئة العارضة للامثلة التصريفية بناء على ان
 المراد بالتصريف الاشتقاق الكبير المشروط فيه الموافقة في الاصول
 والمعنى فقط ليندرج فيه جند من الجند مثلا لا ما يخص الصغير
 المشروط فيه الموافقة فيما ذكر وفي الترتيب ايضا والصواب
 رعاية الهيئة العارضة للفظ التعبير بالتقدم والتأخر كما اشار
 اليه بقوله **وتأخير** اي تأخير بعض الحروف لا باعتبار وصف التقديم
 وتقسيم الهيئة غير حاصرا لتواها الخروج الزيادة العارضة فقط
 كذا ان من امثلة هذا والنقص العارض فقط كدخرج من امثلة
 الدخوة **تختلف باختلاف الهيات** اي حصول الاختلاف
 في الامثلة بسبب حصوله للميات التي هي جند مدلول الامثلة
 اذ الحاصل للجنس حاصل للكل في الجملة والله اعلم **مصدر**
 هو المصدر المبدؤ بميم زائدة لغير المفاعلة فخرج بالزيادة نحو
 الميم وبغير المفاعلة نحو المفاعلة **من الجرد** نقل الي معنى المفعول
 ليصح في الاضافة ان تكون ميانية اي المعنى الذي هو المفعول اي الذي
 وقعت عليه العناية وان تكون حقيقية باضمار اسم مضاف الي
 المفعول

اي ما ذكره

المفعول مراد به لفظه اي الى معني لفظ اسم المفعول وهو لفظ
 معني **مراد** اي معني المفعول **ما مراد من اللفظ** اي ما يريه الواضع
 لا المتكلم لانه قد يري باللفظ غير ما وضع هو له ولا يسهى ذلك بقدرته
 معناه اذ المراد بالمعنى عند الاطلاق ما وضع اللفظ بازاياه فان
 قلت ما الداعي الى دعوي نقل المعنى الى المراد باللفظ ولم لم
 يجعل الطلاقة عليه من اطلاق المصدر على المفعول مجازا قلت
 الداعي اليه المتبادر الى المذهن عند الاطلاق وهو علامة الحقيقة
 وتفسير المعنى بما مراد من اللفظ جار على ما عرفت من المنطقيين
 من انه الصورة الذهنية التي وضع اللفظ بازاياها اي من حيث
 ان المتكلم عنها به اي من حيث ان السامع فهمها منه فتسمى مفهوما
 وعلى ما رجع حذاق الاصوليين من ان اللفظ موضوع للمعنى الخارجي
 لا المحاصل في الذهن **لاجل قبول معان** اشارة الى ان اللام للتعليل
 وان العلة في كلام المصنف مضمرة مدخولة للام وهي حصول
 المعاني اي في الذهن اما حصولها في الخارج او في ذهن المتكلم
 فغير مستوقف على الامثلة **مقصود** تأكيد ما علم من معان اذ المعنى
 كما مراد من اللفظ اي يقصده او المراد بها ما من شأنها ان يقصد
 لفرط الاحتياج اليها ولهذا يجمع ما سياتي من ان في الكلام تبينها
 على الاحتياج الى هذا العلم **لا يحصل الا** يرد عليه ان الضار به
 المقادة كمالا يحصل بغيره كزيد صدر منه ضرب ولفظ اكل مثال يحصل
 به معنى يمكن ان يحصل معناه بمثال اخر بمعناه كالتحويل اضل الى
 مثال الحصول بمعنى يصيدق عليه انه تصريف فلو حذف اداة الحصر كان
 صوابا **تنبيه على ان هذا العلم** الاشارة بهذا الى القواعد المدونة
 في هذا الكتاب وغيره فيرد عليه ان الذي بنيه عليه تعريف المصنف

بمثال

العارضة
 علم ما ساق
 ان المفعول
 المفعول

الاحتياج الى التصريف المذكور بما ذكره هو من تحويل الى احسن
وهو غير هذا العلم ووجه التنبيه على الاحتياج الى التصريف المذكور
ان مقصوده بمعنى من شأنها ان لقصد لغو الاحتياج اليها كما مر
فاللغوي المقصوده متوقفة على الامثلة المتوقفة على التصريف ولا
احتياج الى المتوقف والاحتياج الى المتوقف يلزم منه الاحتياج الى
كالة المتوقف عليه والتنبيه عند الاصوليين دلالة اللفظ على ما
يلزم عن معناه الوضعي وما قصد ولم يتوقف عليه اي على افعال
صدق الكلام ولا صحته اما المتوقف عليه وقصد دلالة اقتضا
وان لم يقصد دلالة اشارة مثلا بمعنى المثال اذ المثال والمثيل
والمثلي والمثلي بمعنى التشبيه وهو كما مر جزئي لا يبيح القاعدة
اما المثال الذي هو كلام شبه مضمرة بمورده فغير مراد هنا ونسبه
اما على انه مفعول به لفعل محذوف اي اذكر مثالا او اما حال مقدمة
الامر التصريف وفيه مع كونه اظهر في المعنى ضعفا في الحال من المبتدا
ولقد مر عليها عليه **الاول الواصل** الضمير اما للفصل واما مبتدا
وكل منهما مقتضى لقصر المسند على المسند اليه وهو فاسد الا ان
الا ان تكون اللام فيه للواحد باعتبار عزمه في قوله في الزهر لمقوله
ادخل السويق والداعي الى ارتكاب هذه العبارة محاكاة للمثلي ولو
حذف الضمير وتكرر الامل وصفته بل حذفها كان صوابا **الضرب**
الحادث في الزمان الماضي والحال وغيرهما شريطة ولو عطف
الاخيرين منها بالواو وكان كالمف نظرا الى مطابقة المعنى في قوله
امثلة لمعان كان صوابا **هو التصريف** القول فيه كالمقول في قوله هو
الامل اعراضا وجوابا **والمناسبة بينهما** اي بين التغير والتحويل
ظاهر فان التحويل لكونه احسن من التغير كما سيأتي لصدق عليه

التنبيه كالة

اي على ما

بمعنى الواحد

انه

انه تغير ولا مناسبة اشده من المناسبة المصححة لصدق احد
المتناسبين على الآخر **المراد** اي مراد المصنف **بالنظير** هنا اي المذكور
بقرينه ففهم من التقييد بالظرف انه في غير هذا الموضع وقد مراد به
معرفة احوال الابنية الكلية اي العلم بالقواعد التي يعرف بها احوال
ابنية الكلم التي ليست باعراب ولا بنا على كما سيأتي عليه ابن الخاحب في
الشافية واما هنا فان تفسيره بالتحويل قدنية على ان المراد به **علم** غير
التصريف ولما كان التصريف يختلف معناه باختلاف الارادة عبر
فيه بالمراد وكان علم التصريف حقيقة متحدة بحقيقة لا يختلف
فيها غالبا لم يعبر فيه بالمراد فيه بالمراد بل وصفه بما هو حقيقة غالبا
بقوله الذي هو اي علم التصريف معرفة احوال الابنية قال الخاربر
الحقيق في هذا الموضع ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ
كاعتبار حروفها وحركاتها وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادة
للكتابة باحوال الكيفية هي القوارض التي لحقها بحسب كل غرض فالمراد
بالاحوال الاصول الكلية وللحرفة المضافة اليها اما العلم مجازا ان
خصصت بالمجريات والعلم بالظلمات كما هو اصطلاح لبعضهم واما
حقيقته ان كانت مرادفة له كما هو مذهب بعضهم وعلى كل فالنظير
منقوض بعلم الخوف انه علم باصول يقيد الاعراب والبناء وهما من معرفة
احوال الابنية وما اقتضا صفة من ان التصريف قد يعرف بما
يعرف به علم التصريف من العلم بالاحوال المذكورة هو قول المحققين
لا يخفى على بعض الفضلاء ما زعمه من تقدير علم قبل التصريف في قول
ابن الخاحب التصريف علم باصول زعمنا منه ان التصريف مخصوص
بالفعل وعلم التصريف بالادراك لما زعمه بعض الفضلاء من
ان كلام السارح جار على هذا المذهب غير مستقيم وما اقتضا

معرفة

Copyrighted material

تقييدنا بالغالب فيما سبق من ان علم التصريف قد يطلق على غير
 العلم المذكور صحيح لانه قد يطلق كغيره من اشيا العلوم على المسائل
 المدونة في الكتب كالنحو وغيرهما **واختار التحويل على**
التغيير عداه بعلي لتضمن اختيار معنى ربح او اثر لما في **التحويل**
 اي لما في لفظ التحويل بناء على ان اللفاظ كالظروف للمعاني او لما
 في المعنى الموضوع له التحويل لكون النقل جزءا منه بناء على ان الكلام
 كالظرف للجزء **من معنى النقل** الاضافة انما بيانية واما حقيقة بناء على
 ان المراد بالنقل معناه اول لفظه ولما كان قوله لما في القول من معنى
 النقل دعوي يحتاج الى بيان صرح به في قوله قال **في المغرب الى اخص**
والاسم اي اسم المصدر **منه** اي من قول القاصد المتعدي **التحويل** يعني التحويل
 هو التحويل **منه** فيسبب كون التحويل فيه معنى النقل دون التغيير
 ان التحويل **اخص من التغيير** والتغيير اعم منه فان قلت
 افضل التفضيل يقتضي اشتراكهما في كل من وصفى بالخصوص وهو بناء على
 المقصود من افعال التحويل بالمخصوص فقط **انما** التغيير بالعموم فقط
 قلت بل المراد وصف الاول بالاختصاصية والثاني بالاعممية
 فاشتركا في اصل كل من الوصفين صحيح نظرا الى ان في قولهما
 وما تحتها من انما هم فلا منافاة **ولا يخفى انك تنقل حروف**
الضرب الى ضرب وتضرب وغيرها هذا هو السؤال الثاني من
 سقطة اختيار التحويل مقتريا بدلية من العلم الضروري فكونه نقل
 حروف الاصل الى الامثلة مما لا يخفى منوع بل المقطوع به عدم
 النقل اذ الحروف في كليات تعوض للصوت وجود كل منهما مشروط
 بعدم الباقي فنقلها الى محل اخر المستلزم لبقائها مستحيل
 قطعا بل السمع اذا تعلق بالاصل ثم انما منه مثلا حصل في الخيا

منه صورتان متحدتان مادة مختلفتان مختلفتان هيئة فلاوهم حكاية
 احدهما ان الصورة المادية انتقلت من الاول الى الثاني وهذا الذي
 اشار اليه الشارح بقوله لا يخفى انك تنقل الحروف الاخران الصورة المادية
 باقية لا تتحدانها والحيات متعاقبة عليها وهذا يشير اليه قوله
 الشارح فيها متروكة هي الكلمات باعتبار هيات تعرض لها وهذا الحكم
 اقرب من الاول تنزيلا للحروف منزلة المادة الحقيقية والحيات
 المستدلة منزلة الصورة الحقيقية **فيكون اولى من التغيير** اني بالفا
 اشارة الى ان مدحها سبحة قياس مركب من معدتين محذوفتين استغني
 عنها القدر التحويل مطابق للتصريف في النقل وكل مطابق له فيه هو
 اولى ودليل المقدمة الاولى ما خرج به في قوله قال في المغرب وقوله ولا
 يخفى فان قلت فليقرر ان التحويل مساو للتصريف في معنى النقل
 والتغيير اعم منه فيقتضاه ان التغيير واجب لا اولى كما قال لان
 التعريف بالاعم والاختصاص بمنوع قلت المنوع كل التعريف بالاعم
 لا ينافيه الا اعم اذ قيد بمقتضى مساوياتها واما التعريف بما
 فيه اخص فلا يجوز الاستحالة فقيم الخاص كما اشار اليه بقوله **ولا يجوز**
ان يفسر اي يعرف والتفسير في عرفهم غالبا خاصا بالبين باري
 او ان التعريف لغة **بالنحو لا** اي التحويل **اخص من التعريف**
 لغة والاختصاص لا يجوز التعريف به لانه غير جامع **في التعريف يشمل**
 بدلالة الوضع وعينه **على السبل الاربعة** الثابتة للاقتل من جملة
 المركبات الاختيارية الثابت لكل منها ذلك وهي كل مع ذلك
 المركب بالقوة والعلة الصورية وهي ما معه ذلك بالفعل والحلة
 الفاعلية وهي المؤثر في ذلك حقيقة او عادة والعلة الغائية
 وهي الباعث على ايجاد ذلك وهذه الاخير علة له ذهنا مساوية
 له خارجا كالمخشب وكالصورة الحاصلة بعد تركيب الاجزاء وكما
 لنجار وكالمجلوس بالنسبة الى السرير وهي في الامثلة المذكورة
 حروف الاصل والهيئة العارضة لها والصورة الحاصلة من اجتماعها
 والواضع مثلا حصول المعاني المقصودة واستكمال التعريف على علل

العلم المادي برومي

متعلق بالمعرف كما هنا قليل والغالب استماله على علل المعروف والمعرف
 هنا الذي هو التعريف حقيقة الخارجية بسيطة والعقلية مركبة
 عقلية فاجزاء الحادثة اجزاء التعريف من العقول والاصل والامثلة
 والمعاني وصورة الهيئة الحاصلة باجتماعها في العقل وفاعلها التعريف
 وغايته تتم تلك الماهية عن غيرها عنده واستمال التعريف على
 العقل او على ما يتعلق بالاجزاء المكونة على المعروف كما هنا واما بان
 تتفرع منها اجزاء يحمل عليها كايقال مثلا التفسير ما يحل عليه وهذا
 الثاني هو التعريف بالعقل فاستمال التعريف على العقل اعم
 من التعريف بها وبما قدرناه في تفسير العلة القوية للمثال
 عرف وجه التضعيف الذي اشار اليه الشارع بقوله في تفسيرها
فيل القول هو الصورة كذا القبول حقيقة التعريف وبعضها
 في توجيه التضعيف كلام فاسد لا حاجة الي بيانه والتضعيف المشار
 اليه متعلق بقوله القبول هو الصورة فقط **والاصل الواحد هو**
المادة اقتضاه في بيان المادة التي هي حروف الاصل والمادة
 العارضة لها بعد القبول على الاو لا هنا اظهر الجزئين لكن القمر
 المعاد بتفسير المتاد بتفسير الفصل بشكل **المحول هو الواضع**
 فتم الاستغناء عن محذوفة قبل هو دليل المعادلة في قوله **ام غير**
 والصواب ام هو وغير او اما هو اعم منه ومن غيرهما فتضا عباره التوال
 في الشق الثاني عن افع المحول وغيره وذلك مما لا يتوهم احد فليسال عنه
 فامل **ما يقال في الفرق صرت الكلمة** اي لقول كل احد من المتصرفين
 في عرفهم صرقت الكلمة باسناد التعريف الى صيريه فهو اسناد حقيقي
 اذ هو اسناد الفعل او معناه الي من هو له عند المتكلم في الظاهر
 واذا كان المتصرف اعم من تعريف الواضع او غير فالقول الواقع
 في تعريفه كذلك **لكن في التحقيق** اي في بيان الشيء في الخارج بدليله
هو الواضع للغة وقد اختلف فيه على اقوال اصحابنا لانه تعالى لانه لا
 حكمة **لانه الذي حول الاصل الواحد** كالمثله هذا الدليل عكس
 الدعوي فلا يفيد والدليل الصحيح قوله تعالى وعلم ادم الاسماء بها
 اي

المذكور
 من

اما ان تقع
 اي ادنى منها

اذ

٢ صورة قبل
 التحد

عرف الوترين

اي الحكايات كلها اذ كل اسم منها لغة وتخصيص الاسم ببعضها عرف
 طار وتاديله بالهمة وضعها او علمه ما سبق وضعه خلاف الظاهر
والجمل يصح ان يكون عطفا على قلنا وبالمعنى عطفا على قول **بوصوله**
 براسها لما كان الدرس في كل شيء اصله الذي يبنى عليه سائر غير
 بها هنا عنه والباء اذ اخذت عليه للملابسة في محل نصب على الحال
 من الضم في موضوعة اي موضوعة هي في حالة كونها ملتبسة باصلها ولا
 يتحقق ذلك الا بكونها اصلا في نفسها غير محولة عن اصلها اذ المحول عنه
 ملتبس بحروف الاصل لا به ويجوز ان يكون الباء للمتبسبة والدرس
 بمعنى النفس من التعبير بالبعوض عن الكل مجازا اي موضوعة بالنظم
 ان نفسها لا الى شيء اخر **ان هذا ادخل في التاسعة** اذ المناسبة الحاصلة
 بين اللفظين مثلا المطغنى الحروف والمعنى تتأكد بكون احدهما
 محولا عن الآخر **واقرب الى الضبط** لان تعليق حكم باصل وما يشق
 منه او عب من تعليقه بالفاظ غلبت بالتحداد لجواز الغفلة في
 الثاني عن بعضها **ليصح على المذهبين** في صحة على المذهب الكوفي بحث
 اذ الفعل الذي هو الاصل عندهم دال على الحدث والزمان فتحويلة
 الى المصدر مثلا لتصرف ولا يصدق عليه انه يحول الاصل الى ما له معنى
 واحدة لا يحصل الا به لا يقال معنى المصدر هو الحدث وحده ولا يحمل
 الا به لانه لقول قيد الواحد غير مدكور في التعريف ولفظ التعريف
 ان لم يدفع لم ينفع **حيوان** اي يقتضون **من الفعل** ظاهرا دلالة الادلة
 المنقولة عنهم ان المراد بالفعل هو الماضى **فالاصل الواحد عند الفعل**
 اذ يلزم من اشتقاق المصدر عندهم من الفعل اشتقاق ما عدا
 المصدر منه لطريق الاول **الجملة** التي هي العتمة فلو قال من ادلهم
 بدله قوله **في استدلالهم** كان الظاهر اذ الاستدلال طلب الدليل
 او اقامته وكلاهما لا يكون طرفا للجملة فهذا المعنى لا يتكلف الا ان الجملة
 اعتمادا فالحجارد هو على محذوف من قوله **ان المصدر يعمل باعلال**
الفعل كاعلال قيام بقلب الواو ية يافيه بسبب اعلال قام
 بقلبها فيه الفاعل كرها وانفتاح ما قبلها **والصحيح** بتصحيحه
 ح

غني

ليعلم

Copyrsity

كقوله العين في لواء التخييل في لافز وكل شيء يعلل باعلال الفعل ويصح
 بتخييلها فهو فرع وهذا قياس ذكر المقصود من صغره وحذف ما عدا
 للعلم به ونتيجة قوله **هو** اي المصدر **ففي الفعل واجب بان** اي بان
 الثاني اوبان المصدر قدم من القياس المذكور فرع عية للفعل في الاعلال
 والتصحيح لا فرع عية في الاشتقاق التي هي مدعاهم فلا يصح اثباتها
 به اذ ليست بلازمة له وهو ظاهر ولا نتيجة اذ لا يلزم من فرع عية اي المصدر
في الاعلال والتصحيح فرع عية في الاشتقاق اذ الفرعية في الاعلال
 ترتب وجود صفة فيه على وجود صفة في الفعل والفرعية في الاشتقاق
 ترتب وجود على وجود الفعل ولا ارتباط بينهما لجواز تقدم وجود شيء على آخر
 وتأخير وجود صفة فيه عن وجودها في ذلك الآخر **ما تنجيه من**
 الجار وهو كاف التشبيه ومجوزة **وهو ان خوا عده وقد** بنوك التوكيد
وقد خطاب **ففي** بالياء الشاة من تحت بوقوعها بين كسرة ويا
 شذوذا من كسرتين وحمل الباقي عليه **مع انه** اي خوا عده ليس **مشتق**
منه اي يبعد بالياء التحتية اتفاقا وان في الموضوعين ومعمولاها موكلة صولة
 بمصدرين هما في الحقيقة مدخول الكاف المقصود بها ان نسبت بهما
 مصدران محذوران قبلها للعلم بها من قوله ولا يلزم الى اخره والتقدير
 فالمصدر فرع عن الفعل في الاعلال وليس بمشتق منه فرع عية وانتقفا
 اشتقاق كفرعية خوا عده ومعطوفية كمن يبعد في الاعلال وانتقفا
 استقافة منه فان قلت **خوا عده** ومعطوفية فرع خوا عده لا فرع
 يعود و فرع يعود هو اعد ومعطوفاه لا خوا عده فكيف صح من الشارح
 الحكم بفرعية خوا عده ومعطوفية على يعود قلت **لعل** الشارح بني
 ذلك على ان الاضافة في خوا عده ببيانية اي نحو الذي هو اعد وما
 عطف عليه او على ان المعنى **خوا عده** ونحوه فرع يعود ونحوه وحذف
 من كل طرف حرف وتساكن الحروف ليكون الباقي دلالة عليه ولوقال
 فرع خوا عده سلم من التكليف **كون اعلال المصدر متأخر عن**
اعلال الفعل ادفع للوهم ان تأخر اعلال المصدر عن اعلال الفعل
 الذي هو متحقق عليه يستلزم تأخر المصدر في وجوده عن الفعل

في الاعلال بحرف الواو
 التي هي فاللوازم
 في الآخر ولو نقلها

فدعوي

فدعوي تقدمه عليه منافية له ووجه دفعه انه يمكن وجود شيء
 في ذاته ويتأخر وجود صفة فيه عن وجود حمل آخر وجود تلك
 الصفة في تلك المحل الآخر كما مر وهو المراد بالتأمل في الاعلال **تغيير**
 تأخر حذف العلة للتخفيف وتحتة القلب كما في قال وحذف كما في قلت
 والاشكال كما في يقول فان قلت **اذا كان الاعلال جاز فيها فالحكم**
بان في احدهما على التبيين متأخر عنه في الآخر كحكم تحت اذ ليس باول
 من العكس ولا من الحكم بان اصله فيها قلت **حيثما كان بسبب موجب**
 كحكم حرف العلة والفتاح ما قبله كما في قام وكل الشغل بسبب ما سر
 في بعد فهو اصل وحيثما كان لغز فهو حكم فرع فالحكم باصالة في الفعل
 وفي بعد دون غيرهما امر لمرجع قتال **هو المصدر المجرد** يمكن ان
 يراد به مصدر الفعل المجرد سواء كان المصدر ايضا مجردا كالضرب
 او مزيدا فيه كالقيام والقعود وان يراد به المصدر الذي جرد
 من التزايد والقيام والقعود مشتقان من القوم والقعود وان
 وان لم ينطق بهما **لان المزيد فيه** الضمير عايد لما على ال في المزيد
 واما على المصدر المقدم الموصوف بالمزيد **مشتق منه** اي من المجرد
 ولهذا علم ان التعبير بالاصل الواحد او في منه بالمصدر وان كان
 المراد به المجرد لان المراد لا يرفع الايراد وانما كان المزيد مشتقا من
 الجرد **لوا فقت** اي سائلة المزيد فيه **اياه** اي المجرد **مجرد ومعناه** الاظهر
 ان الضمير فيها عايد على المجرد فلا حاجة بنا على ان المراد بالمجرد معناه الثاني
 الى تقييد الحروف بالاصول كما فعل غيره وموافقة له فيها باشتماله
 عليها وان كان مع زيادة فيها كما في استعطاف من العطف ويحمل
 ان الضمير عايد المزيد فيه كما هو ظاهر صنيع غيره فلا من التقييد
 بالاصول ويشكل بالتمناه زيادة على معنى المجرد كالا استعطاف من
 العطف فان معنى الاول طلب العطف في الثاني العطف فقط **فما مشتق**
 لم يوافق معناه بل بعضه يتماثل والباقى يخالفه للظرفية وقوله
 موافقة مقصودة به بيان تعريف الاشتقاق المراد بالتصرف
 هذا كما ذكره اخلا من تعريف ابن الحاجب في المختصر المشتق بما وافق

١٢

اصلا بحروف الاصول ومعناه فما ذكره المصنف من تعريف التعريف
وذكره الشارح وابن الحاجب من تعريف الاشتقاق والمشتق محتاج الى
التقسيد ببقا ترتيب الحروف ليخرج من التعاريف المذكورة للاشتقاق
الا صغر الاشتقاق الصغير المعترف فيه عدم الترتيب كالجندب والجندب
اما الاكبر فالمعترف فيه الموافقة في اكثر الحروف والمناسبة في باقيها
في النوع او المخرج كالثلث والثلث فان قلت صدر السؤال بالفا السنية
اشعارا بمتبينة عما تقدم من ان الاصل الواحد على مذهب البصريين
المصدر هو المصدر **كالامر** مذهب البصريين انه مشتق من المصدر ابتداء كالماض
فادراجه في السؤال **واسم الفاعل والمفعول** انما يحق العطف
على المضاف اليه ان كان التركيب الاضافي باقيا على معناه الاضافي
الى كفلان ريد وعمر واما اذا خرج على معنى التثنية الجنسية كاهنا او
العلمية الشخصية كعبد الله علما او الجنسية كاهن عريظ فلا يحسن
بل لا يجوز لان المضاف اليه هو الاسم والعطف على الجزئ ممتنع **وخوفا**
مستغنى عنه بالكاف الداخلة على الامر **قلت مرجع** بكسر الجيم مصدر
ميتي بمعنى الرجوع والقياس فتح الجيم اذ المصدر الميتي قياس عليه
الفتح مطلقا كالعجبي مصرتك زيد اقال في الصحاح والرجع الرجوع
وكذا المرجع ومنه الى رجع مرجعكم وهو شاذ لان المصادر من فعل
يفعل انما يكون بالفتح انتهى والمراد بالشاذ هنا الخارج عن القياس
وان كان ضيحا في الاستعمال **والقول** قال في الصحاح وكل وبعض معرفا
ولم يحرر عن العرب بالالف واللام وهو جائز لان فيها معنى الاضافة
اضفت او لم تضف انتهى وفي قوله معرفان نظرا لان معنى الاضافة
الثابت فيها قد يفهم التعريف ان كان المضاف اليه معروفا
والتخصيص ان كان نكرة **مشتق منه اما بواسطة او بلا واسطة**
او للتوابع لا للشك ان قلت لم يستغن بقوله مرجع الجميع الى المصدر
عن قوله بعده والكل مشتق منه قلت لان الرجوع الى المصدر محتمل
ان كلاما مشتق من المصدر ابتداء او انه مشتق منه بالوجه الاعم المذكور
والاعم لا اشعار له بالاختصاص ويرد على ما صرح به او لا وشمله عموم قوله

ثانيا

ثانيا
في الكمال مشتق منه من ان المصدر المراد مشتق من الجردان التعريف المذكور
في المتن لا يصدق ح على تحويل المصدر الجرد الى المزيد فيه اذ كل منهما
يدل على مجرد الحدث ويجاب ان معنى افادة المزيد فيه معنى لا يفيد
الجر وهو كون الفعل كالمخرج في استخراج مطلوب امثلا وذلك لا يحصل
الا بالتحويل للمثال المذكور **ليكون اعم من المصدر وعني** فيفسد
الاصل بالموضوع وضعا او ليا ليتناول الكلمات الاصلية باعتبار معناها
كالمصدر المجرد والاسم المفرد المكبر المذكور باعتبار هياتها الاصلية كقول
وبيع بالواو والياء **فيتمثل** يجوز في لامة الرفع على الاشتياق والفتح
على العطف وفاعله ضمير التعريف المتقدم **وتقول** يجوز في لفظ
تحويل العطف على المشتق ذلك اشارة اليه والى ما بعده وكونها على هذا
الانفعال والاضاف والموت او على الاسم فذلك اشارة اليه وحده
فتخرج على هذا الكلمات باعتبار هياتها الاصلية فتحويلها الى الكلمات
باعتبار هياتها اخر عارضة لها لا تنبأ بضرعية لمعان لفظية كالتحقيق
مثلا لتعريف والتصرف عطف على تحويل ذلك اشارة اليه ومعناه
بمعنى الجربا لوجه الثاني وعلى هذا في التعريف بما ذكره المصنف مساو
لتعريف ابن مالك في شرح كافيه بقوله تحويل كلمة من بينها الى غيرها
لغير لفظي ومعنوي **فان قلت** فيما تقدم من قوله وهو تفصيل من
الصرف للمبالغة والتكثير اشارة الى هذا السؤال **وجوابه** فلا معنى لمرج
لذكرها هنا **انه معناه** اي مع ان التعريف بمعنى الصرف فاختيار
الاول ترجيح لا احد المتساويين بلا مرجع او ترجيح للمرجوع اذ الصرف
اخر وكونه بمعناه مع ما سذكره من ان التعريف بمعناه المبالغة والتكثير
في معنى الصرف غير ملتبس الا انه يريد به تشادكهما في اصل المعنى لان
في هذا العلم المبالغة التي يدل لفظ التعريف في كلام المصنف انما هي
في معناه عنده وهو التحويل المذكور لان في الاحكام المذكورة في هذا
العلم المدون كما تقدمت الاشارة اليه **تصرفات** هي بطاوع تصرفات
فمعنى التصرفات التاثرات البليغة الكثيرة فالتصريح في وصفها بقوله كثيرة
تاكيد وافادتها للكثرة مع انها جمع مؤنث سالم وهو للقلة لان بياضها

122

شبه اذ لا بد
حاصل لهما

يدل على الكثرة فكيف نجعله وكون المذكور في هذا العلم **التصرفات**
 لا تصرفات فيه فاقسمة **بدل** بزيادة حروفه **على المبالغة** في الفعل
 بالوصول **الضمائم والتكثير** في عدد من الأفعال بأشياء كثيرة منه
 والطائفة للتسمية حينئذ ان يكون في العلم حروف بليغة كثيرة
 لا تصرفات في تصرفات لان المفرد لا يدل على جمعه وكون التصريف كالاصول
 المبالغة والتكثير منافع لما قدمته ودل عليه تعريف ابن مالك واحده
وهذا وان ان يرجع الى المقصود اي المقصود بالذات فالمراد كما في
 بالرجوع الموجه لاحقيقة التي هي الموجه اذ التعريف وشرحه من
 المقصود لانه ان **الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف** وهي
 لم من تقسيم الكل الى اجزائه بخلاف تقسيم الكلمة اليها فاحتمل تقسيم
 الكلى الى جزئيات **تحت عن الفعل** كما انه اراد به الماضي للقرينة
 في اول فصل اسئلة تصرف الافعال بان المضارع مشتق من الماضي
وما يشق منه اي وعز الاشياء التي تشتق من الفعل كالاسم واسم
 الفاعل واسم المفعول ونحوها على ما قدمه في قوله فان قلت الخ وفي
 يشق ضمير مرفوع كما يدل على ما وضمير منه عائد على الفعل **وتحت**
 حينئذ عن احوال المصدر في اخر المتن استطراد وجعل الضمير المرفوع
 بيشق ثانيا على الفعل وضمير منه عائد على الوصول المراد به المصدر
 محاذرة على جعل الاستقاق حقيقيا فيه بعد **شرح في بيان تقسيمه**
 لو حذف بيان لكان الكلام احصوا اظهر فان قلت فواجه ابانها
 قلت وجهه ان التقسيم المذكور حصل في الخارج من المصنف وعني
 حصول استقرار في النفس بالتصديق به لم يقصد ببيان بالكتابة
 والتلفظ وبيان المصدر من ياك اي ظهر فاضافة للتقسيم اضافة
 الى الفاعل واما اسم المصدر من ياك اي ظهر فاضافة له اضافة
 الى المفعول **ثم الفعل** المراد من مثل الترتيب الدكري لا الزماني
 بقيد المصلحة ولا بدونه والمراد بالفعل الماضي فقط لان المجرد
 لا يمكن في المضارع ولقول المصنف فيما سياتي واما الرباعي فهو فعل
لغة مخصوصة اي دالة بجوهرها على حدث ولهيئتها على من معني

ومثلا

ومثلا وكون المكسور الفاء هما المذكور والمفتوح الفاء مصدران هما
 بحسب الاصطلاح واما في اللغة فمصدران لفعل **يفعل** **اما ثلاثي**
واما رباعي منسوب الى ثلاثة واربعة على غير قياس قاله الجاردي
لان لا فعل اي لان ما صدقه لا يتخلو بحسب الاستقار لما وجد في الخارج
 من ذلك **ثلاثة او اربعة** اعلم ان واحدا او احدا المنفرد والمضاف
 للضمير الواقعي في سياق النفي للعموم اذ اخذ المضاف في تاويل
 احد المنكر كقولك القوم ناجي احد منهم او واحد منهم او اقدم اي
 منهم الا ان واحدا واحدا قد يراد منها المنفرد عن غيره لقرب سيقا
 استعمل عليها المقام كقولك ناجي واحدا واحدا بل اثنان ولا نقط
 الديار لاجل الذين بل لهما معا وكذلك في الوجهين معا احدهما
 او اقدم المضاف من المقاطع في سياق النفي كقولك لا تقسم
 زيدا او عمرا او اقدم تريد احدا منهم قال تعالى ولا تقطع منهم انما او
 كفورا وكقولك لا تقطعوا الذين يريدوا او عمرا بل لهما معا اي لا احدهما
 منفردا واما المقاطع بالواو في سياق النفي فان تكرر حرف النفي
 كان المعنى على الاستغراق في الواحد ان مجتمعين ومنفردين كقولك
 لا تقسم زيدا ولا عمرا ولا كبيرا اي واحدا منهم على اي حال كان وان لم يتكرر
 كقولك ناجي زيدا وعمرا وكبر واحدا منهم على اي حال كان وان لم يتكرر
 منهم واحتمل ان يكون المعنى على المجموع وهو ظاهر في النفي صادرة
 بالثبوت للبعض اذ انقروا افعاء اعلم ان العطف في ثلاثة
 واربعة باو كما صنع الشاعر اولى منه اذ الخلو معني الاستقار فلو سلب
 على الثلاثة والاربعة معطوفة بالواو لم كان المعنى الظاهر الخلو من
 اجتماعها وهو صادق فسلبه كاذب واذا تسلط عليها باو كان المعنى
 الظاهر الخلو من احدها اي واحد منها اي فيه واحد منها وهو كاذب
 فالصادق سلبيه ويمكن توجيهه ايضا بان لا يتخلو معني لا يفرق في معنى
 الاشياء وانه اعلم **اذ لم يبين** لتفصيل لقوله لا يتخلو الى قوله او اربعة
 لا لقوله فالاول الثاني والثاني الرباعي لفساد المعنى **والاستقار** قد
 على السبع ليقع تفسيره لكونه واضع اولى **على الاعتدال** بين القلة المودة

فيهما

تعطى

بالواو

ليس

اي يصح او يوضع

للضعف والكثرة المودية للثقل **عن قول قاتل في المية من التقسيمات**
 ان قلت اصل ع في عي وفي قدخلها التقدير يحذف الآخر وهما على حرفين للبناء
 قلت سهل ذلك ان وضعها على ثلاثة احرف **خطا** مفقولة من اجله
 والعامل فيه عند بعضهم تركوا المفهوم من لم ولكونه معطوف على خطا
 لانه في تاويل للمخط لكن كون الفعل ثقل من الاسم في التحقيق انما هو
 علة لمنع التماسي لا لترك المنع من الاسم **والفاعل** كون الفاعل مذكورا
 للفعل اطلاقا في فيه من قبلة لما افتقر صوابه من ان المصدر ماضي
 الزمان من مذكولي الذين الفعل هو الحدث والزمان وظاهر ما صرح
 به السارح في حاشية العنصر في بحث المجاز من ان علما البيان اتفقوا
 على ان الفعل لا يدل الا على الحدث والزمان من غير دلالة بحسب
 الوضع على ان فاعله حقيقي او غير حقيقي ويمكن ان يقال **الفعل**
واللهية المخصوصة الموضوع هو علمها على ان له فاعلا او نايابا عنه
 وان لم يذكر بها على خصوصية وفي كلام اهل البيان في بحث الاسناد
 رتب اليه والله اعلم **انما هذا الذي ذكره المصنف في تقسيم الفعل**
الى ثلاث ورابعي تقسم التي الى نفسه والى غير لان كونه من ذلك
 يتوقف على ثبوت شيئين احدهما ان المقسم اما ثلاثي واما رباعي
 والثاني ان يكون التقسيم اليها كمالا اما الثاني فحاشي عن البيان واما
 الاول فلا شك انه جعل المقسم فعلا فتوخذه منه مقدمة صفوي
 اي التي هي **ان مورد التسمية** التي هي الذي ورد عليه التقسيم **فصل** ولا
 شك انه حصرا مقام الفصل في الثلاثي والرابعي فتوخذه منه مقدمة
 كبرى هي **ان كل فعل ذو اثار ثلاثي واما رباعي** على سبيل منع الخلو والجمع
 وهذا قياس من الكل الاول يتبع قوله **مورد التسمية ايضا**
 اي احدا لمرين الذين هم الثلاثي او الرباعي وهو المطلوب وقوله
 ايضا اشارة الى ان مورد التسمية ثبت له احدهما كما ثبت له او لا انه
 فعل واذا ثبت ان المقسم احدهما وان تقسيمه اليها فان كانت
 المقسم في نفس الامر هو الثلاثي كان تقسيمه اليها تقسيما الى الثلاثي
 والرباعي وان كان في نفس الامر هو الرباعي كان تقسيمه اليها تقسيما

اي من ماصدقا
 تقسيم التي الى نفسه
 والى غيره

لرباعي

لرباعي الى الرباعي والثلاثي وكلها تقسم التي الى نفسه والى غيره كما اشار
 اليه بقوله **واياها في** اي الشرطية مؤكدة بما الزيدة منصوبة خبرا مقدما لقوله
كان واسمها صفة مسترعايد على مورد التسمية وقوله **يكون** مرفوعا لما
 على الجواب للشرط الماضي كقوله
وان اتاه خليل يوم مسغبة لقول لا غايب مالي ولا حبيب رومي
 واما على انه معطوف بالواو المقدمة على جملة مورد التسمية واخر وهو
 دليل جواب الشرط المحذوف **الفعل الذي هو مورد التسمية**
 وهو المحمول في المقدمة الصفوي بخلاف الفعل الذي هو محمول
 كل في المقدمة الكبرى فان المراد به ماصدقات للفعل الذي هو مورد
 التسمية فالمحمول في الصفوي والموضوع في الكبرى مختلف بشرط الاشباع
 اتحاد الوسط فان قلت هذا الجواب يقتضي بطلان المذكور المذكور
 بعينه في الفعل الموضوع في المقدمة الكبرى قطعا قلت المقصود فيها
 في الانقسام الحقيقي وهو الحكم بالتساوي في الصدق على كل واحد من
 افراد موضوعها لا التقسيم الذي هو الحكم بالماهية منقسمة الى افرادها
 اي صادقة على كل منها وصادقة على اياها غير متساوية بل مجمعة
 عليها ومن ثم قال ابن مالك التقسيم بالواو اجود منه بالواو والفرق بين
 الانقسام والتقسيم **فان المراد به مطلق الفعل** اعلم ان
 الماهية تقبيلها بشرط لا شيء وبان لا بشرط شيء والاولى مقيدة
 بالعدم وهي مطلق مطلق ايضا كسمية الفقهاء بالطلاق الما المقيد
 بعدم التغير ولما كان المراد بمطلق الفعل هنا ماهية الفعل لا اعتبار
 الثاني اردفه بما يعين المراد وهو قوله **من غير نظر الى كونه على**
ثلاثة احرف او اربعة لو اراد المعنى الاول مع النظر الى عدم كونه
 عينا الى اخره ولما كان المقسم صادقا على شي من القسمين **وهذا جميع**
التقسيمات لو انما لساير اي باي يدل جميع لان هذا
 التقسيم المذكور في المتن في جميع التقسيمات الواقعة مشبهة فيلزم
 تسميه التي بنفسه لا يقال هذه الكلمات منقوضة بتقسيم الكل الى
 اجزائه فان مورد التسمية فيه قد يكون صادقا لماهية دونها كقولنا

النفس

تسجيل

بما الواقع في هذا الكتاب
 فقط او كذا التقسيمات
 الواقعة في سائر الكتب
 كذلك



اسدستهم اي جعلتهم ستة اجزاء من السادس فما وافقته
 على الفعل لان كلام المصنف انما هو فيه والمثيل له بقولهم الثاني في
 الثالث والضعف في الضفادع ونحوها سبني على ان السالم في قوله
 ونعني بالسالم مراد به ما هو اعم من الفعل والاسم **سلامة عن**
التغييرات لو علم بالسالم بما ذكر في التعريف كان يجري على
 قاعدتهم في التعريف من لفظه وجه التسمية المناسبة في التسمية
في نفس الحروف الاصول هذا هو اللفظ الذي يقصد به
 الكشف عن معنى المفعول كما ذكر اهل المعاني ومثله بقوله
 الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راي وقد سمع ومنه قوله
 لقالي ان الانسان خلق هلوغا اذ امسه الحشر جزوعا واذا امسه الخير
 منوعا وتعريف الاصول بالمقابلة انما هو للمعلمين لا للمعلمين
 المقابلين اذ هي موقوفة على العلم بالاصول فلو توقفت عليها لزم
 الدور وانه محال قال معناه الجاربي في قوله يمكن ان يقال انه
 تعريف لفظي لمن يعرف المقابلة بما ذكر ويجعل معنى الاصول **لكن**
 هو استدلال على ما فهم من قوله تفسير من **ينبغي ان يستثنى الزايد**
 اي من قوله التي تعادل بكذا فان الزايد المذكور من الحروف
 المقابلة بما ذكر وليس من الاصول فيصير التعريف هكذا التي تعادل
 تعادل بالافاء والعين واللام وليست بزايدة للتضعيف ولا للتحاق
 فيرد عليه ان الزايد مساو للاصل في الحقا والوضوح فاحذر من
 الحد يصير تعريف الشيء بما يصادفه فيها ذكر وهو ممنوع وان لم
 يذكر الزايد بان قبله وليست للتضعيف ولا للتحاق كان غير
 منعكس لخروج شدة وزلزل **للتضعيف** هو التكرير بحرف اصلي
 قبله سواء كان المكرر وهو الثاني من حروف الزيادة المجموعة
 في سياتمونها وفي يا اوس هل تمت في اليوم تشاه كقتل ام غيرها
 كبشر **واللحاق** هو جعل كلمة من باب مورون في تلك الكلمة اصل في
 ذلك الباب سواء كان ذلك الزايد الملحق مكررا كجلبت ام لا يجوز
 ولدخل هذا القسم في الاستثنا واد الشارح الالتحاق المدخل
 له

تف

له على المكرر الذي قصص عليه ابن الخاحب وغيره وهو الصواب
 وفي قوله كذا للتضعيف او للالتحاق دون المضعف والمحقق
 اشارة الى الاستثنا عن زيادة ابن الخاحب بعد استثنا المكرر لا يثبت
 اي دليل على عدم قصد التكرار لعدم فعلا فانه دليل على ان لفظا
 فعلا ان اذ التعليل المستفاد باللام مستلزم للمقصد وان كان
 بين العبارتين فرق من جهة ان الاصل في التكرار قصد عند ابن
 الخاحب وعدم قصد عند الشارح ولو عطف الالتحاق بالواو كان
 احد الشئ او من منه باو وان افتقت عموم استثنائها ايضا فظهر ان اية العموم
 في الزايد هو **التا والعين** واللام ذكر الصيرلان التميز لان هو اللفظ
 المركب من سميات هذه الاسماء وهذا اللفظ المراد لشئ من الثلاث
 او الرابع والخامس مما تكرر احد اصوله وغيره احسن من قوله فعل
 مخصوصه بالفعل الثلاثي المجرد كلكن في كلام الشارح نظر من
 وجهين ان المشار اليه في المتن ان اللفظ المذكور مقابل به اي
 ميزان لانه هو الميزان بصيغة الحصر كما قال او ثانيا لانه على اللفظ
 المذكور مع عمومه بامر خاص بالفعل الثلاثي المجرد بقوله **لانها**
معنى منصوب على التمييز عن النسبة اي لان معناه اعم معاني الانفعال اي من معاني الانفعال
 الالفاظ التي هي سواء اي كلما صدق معنى من معاني الافعال
 المذكورة صدق معنى فعل من غير عكس **لان كل** اي كل فعل والمراد
 معنى كل فعل **فيه معنى الفعل** اي معنى لفظ الفعل وهو احد
 مدلولي فعل مطلق الايجاد وكل من الافعال الخاصة كضرب من
 معناه الايجاد الخاص من متعلية والمعنى الاول داخل في هذا
 البعض من المعنى الثاني دخول المطلق في مقيد والمعنى الثاني
 موجود في لفظه الموضوع له فكما صدق معنى فعل من الافعال الخاصة
 على صدق معنى عليه معنى فعل من غير عكس فيكون معنى فعل اعم
 من معنى كل فعل خاص لا يقال يبطل دعوي اعتميه بعدم صدق
 الاعتقادات الصادق عليها علم وفهم ونحوها لانها الفعالات
 لا افعال كالحق في موضعه لانا نقول علم هذا الفن ونحوه لا يابن

ادارة التي هي ال
 اقسام مع المراد

Copy

sity

فعل واحد ومعنى عن جعلها افعا لا للنفس قابلية فعل كل شيء بحسبه وبعضهم توهم ان
الافعال الخاصة المراد بمعنى الفعل الاجزاء هي ضرب الاثر الخاص المعبر عنه بالضرب
وبالاعنية المعنى الاول فتعلق بجميع المعاني الثمانية اذ يصح في ضرب
فعل الضرب وقتل بفعل القتل وهكذا وهو مع كونه حكما صرفا ومخالفنا
لاصطلاحهم في الاعنية انها صدق الاعم على كل ما صدق عليه الاخص
من غيره عكس مخالف للنقول عن اهل العربية من ان المعاني المصدرية
عندهم هي الاجزات لا الالف التي هي عند المتكلمين **وهي الوق** اسب
باليزان الكثير الدوران على الالف **فصل** في التلويح في الفعل
وان شاركته في اصل مطلق الفعل كايكول عليه انفا قلبي جعل **الكلبي**
اخر **فصل** يكون فائه حرفا شفويا وتقل جعل يكون فائه حرفا مخروجا
وسط اللسان والخفة مناسبة لكثير الدوران **المعنى اخر** وهو فعل
تفصيل من احرار تاخر فمناه اسه تاخر اتم صار **فرا** اياه المفاهيم
فصل اي مثل المعنى المعبر عنه بخلق وهو اوجد فيتعدي
الي واحد نحو جعل الظلمات والنور وما شئ عليه السامع من ان جعل
يرد بمعنى خلق كلام ظاهري والتحقيق كذا في الكشاف ان خلق يشمر
بالنقد و جعل لا يجاد شئ عن شئ اخر هو اصله كاجزاء الظلمة من
الاجرام الكثيفة والنور من الاجرام الشفافة **المضية** **وسير** وهو
حول من حال الى حال فيتعدي الي اثنين نحو جعلهم جدا **من حروف**
الشفة راجع للفا **والوسط** بفتح السين وسكونها والمراد به
اللسان لانه بين الشفة والخلق وفيه مخرج اللام لان ابتداء مخروجا
كما قال الجار بردي مادون طرف احدي حافتي اللسان **فصل** الى
طرفه وما يلي ذلك من الحنك الاعلى فوق الشايات والاشايات والاشايات
عياك والاشايات **والخلق** وفي وسطه مخرج المعنى وراعا السامع
الترتيب في الخارج مبتدئا من الاعلى لوراعي الترتيب في الحروف
لقدّم الخلق على الوسط **والاصل الذي** يبنى عليه غيره من المؤيد
والرباعي وقوله لجرده وكونه ناشرا للفت في قوله الثلاثي المجرى غير
مرتب **وفي بعض النسخ السالم** اي بعد المجرى **وفيا** **المثيل**
بال

بال يسل قد لا ينافيه لان قوله ويجي كوي مضارع فعل مفتوح المعنى
يريد به ما هو اعم من السالم وغيره **من ان يكون** **ماضيه** الاضافة من
اضافة الاعم الى الاخص والموصوف الى صفته اي الماضي الذي هو
الثلاثي المجرى من الاضافة الحقيقية يناعل ان ماهية الثلاثي المجرى
الذهنية اعم من الماضي وان كانت اياه بحسب الخارج **على وزن فعل**
يحتمل ان يريد بوزن ظاهر من المماثلة فهو مصدر مضاف لمفعوله
او المفعول اي شكل موروث لفعل **لان الفا لا يكون الا مفتوحة**
فيه دليل على ان فعل المبني للمفعول متفرع لامن الاصل الذي كلامه
فيه والمراد بكون الحرف فتح الغم عند المنطق وعلى هذا القياس
في المفهوم والمكسور والمفتوح والمستعمل فاسناد المشتق فيها الى ضمير
الحرف اسناد مجازي من اسناد معنى الفعل الى ظرفه المجازي للاستة
ايه **لرفضهم** اي تركهم **الابتداء** بالساكن اي ابتداء الكلمة بالحرف الساكن اي
الذي جعل الساكن بدا لها والابتداء بهذا المعنى ممكن بانقاف
وان رفضوه لا مكانه عبر بالرفض وهو الترك الذي يشترط فيه كمال
قال السيد في شرح المواقف امكان الضدين فان استحالة اوامرها
فلا يصح عدم الفعل بالترك وبعضهم توهم ان المراد بالابتداء الساكن
ابتداء التعليق به والخلاف في استحالة امكانه شتم في علم الحكمة لا
غيرها وان التعبير بالرفض اشارة الى اختيار امكانه وفيه نظر لان
لرفضهم له بهذا المعنى لا يستلزم عدمه بالمعنى الاول لا مكان بذا الكلمة
ساكن ويقتضي التعليق بما قبله موصولة فتامله منصف **وكون الفتحة**
انفت اي الضمة والكسرة لان في الضمة اعمال عضلتي الغم وفي
الكسرة اعمال السفلي ولا اعمال السفلي منها في الفتحة **واللا يصح**
فيها النصب عطف على الفاء والرفع على الاستيناف **مفتوحة** فتحة
بلا الا فيها يستثنى **الاسند** كخ في فعل امثلة تصرف الافعال
من قولنا كخني على الفتح الماخو **واما ما جاء** هو اشارة الى سوال
وامر على قوله والقني لا تكون الا متحركة قل ذلك خصصه

18

او

نعل

منفوحا

اللفظ

من

Copy City

يقول بفتح الفاء وكسر هاء سكون العين ولو قصد ايراده
 على قوله ولا يخلو الخ لزيد على قوله قاسم وكسرها **فزال** اي
 يخرج عن الاصل اي الهيئة الاصلية المذكورة **لغير** اي نوع
من الحقة الى التخفيف للعين بتسكينها اما حذف حركتها فقط اما
 بنقل كسرها الى الفاء بعد حذف حركتها وفيه اي في نحو نعم وشهد **كسر**
الفاع سكون العين وهذه اي اللغات الاربع **او فعل** هو زيادة
 بيان والا فقد علم ذلك من قوله وفيه اربع لغات ولو عطفه بالواو
 لكان اوضح **على فعل** بفتح الفاء واما اللام فلان فتحها تغليباً للفعل
 وجوها تغليباً للاسم واحترابه عن مضموم الفاء ومكسورها فان عينه
 ان تبعته فاه كعقوب والى في الاسماء **او فعل** في الصفات قال
 ابن الحاجب ولا ثالث لها جاز اسكانها والاصل فقط والآخر غير
 الاصل **مكسور العين** يجوز في مكسور الجرعتا الواحد من اسم او فعل او
 لفعل بناء على ان اضافة معنوية او الاستمرار للمفرد للثبوت والنصب
 حالاً من فعل واحترابه عن مضمومها كقصد فلا يجوز فيه مع الاصل
 الاسكانها وعن مفتوحها كبطل وساكنا كعصب فلا يجوز فيها الا
 الاصل **وعينه** من اقامة الظاهر مقام المضموم **حرف** واحترابه
 عن نحو كيق فلا يجوز كسرها وتسمية الوجوه الاربعه **لغات** وفيه
 اذ اللغة ما وضع على هيئة مخصوصة كالمكسور منها فقط وعثر
 وجوه جازية متفرعة عنها كما يشير اليه قوله **جوز** رد بعض هذه الا
 وزان الى بعض **فان كان ناصبه** في اضافة الضمير الثلاثي المجرى
 الوجوه السابقة **على وزن فعل** قد لا الشارح وزن لان الحاصي
 لم يستعمل على فعل بل على موافقة **مضارعه** عود الضمير على الضمير
 على ناصبه هو الظاهر بل واجب عند من يوجب اشتغال جملة الجرائد
 رابطها بالشرط ويحتمل عوده كما على الثلاثي المجرى الذي عاده عليه
 ضمير **فان فعل** ترك الشارح هنا تقدير وزن لترك المصنف ما وجبه
 وهو على المراد **او يفعل** او **او يفعل** او للتقسيم المختص ان افراد

ينقل كسرها العين الى الفاء كما
 لكن حرف الحلق قويا يستعمل
 ما قبله وفتح الفاع يكون
 العين للحقة

كراد وعقب
 المقصود به
 ح

نحو صارت

المقسم

المقسم وهو مضارع فعل مختص في هذين القسمين لا يخرج عنهما الى
 ثالث الصادق بجوار الضم والضم على البدل في ذات مضارع مخصوص
 وجوب احدهما في ذات واخرى اخرى العلم تفصل ذلك من المطولات
 لا التحيز بناء على ان قوله فمضارعه في قوة كذا مضارعة المقتضى لجواز
 الوجهين على البدل في كل مضارع كما توهم بعضهم فلو احتاج الى تقييده بقوله
 هذا التنوين هو الاصل في غير واوي العين او اللام ويأتي احدهما واوي
 الفاء والمضارع على ان قوله التنوين نظراً اذا التنوين جعل الشيء انواعاً
 وهو اصل في مطلق المضارع لاني المقيد بغير الاربع المذكورة **بضم**
العين او كسرها اما بدل من يفعل او يفعل بدل كل او بعض من كل فاف
 فيه للتقسيم ايضا واما حال من يفعل او يفعل فاوليت للتقسيم لا
 قيد للتقسيم ولا للتحيز بل معنى الواو الداخلة على الشرط واللفظ
 عدل عنها الى اولى مشكلة العطف قبله **نحو** **لغير** هو من سرد الالفاظ
 الغير المركبة كقولك واحداً شاز لا شتر او الفعل الثاني معطوف وحذف
 منه حرف العطف وفي حذفه في الاختيار شي **مثال** **لغير** مثال خبر
 مستدام حذف وهو ضمير عايد على يضر فقط ولو قال مثال الماضي
 المفتوح العين كالمضمومها ليكون المبتدأ عايداً على يضر منه لكان اولى
ونصر الفيت الارض اي اغا هو تكرار لا قافية فيه والاسناد ثلثه
 الى الفيت بخارج اي **ان يبرز** **الله** هذا التفسير مبني على ان **الله**
 في لن يضره عايداً الى من ولو اعيدت الى النبي صلى الله عليه وسلم لكان
 المراد بالضم لا غائبة كالمذكورة وفي الاستدلال بهذا التفسير على
 كون معنى الضم لا غائبة نظراً لان كون الدوزق بفتح الواو ايضاً على انه
 اغائبة جزمية استعمل فيها الكلي سوقف على ان مفروم الضم يطلق
 الاغائبة فلو اثبت هذا الموقوف بذلك الموقوف لزم الدور وقال
 ابو عبيد بالواو على ما قبله كما في بعض النسخ **لغير** **اي**
 مثلاً مفعول به وكذا عطف بيان او بدل او مثال الحال وكذا مفعول به
 فان قلت المثال كلام شبه مضربه بمورده وكذا اكنانة عن مركب
 تارة كذا وضرب لثاملاً مضربه بمورده وكذا اكنانة عن مركب تارة

ومضارعه

الهمزة

للعطف

كافي وضرب لئلا يلا عن مفرد اكري كافي ضرب الله مثلاً قربة وفي هذا
 التقييم لا يصح جعل كذا امياناً ولا بدلاً ولا جعل مثلاً لا قلت يطابق
 المثال تارة على ما ذكرت واخري على الشئ المستبهم به وهو المراد به في نحو
 هذا التركيب اذا كان عين فعلة وهو الماضي ولو اسقط فعل من الماشي
 كان اظهر **للقادح حروف الخلق** الاظهر فتحه على المفعولية فالفاعل
فقد المعنى اذا المراد ان الثقل الفاشي من حرف الخلق تقاد له خفة
 المعنى كما هو المودي بهذا الاعراب وليس المراد ان خفة الفتحة الفتحة
 يعادلها ثقل حروف الخلق كما هو مودي عكسه بشهادة الذوق والسليم
وما الشبه ذلك مستغني عنه بقوله بمثل انه **يجب على الفعل اذا وجد هذا**
الشروط يعني وهذا القول قضية مشروطة غير ضرورية ولا دروام
 فيقتضي انها مشروطة انتفا الفتح عند انتفا الشرط لان تاشيع
 في جانب العدم وقد اشار اليه بقوله **فمقتضى انتفا الشرط لا يكون على**
فعل بالفتح ومقتضى انها غير مقتضية بما ذكر ان الفتح عند وجود شرط
 جائز لا واجب كما اشار اليه بقوله **لانه** فكسر الهرة عطفاً على انه **لا يلزم**
من وجود الشرط وجود الشرط الشرط ما يلزم من عدمه العدم
 ولا يلزم من وجوده وجوده ولا عدم لذاته والسبب يلزم من وجوده
 الوجود ومن عدمه العدم لذاته ثم الشرط اما عقلي كالحياة للعلم واما
 عادي كنصب السلم لصعود السطح واما شرعي كالطهارة لصحة الصلاة
 وكل منها ينطبق عليه حد الشرط المذكور واما الشرط اللغوي وهو محمول
 اذا واخوانه فالمتفقون على انه ملزوم والجزا لازم او حبيب والجزا سبب
 فوجوده مستلزم لوجوده استلزاماً لذاته لا انتظاية اياه اقبضاً ذاتياً
 او جعلياً وتخلقه عنه انما هو لا انتفا شرط او وجوده مانع اذا انقضى
 كرهذا افقوله الشارح اذ لا يلزم مبني على انخراطه في سلك الشروط
 وفيه ما فيه والوجه ان يحاكي بان الشرط فيه على ما عليه المحققون
 وقوله محكي الذي هو في معنى الجزا معناه يصح محييه والصحة لازمة
 في الوجود للشرط المذكور وان تخلف المحي فان قلت **لا راعي**
 الى تأويل محي يصح كما قلت اذ بقاءه على ظاهره من لزوم محييه مفتوحاً

مقيدة

عند

عند وجود شرطه لا ينافي في محي فرد من المضارع المذكور على غير الفتح
 لان المحكوم عليه في القضية المذكورة هو ماصدق عليه مضارع يفعل
 من غير بيان كمية او اذ في مهلة وهو في قوة الكلية الموجبة التي تحكم
 فيها لوجوب ثبوت المحمول لبعض افراد الموضوع والتشاكلية الجزئية
 لا تناقضها قلت بل المحكوم عليه عليه فيها هو كل فرد من افراد موضوع
 اذ موضوعها اسم جنس مضاف فيتم الصالح له فقد تبين فيها كلية
 الا في اذ في كلية موجبة فالسالبة الجزئية تناقضها قسماً **وهي حروف**
الخلق اللام للتعهد التكري اذ المركب الاضافي اذ اكرر وقصد الاشارة
 الى ان الثاني هو الاول جري باللام في المضاف اليه لقولك عندي ثلاثة
 اثواب فبعت ثلاثة الاثواب اي الحروف المتقدم ذكرها الى تفصح العين التي
 لوقوع احدها عيناً او لا **سببه** بالفتح الالف اذ هي لا تكون الا
 منقلبة فلا يمكن ان يكون الفتح لاجلها كما سينبه عليه فليس المحصن في
 ان الستة اختيار المذهب الخليل من الفحروف الخلق مطلقاً سببه
 كما توهم نحو **ساريسال** وقرأ ايسر وسيد يشهد ونكه ينكح
 ونكت ينكت **ومنع يمنع** ومحمد يحد وخرج يخرج ونجس ينجس
 وفسخ يفسخ وبغت يبغت ومضغ يمضغ **لان خرجها** هو مصدر
 هي اي خروجها **من افعي الخلق** ويجوز كونه اسم مكان الخروج ومن التي بعده
 لتبقي **من الخلق** اما معطوف على الهرة فقد محقق في المعطوف
 عليه ايضا في المعطوف واما مفعول يذكر محذوفاً **والباقي على**
هذا الترتيب والاولي علم هذا الترتيب الذي هو وصف الحروف
 لا الترتيب الذي هو وصف المذكر وهو كون الثاني اعلى من مخرج
 المتأخر وهذا المذكور لا يفيد في اي محل من الخلق يكون مخرج كل منها
 والمذكور في كلامهم ان الاولين من الاقصى والاوسطين من الاوسط

مخرج

والاخرين من الاخرين **استشعر اعترافنا** من الشعور اي الادراك
 فاستعمل اما للطلب كانه طلب من نفسه ان يشعر باعتراض وامتا
 بمعنى فعل وهو شعر وان كان شعرا نمتدى بالبيان **القياس** هو عند المظنفة
 من تضايها قول مولف معنى سلت لزم عنها لذاتها قول اخر وعند الفقهاء الخاف
 مجهول معلوم لا شرا كهما في علة حكمه وعند اهل العربية القاعدة وهي
 هنا قولهم بحجبي مضارع فعل الى فان قلت **شذوذ** اي مخالفة
 فرع عن وجود قياس صحيح اي قاعدة مخالفة وجود القياس فرع عن
 اندراج جميع افراد موضوعه تحت حكمه وهو منتف ادبائي من افراد
 ومخالفة له في حكمه فلا قياس صحيح قلت بل وجود القياس الصحيح
 متوقف على اندراج غالب الافراد لا جميعها فالقياس صحيح **يعتد به**
 من الاعتماد اذ افعال من المعنى ضمنى المبالاة فغدي باليك
فلا يرد لفتنا هو ابد اصوله ويجوزها كالحكم بدون علة التي
 زعمها المستدل وقد مر ان الشرط اللغوي علة الجزاء وهو الفتح
 ولا يخفى ان هذا عكس ما عرفه به اهل الاصول والجدل من انه
 ثبوت الوصف المدعى عليه في صورة بدون الحكم وعطف كلام من لا
 يعتد ولا يرد بالغالب لرتبه على ما قبله **لا ياتي وقوعه في كلام فصيح**
 لما سبق الي بعض الادغام كما قال في المطول من ان لا يخرج الكلام
 المشتمل على كلمة غير فضيحة عن الفضاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على
 كلمة غير عربية عن لونه عربيا وايدى بعضهم بان التقاد وصف الجذر
 كفضاحة الكلمة مثلا لا يوجب اتفاق وصف الكل لانه كما قال في المطول
 غلط فاحش لان فضاحة الكلمات ما حودة **فان** تعريف فضاحة
 الكلام حيث قالوا فضاحة الكلام خلوصه من ضعف التالف وتنافر
 الكلمات والتفديد فضاحة الكلمات وهي خلوص كل منها من تنافر

الحروف

الحروف والعراية ومخالفة القياس فكيف يخرج الكلام المشتمل على
 كلمة غير فضيحة عن الفضاحة وفضاحة الكلمات جزء من مفهوم فضاحة
 الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام
 العربي فاسد لوجوده منها انه لم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل كلمة
 منه عربية كما اشترط في فضاحة الكلام ان تكون كل كلمة منه فضيحة بل
 لما اشار اليه بقوله **فانهم قالوا ان على ثلاثة اقسام قسم**
مخالفة للقياس دون الاستعمال كالصقود والعميد واستحوذ
وقسم مخالفة للاستعمال دون القياس كخوام او عال كلها او اوقيا
 والاستعمال اضافة مثل الى الضمير **وكلاهما مقبول** لاعتراض سببه
 على قايله **وقسم مخالفة للاستعمال والقياس معا** نحو الاحبل
 يفتك الارغام **وهو مردود** على قايله فالمقبول فصيح لصح
 ان يقع في الكلام الفصيح والمردود غير فصيح ينافي وقوعه في
 الكلام الفصيح فان قلت قد سبق ان فضاحة الكلام جزء من مفهوم
 فضاحته وقضية ذلك ان المخالف للقياس غير فصيح فينا في مخالفة القياس
 ووقعه في الكلام الفصيح قلت قال في المطول مخالفة القياس
 ان تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من لغة العرب **تبع**
 اعني مفردات الفاظهم الموضوعه وما هو في حكمها كوجوب الاعلال
 في خوقام والادغام في حومد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التعريف
 واما نحو ابي بي وعور واستحوذ وقطط شعره وال ومار وما اشبه ذلك
 من لشواد الثابتة في اللغة فلم يست من المخالفة في سمي لانها كذلك
 ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في
 هذه الصور بل المخالفة لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع
 نحو الاحبل يفتك الارغام انتهى وقضيته ان ما وافق الاستعمال

ظاهر ان هذا مقبول بل هو راجح

من مفهوم فضاحة الكلام
 ان كل من الكلام
 من مفهوم فضاحة الكلام
 ان كل من الكلام

استعمال

لا مخالفة فيه للقياس وما خالف الاستعمال كياي بالكسر غير صحيح
وهو خلاف ما هنا فقام له **الي ياي لانه** افراد الضمير اما لانه عايد
الي ياي فقط واما اليها ياييل المذكور **حرف خلق** هذه القضية
صغرى قياس كبراه منتج لنفي الشذوذ والتقدير الي يايي ذولا م
هي حرف خلق وكلها هو كذلك فهو جاز الفتح فالي يايي جازم ولما
كانت الصغرى محتاجة الى بيان يمتثلها بقياس ايضا حذفت صفراء ه
والتقدير اذ اللام الف والالف من حروف الخلق فاللام مخرج
الخلق وهو معنى قولنا ياي يايي ذولا م هي حرف خلق وعلى هذا
القياس **ممكن** ان احدهما على صفراء هو ان لا نسلم ان اللام الف
بل هي الياء المنقلب عنها الالف اذ المقابل بحروف الميزان **هـ**
الحروف الاصلية الوجود بدليل انك تقول ابي فعل لفتح اللام ولهذا
المنع يتوجه الاعتراض والجواب المذكوران في المتن ولو ثبت ان
الالف من حروف الخلق وثانيتها على كبراه وهو المشار اليه بقوله
لانه نقول **الح** كذا الفا للعطف لا للتبعية ايضا واللام للتعليل
تقدريا للتأسيس على التاكيد ولكن اللام للابتداء لا للتوطئة
لعدم ما يجاب له القدر **كن** استدراك على ما قد يتوهم من جواب
الشرط المحذوف وهو فاللام الف **لزم الدور** وهو توقف الشيء
على ما يتوقف عليه لكون الفتح لاحلا بدليل قوله الفا فلو كان الفتح
لاحلا لا لجواره اذ اللازم له جواز الدور لا حصوله وذلك لان **حذف**
الالف في ياي ليس باصلي بل **موقوف على الفتح في العين لانه**
اي يايي واذا تقر ان وجود الالف موقوف على الفتح **فلو كان الفتح**
بشيء ما موقفا عليها **لزم الدور** الفتح وهو الدور غير متبوع **لوقفت**
الفتح عليها كما فرض **وتوقفها عليه** كما حقق انما لكن اللازم وهو

حذف

قلدا

الدور

الدور محال اذ التوقف عليه متقدم على التوقف فيؤدي الى هـ
تقدم الشيء على نفسه فالمزوم وهو كون الفتح لاحلا كذلك وقد
يجاب بالردور يعني لان توقف كل منهما محال انما هو على وجود الآخر معه
لا قبله وهو جاز لا ية لا يؤدي الى ما ذكر وقد اوى الجار بردي الى هذا
الجواب بقوله كما هم لما علموا ان الياء تنقلب الفاعلى تقدير فتح العين
توقعوا فتحها اذ يكون مع حرف الخلق وربما اجيب ايضا بان الشرط
وجود حرف الخلق في الماضي وهو غير متوقف على الفتح في المضارع
وفي كون الالف المنقلبة عينا او لا ما نظر لا يخفى **فهو مفتوح العين**
في الاصل جملة معطوفة على الشبهة المحذوفة هي والمقدمة الاستثنائية
والتقدير لكن الدور محال فكون الفتح بغيرها كذلك **فتح العين**
لاجله فان قلت ان هذه العبارة تقتضي ان حرف الخلق علة للفتح وقوة
فما مر اذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشرط ويطعن في الشرط قلت
قد سبقت اشارة الى ما في عبارته السابقة من الموازنة فلهذا الجواب
على الصواب **والفتح كسر** اي اللفظ المكسور العين اذ الفصاحة وصف
للمفرد او الكلام او المتكلم **والاصل كسر العين** ان قلت لم قال
الاصل لم يقل الفصح كذا في الذي قبله قلنا ان الفتح في قياس فتح في
مضارع **فعل مفتوح** العين اصلا واستعمل لا بدون **الطه** فالكسر
فيه هو الفصح الموافق للقياس والاستعمال السابق والفتح في بقي فتح في
فعل مضارع **فعل مكسور** العين في الاصل فلا شذوذ في المضارع
وهو ظاهر ولا في الماضي لان كسب الاصل وهو ظاهر ولا يحسب
التحويل لانه كقول **الاصلي** عندهم عندم لعله هي التحريك **فقط**
اي كسر العين **وهذا** اي قلب كسر العين فتح واللام الف **قياس**
يتم **لكن** يعني قياسي اي وهذا اثبت فيما لم يسمع فيه بالقياس
على ما سمع فيه وان يكون بمعنى القاعدة وسميت قياسا لانها كبرى
القياس المؤلف من مقدمتين فهي اعظم جزئية من التسمية الجزئية
الاعظم باسم الكل كما يقال مثلا بقي عينه مكسورة ولا مة يا وكل عين
مكسورة ولا م هي يا ثقل كسره فتح واللام الف **بقي** يقلب

وجود

كسر عينه فتحة ولا ملأها **واما ذكر ركن** اي واما فتحها اذ تدخل
 اللغتين لا يصدق الاعلى فيهما الاعلى **تدخل اللغتين** اي دخول
 كل اللغتين على الاخرى بدخول ما في احديهما على مضارع الاخرى والعكس
 فاستدراك في الدخول فضع التغير بالتدخل اعني انه اي المذكور الذي
 هو ركن يركن لا يقيد الفتح فيها اذ به **وهو له جا** يعني ايضا **الاول** اي
 من الحال الاول **فانما جات كسر العين** **فانما جات** وجوبا في البعض وهو
 ثمانية كوكبي ووقفي وورث وورم وورع ووري الخ المتشر
 من السمن وجواز في البعض وهو تسعة حسب وشم وببش من
 البوس وبش من الباس وبش من البس وبش من البس وورم وورم
 اذا التهب غضبا ووله ووهل اشتد فرعه فيجوز في مضارعها كسر
 عينه وفتحها ورنيد وزج بالثاني اولع به وورم الذي منه عم صباحا
رمت بكسر الميم منقول النهم من الولد المحذوفة لا لتقا الساكنين
 وانما مثل المسند الى التاليف الكسرية دون غير **لان هذا الباب**
 وهو فعل يفعل بضم العين **موضوع للمضارع** جمع صفة اي المعنى
 القائم بالذات **الارادة** للذات الموصوفة اي الدائمة القيام بها
 لعل لا تفتن بها **فانما جات المضارع** **ان قلت**
 كون الصفة لا ينافيه الدلالة عليها بالفعل الدال على تحديد معناه
 اي حصوله شيئا فشيئا وحدوثه اي وجوده بعد الغدوم ومن ثم قيل
الاسمية دالة على الدوام اذ الدوام صادق بتعاقب الامثال
 واما الحدوث اي حدوث اللازم للزوم فاما ثانيا في الزوم المطلق
 اي وجود اللازم في جميع اوقات وجود الملزوم لا مطلق الزوم
 الصادر بالملزوم بعد الوجود وهو المراد هنا بالزوم الوجود
 وهو الاول **الابانضام الشفوية** وفي انضمامهما تلامهما حال
 النطق به صم اتصال العين بالضم وبه حصلت المناسبة بين
 الالفاظ ومعانيها **ويكون** اي وزن فعل **الافعال** جمع فعل بالمعنى
 الخوي اي الافعال الدالة **على الطبايع** جمع طبيعة قاله الشاعر في
 المطول في الغرائج غزيرة وهي الطبيعة وفسرت بانها ملكة تصدق
 عنها

وبق

لازم

الفاعل الجري والبناء
 المعادل للجند فقلت
 اما التجرد فلا ينافي
 الزوم اي الدوام

عنها صفات ذاتية ويقرب منها الخلق وهي ملكة تصدر عنها الافعال
 بسهولة من غير روية الا ان للاعتبار مدخل في الخلق ووت
 الغزيرة وتلك الغزيرة مثل الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها
 انتهى وقد ضرب الملكة ايضا بانها الهمة الراشحة في النفس فقول
 هنا كالحسن تشيل للطبايع لا لافعالها والمراد به الحسن النفسى
 الصادر عنه الحسن الصوري الذي هو الخلقة التي هي مجموع
 الشكل واللون وخوها الصير للطبايع لا رجال الملكيات
 الخلقة المذكورة كفته وما جرى مجراها وما ذكره هنا هو كقول
 المرادي لا يرد فعل الالمعنى مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم
 وكوم او كطوبوع كفته وخطب او شبره كوجب شبه بخصي
 وهذا يخالف قول المرادي لا يتعدى الا يتضمن كوجبكم الدار
 وكقول على ان بشر اذ طلع المني اي وسعتكم وبلغ والابتحول
 نحو سدة والاصل سودته بفتح العين حولا الى فعل ضمها للاعلام
 بان العين واو نقلت الضمة الى الفاعل حذف العين **واما الرباعي**
المجرد هذا هو القسم الخامس والسادس من الاقسام الثمانية المتقدمة
 قد هما هتا على من يد الثلاثي لتجردهما **وهو فعل** مقتضاه انصار
 المجرد في فعل ولا يصح لانه ينتقض بفعل المبني للمفعول وفعل
 انصار كخرج لان كلاهما مجرد اذ يصدق عليه حد المجرد المتقدم مع
 ان الاول اصل بنفسه عند سيبويه والثاني اصل ايضا بنفسه
 ما جود من المصدر كالماض عند البصريين وقد يقال اراد بالمجرد
 المخصوص هو الاصل فقط والاول فرع عن المبني للفاعل عند اكثر
 البصريين والثاني منقطع من المضارع عند الكوفيين ولو قال
 اما الرباعي المجرد فالوجود من ماضيه فعل لكان احسن **كوصح**

Copy

rsity

دخول الحاف سوغه اما ارادة اللفظ فهو اسم واما اقامة المقول
 مقام القول المحذوف **وهو حجة** **ووجها** لا دخل لهما في المثال
 فذكرها لافادة ان فعل مصدره على فعله وفعلان والاول قياس
 والثاني سماعي **فان الفعل الماضي** شروع في الاستدلال على
 احضار التبعي المجرد في فعله وهو استدلال غير تام لما علمت ان
 الرباعي المجرد صادق على الاسرائيليني للمفعول على المرحوم ومراوده
 بالماضي المجرد فقط لا مطلقا والا انتقض بجوا المطلق **لا يكون اوله**
واضرا **الاستثنوي** واما نحو نيم وشره فقد مر جوابه ونحو ضربوا
 وضربت فسياتي استثناء **فلا يمكن سكون اللام الاولى** في تفرجه
 بالفاعل وجوب فتح الطرفين نظرا او تفرجه انما هو على خوف
 وجوب سكون الاخر عند اتصال الضمير المتقدم ذكره وتعبير في سكون
 اللام الاولى بعدم الامكان يقتضي عدم امكان اللزوم وهو التماسا
 التاكيني ونحو احد القولين فيه وثانيهما امكانه لكنه مرفوض
 لثقله **فخر كونه** للعلة المذكورة وقوله **لحقها** علة للفتح بخصوصه
 وتانيه الضمير لتأويل الفتح بالفتحة **لانه** الضمير للشان وتانيه
 ليكون ضمير القصيدة اخري على القاعدة من ان الجملة بعده اذا اشتملت
 على موث غير فضلة فالجواز **الفصل** كقوله تعالى فانها لا تقوى الا بغير
ليس في الكلام هذه العلة انما تحققت بعد سكون المين اذ لو
 حركت لا انتفت والمطلوب انما العلة الحاملة للواضع على السكون
 الا ان يقال انها علة غائية وهي معلولة خارجا علة ذهنا كما مر
ويجوز اي بالرباعي المجرد **نحو جود** **يدعم** اي البنية الجوب
 وهو معروف فان قلت الالتحاق فرع عن زيادة الواو فيه والعلم
 بفرع عن الاستقاف الذي هو خاص بالعربية قلت لما استعملته

الثاني

معتر

العرب

العرب على سبيل لغتهم اعطته حكم نظيره من جوهر وكوثر ونحوهما
 مما زيدت فيه الواو فلكانه من الجرب **ويبطل** من البطر بالسكون
 وهو الشق قال في الصحيح وبطرت الشئ ابطره بطر اشتقته ومنه
 سمي البطر اناهي **وهو ك** بالراء الها واخر كاف قال في الصحيح
 من الرجل يترهوك كانه يموج في مشية انتهى فهو ك مستعد الي
 واحد في نحو وهوول من الهرولة وما ادرى ما وجه زياده
 الواو فيه وان صرح بعضهم الا انه قيل دل الاشتقاق في جهوس
 ونحوه على زيادتها فيجمل ما لم يدل فيه عليه فكذا قالوا اذا صاحبه
 ثلاثة اصول فضا عدا غير مصدره كانت زائدة **وشره** زنة الترفع
 قطع شرهه وهو ورقه اذا كثر وطال حتى يخاف فساد فهو من
 الشرف اي العلو فالزيادة **وذلك** **الاتحاد** **المصدرين**
 ان قلت الاتحاد هو جعل المصدرين على زنة واحدة فكيف يكون
 اتحاد المصدرين دليل للاتحاق الذي هو عينه والدليل بغير
 الحاق المدلول قلت الاطلاق كما مر جعل الكلمة من باب غير بابها الاصل
 واتحاد المصدرين مقارنه لازم واللازم يصح ان يكون دليلا على
 المذكور واعلم انه لا يد في صحة اسناد الاتحاد الي المصدرين الذي
 هو مبني من تقدير محذوف هو تمييز او مضاف وفي الحقيقة موصوف
 الاتحاد والاصل اتحاد المصدرين رنة او اتحاد رنة المصدرين
وهو على ثلاثة اقسام لو اسقط على كان احضروا **لان الزايد فيه**
 مستبق من زاد اللازم **ليلا** تعليل المحذوف اي ولا يزداد الاكثر
ليلا **لنرم** **منية** اي فضيلة والمراد هنا كثيرة **الفرع** وهي الحروف
 المزيدة **على الاصل** وهي الحروف الاصلية **الامن** **هرو**
سالمون **ها** **لا في الالتحاق** والمضعيف اعلم ان اصل هذا التركيب

نحو

بلغ

لا يكون في حالة من الاحوال على شيء من الحروف **الاسم حروف كالشئ**
الاف الحاق والتضعيف فالاستثنا الاول من الخبر المقدم وهو
من مجرورها والاستثنا هذا الطريق معتد لقصر الموصوف على صفته
الذي هو في قوة حكيم ثابتين للحروف المزينة وهي احدها ايجاب
وهو اثبات كونه من الحروف المذكورة والاخر سلب وهو نفى كونها
من غير هاذ كانه قبل الحروف المزينة لا تكون في حالة من حروف التثنية
ولا تكون في حالة من غير هاذ والاستثنا الثاني مزيج ومجرورها باعتبار
الحكم السلبى المقدم فكانه قبل الحروف المزينة لا يكون في حالة من
الاحوال من غير حروف التثنية الا في الحاق والتضعيف وقس
على هذا امثله بقاى ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هي احسن
الا الذين ظلموا منهم **فانه الضم** **اي حرف** موصول صلته **كان**
التامة كقطع وجلب وسم ليس وصح **ما كان فيه** كان زايده
للفصل بين الثلاثى ولو حذف ما ضيه كان احضر واظهر **على اربعة**
احرف فيه نظر اذ يخرج لهذا امر الثلاثى المجرى كقتل واضرب وارهب
والمضارع منه كيقول وليرى ويذهب مع انها من القسم الاول قطعا
ويدخل فيه مضارع فاعل كيقول لان ما ضيه قاتل على اربعة احرف
وليس منه **وهو ما كان الزايد** اي الضمير فيه عائد على ما كان وهذا
التعريف اشد من الذي قبله لتناوله ما تقدم انه يخرج من الاول واخره
ما تقدم انه يدخل فيه وهو **التعدية** هو ايضا معنى الفعل الى مفعول
لا يصل الى الفعل بدون الحرف المتعدى كقولك اذهب زيدا اي ضمت
الذهب الذي هو معنى ذهب الى زيدا اي صيرته **عالب**
اما على انه صفة لظرف الاخر اربع التعدية اي وهو كائن للتعدية
رسانا عالب على ساير الارضه او لمصدر الاستقرار اي كونها عالب او اما على

انه حال من التعدية بتاويل الاتصال **نحو اليت** ان قلت جعله
مثالا للتعدية يقتضى ان المراد به صيره كرميا كما مر والمراد به انما
هو اوصلت الحروف اليه قلت لعلم كرم الحرم بربطه بمعنى
الحود المتقسي ولقد يته صيرته كرميا اي جودا وتارة بمعنى تناول
الحروف اليه اي صيرته اخذ له وهذا هو الشائع في الاستعمال
الى ما استقى منه الفعل ان قلت قد مر ان الذي يستق منه الفعل
هو المصدر واستقاق اعذوا اصبح من الفدة والصبح وليس يصح
بل الاول اسم را المعروف والثاني اسم وقت هو ابتداء النهار قلت
لعلم المراد هنا بالاستقاق هو الاخذ وهو اوسع دائرة من الاشتقاق
ويحقيقه كقولنا اوراق الشجر او يقال ان الفعل مشتق مما
ذكر بواسطة اشتقاق المصدر **نحو** هو اصله منه اي اخذ منه
وهو قريب من الاول **ولو جود الشيء** من اضافة المصدر من
المفعول اذا المراد بالوجود العلم **على صفة** في الجار يردى اي لوجود
الشيء على صفة ومعناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة
مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في معنى الفاعل
ان كان اصل الفعل لازما نحو اخلته اي وجدته بخيلا وفي
معنى المفعول ان كان متعديا نحو احدثه اي وحدته نحو **والك**
عجته اي لبسه ومنه حروف المعجم اي الخط المزال عجمه بالنقط
والزيادة في المعنى المدلول عليه باصل الفعل بناء على ان الزيادة
في الحروف تتبعها زيادة المعنى غالبا **نحو شغلته واشغلتته**
فالامثلة المدلول عليه باشغل واعلم انما عبر بهذه الصيغة اشارة
الى الاهتمام والقائمان الى ما يرد بعدها لاحتياجها الى تنبيه
لغرضه ومخالفة الغالب على فعل من كونها للتعدية القاصر

قد ينقل الشيء أي فعل المجرد **فيصير** أي فعل المنقول اليه
قال أي فاستلقى على وجهه ومنه فمن يمشي مكبا والنصر
يقوله بعينه زيادة توصيف و اظهار البشاعة وهذه الحالة **وعرضه**
أي اظهر احتراز من نحو عرض العود على الانسان والسيف
على الريح أي وصنعها على الموضع **ولان الثالث** ان قلت انتفا
انتفا غيرهما يقتضي ان يقول او لا وذلك هو اكب واعرض لا نحو
اكب واعرض قلت القضية المثل لها معنوها كلى منقول
على افراد ذهنية منتشرة والتبديل يصح بكل منها وان لم لوخذ منها
في الخافع شيء او وجد عدد محصور **فيمارس** ان اراد الرد فيناه
سمعه فبناه للمفعول فلا اعتراض وان اراد فيما يسهمه النكاح
بالخصم نوع فقد قال الذي يجري بحمل اكب مطاوع كبه ويقال
كبيته فاكب من الغراب والشواذ فحوقشعت الريح السحاب
فأشع وما هو لذلك ولا شيء من بنا افعل مطاوع ولا ينقص نحو
هذا الاحيلة كتاب سيبويه وانما الباب من باب انقض والام
ومعناه دخل في الكب وصار ذاكب وكذلك افشع السحاب
دخل في الفشع ويطاوع كب وقشع انكب وانقشع انتهى وهذا
ظهر فيما شئ عليه الشارح نظرا لا يخفى نحو **فمن لقرحنا** اضله
لقرحنا الوجوب اشتال الصدر على حروف ففله ثم أبدلت الراء الثا
نية من جنس حركة ما قبلها **هو الاول** على تقدير همزة الاستفهام او
الثانية او نايه عز الحزم القادله والاصل اخلاف في الزايد
المجاب به هذه الجملة الاستفهامية **لان الحكم** زيادة الساكن
لما فيه من تعليل الزايد لكونه حرفا فقط او لي بالقبول من الحكم
بزيادة المتحرك لما فيه من تكثير الزايد بكونه حرفا وحركة فان قلت

القول

القول الاول بحكم الحكم بزيادة الساكن لا لونه كما قال الشارح قلت
اولوية لا لونية علتها فهو ارجح من مقابلة والمصير الى الاربع متيقن
ولو حذف الحكم والباكائي مقابلة كان احضر واظهر **والوجهان**
هما زيادة الساكن وزيادة المتحرك لا المحكان اذ الحكم جزم بالزايد
بعينه ولا معنى لكون الجز من جازين عنده اذ المراد بقوله
جائزان محتملان لسكائي الدليلين فان قلت قول سيبويه
هل هو من الخلاف المشار اليه بقوله اختلف قلت لان قاعدة
تضمن الجملة الاستفهامية الواقعة بعد اختلف الاقوال
المشار اليها باختلاف فلو قصد الاشارة اليه لقال هو الاول او
الثانية او هما جائزان **وهو للتكثير في الفصل** هو افادة ان
الفصل كثير في نفسه مع قطع النظر عن ذكره الفاعل وقلت
فيحقق مع اتحاد الفاعل **نحو حولت وطوقت او في الناعل**
هو ان الفاعل من حيث تعلق الفعل به كثير في نفسه وتلزمه
كثرة الفعل المتعلق **نحو موت الابل او في المفعول** هو افادة
ان المفعول الذي وقع عليه الفعل كثير في نفسه وتلزمه كثرة
الفعل الواقع لا كثرة الفاعل **نحو غلقت الابواب** ففي كثر غلق
الباب الواحد وقطع الثوب الواحد يصح غلقت الباب وقطعت
الثوب بالاعتبار الاول كما يدل له ما في شرح الفصل **ونسبة المتعلق**
يمكن ان يقال في نحو فسقته انه للتقدمة اي جعلته فاسقا والجمل
اما بالقول او الاعتقاد او الفعل **ولغير ذلك** كالصيرورة
في تجزئة المرأة وثبيت والتوجه في كرف الرجل **وشرف**
وعرف **ومن قال كذب كذا بابا** اي ومن حافظ على بقا حروف
الفعل على هيأتها في المصدر فقال كذا بابا مبدا وان كان متحركة

ثم هذا المدغم او لما كما الامر في الفعل لا تكذب **قال** في
مصدر **قاتل قاتلا** قلب الالف يا ضروقة استماع النطق
بعد الكسر لا قتالا لكن قال الجار بردي وجا على فيقال **قالوا**
قاتلته قتيلا ومن ثم قالوا ان قتالا فرع قتيلا من حيث كان
جاريا على الفعل قلبت الالف بانكسما قبلها انتهى وظاهر
الشرح ان فعلا لا صيغة اصلية **ويروي تاريخه تراو قاتلة**
قاتلا يعني بتشديد الراء والتا فالراء والتا المدغمان بولان
من اليا المنقلبة عن الف فاعل عكس ريار ودار **وهو** اي الفاعل
تاسي اي وضعه على اساس **على ان يكون** اي الحدث المدلول
عليه بجرده **بما جاء** اي فيه **ما فعل** **الصاحب به** اي الحدث الذي
اوجده الصاحب فيه **ما فعل** هو الاتحاد والمفعول هو الاثر
الذي هو الحركة والسكون فلا يرد عليه الزام اتحاد الفعل
والمفعول **اي للتكثير** لا يصح ان يكون التكثير تفسير المعنى
فقل لوجود اللام ولا ان يكون مع اي يدلا من معنى فعل اي الماتة
من حلو له محل البدل منه فالوجه ان اي داخله على يكون مقدرة
وهي مفعولا بها مفسر ليكون الاولي ومفعولها او يكون للتكثير
تفسير القول بمعنى فعل وفي ضيعه اساءة الى ان التكثير اصله معالي
فعل **بخوا عفته وضعفه** بمعنى كثرت من ضعفه بفتح الصاد
مصدرا اي تكرير وهو للتكثير في الفعل وقضيت **هات**
تكرير الشيء مرة واحدة لا يستعمل فيه ضعف مدد ابل ضعف مخففا
او اضعف والمراد بالتكثير هنا غير التثنية من الكثرة المقابلة
للوحدة فان الاول مستفاد من الهمية والثاني من المادة **نحو**
عافاك الله واعفأك اعفأك للتعدية اي جعلك عافيا

اي

اي كثر القوة من عفى الشيء كثر ومنه حتى عفو الامن عفى درس
وسافر وسفرا اي خرج مسافرا وفي اثبات هذا المعنى لفاعل
بالمثالين نظرا اذا المدغم في الاول من الله على يد بعض الناس وعادته
جارية بمقابله برفع ايضا من المدغم وان كان دون الرفع الاول
فلم يخرج عن معناه الاصل وسفر في المثال الثاني يمكن ان يكون في القول
بمعنى الظهور كما صرح في الصحاح بان ذلك مصدرهم ولا يصدر لغيره فيه
بقوله اذا خرجت للسفر اذ يقال ذلك في الظهور حيث كان **ما كان** **بما فيه**
على خمسة احرف ينقص بخواتم كسر ويتبعه ادغم انه ليس من هذا
الفهم **وهو نوعان** تثنية نوع وهو كل مقول على كثيرين متفقين
بالحقيقة والمراد هنا ما اتفقت افراده في الحروف المبدوءة ثم ان
التفقت في الزايد الثاني فهو باب واحد والافنيان او ابواب ومن
ثم كان في النوع الاول وهو المبدوء بالبيان تفعل بزيادة احد العينين
وتفاعل بزيادة الالف وفي النوع الثاني وهو المبدوء بالهمزة ثلاثة
ابواب تفعل بزيادة النون وتفعل بزيادة التاء وافعل بزيادة احدى
اللامين وقد اشار الى ذلك كله بقوله **والجميع خمسة ابواب فان**
قلت ادخل مثل على كل من الابواب الخمسة كقوله مثل تفعل
وتفاعل ومثل تفعل الي اخره يقتضي عدم الاختصار فيها وهو مناف
لقوله **الجميع خمسة ابواب قلت** قد مر غير مرة ان الافراد الذهبية
لا تنحصر في الافراد الخارجية فالمثلية باعتبار الذهبية والحصر باعتبار
الخارجية فلا منافاة **وتكرير المعنى** اذا تكرير ليكون صالحا للمذاهب
للمذاهب الثلاثة المتقدمة في فعل على ان الذوق التسليم يدرك في
تكرير المعنى ان الزايد فيه هو الثانية **وهو لمطاوعة فعل** بتشديد
المين ومطاوعة مصدر مضاف للمفعول والاصل لمطاوعة تفعل فعل
ويجوز في اسناد المطاوعة لتفعل واليقاعها على فعل وحقيقته لمطاوعة
فاعل تفعل فاعل فعل اذ المطاوعة فتقول الاثر الناسي من تعلق
فعل الفاعل بمفعوله كقول الاثر الناسي نالا تكسار الناسي من
تعلق فعل الكاسر وهو الكسر بذلك الانا في قولك مثلا كسرت

فانكسر فاعطاع اسم مفعول هو الموشر وهو المتكلم لا الكسر الذي
هو التأثير واذا اقرر هذا علمت ان المطاوعة المجازية هي التي عرفنا
الشاعر بقوله **حصول الاثر من تعلق الفعل المتعدي بمفعوله**
فحصول الاثر هو مدلول تعلق مثلاً والفعل المتعدي هو فعل
مثلاً ولو اراد المطاوعة الحقيقة لكان التعريف فاسداً لان حصول
الاثر للمفعول في نفس الامر ليس ناشياً من تعلق الفعل المتعدي
بمفعوله بل من تعلق فعل الفاعل الذي هو الاجداد الصادر منه
وتعلق وفعل مثلاً بخير ان ان عن الحصول وعن ذلك التعلق السابق
كل منهما على الفعلين المذكورين ثم اعلم ان الحصول من التعلق ليس
بالاثر بل هو غالب وقد يختلف كما في كسرة فلم يتكسر وعلمته فلم يتعلم
صرح به البيضاوي في علم ادم الاسما ولاجل كونه غالباً يكتفى في الاعلام
بحصول الاثر بالاعلام بالتأثير كقولك كسرتة وبما قررناه ينبغي ان
يفهم قوله **فانك اذا قلت كسرتة فالحاصل له التفسير**
على ان الحصول غالب لا لازم **جانب الفعل** اي الحدث المدلول عليه
بالجر الذي هو اصل تعلق فالذات على المجازية هو الحقيقة في تعلق
لا المادة **خوارج اي جانب الوجود** وهو اليوم اليوم ليل وفي
الصباح وفي الصباح همد وتجد اي نام ليلاً وهجد وتجد اي
سهر وهو من الاضداد انتهى وهو صريح في ان الوجود والتجد مشتركان
بين النوم ليلاً والسهر فليس تجد للحقيقة الفعل هناك في
البيضاوي وغيره كوما في الشرح وفي اعراب المسمين ما حاصله
ان فيم خلافاً فيقول الوجود النوم وقيل مشترك **فان قلت**
لم يقل في هذا جانب اصل الفعل كما في الذي قبله والذي يعرف
قلت لان المراد بالفعل فيه المعنى المصدرى فهو بعينه اصل
تعلق وفي غيره تعلق نفسه فلا بد من ذكر اصل ليضع المعنى المقصود
من بعد من الاولي منصوب على انه مصدر مبين لعدد العامل
وهو حصول فهو مفعول مطلق والتقدير على اصل الفعل حصول
واحد البعد حصول واحد **جرى بعد جري** في الصباح الجرة الحق

88
والطلب خوارج ان قلت ما الفرق بينه وبين المتكلم قلت
هو حصول اصل الفعل صورة في التكلف دون الطلب
وهو لما يصدر من اثنين فاعداً يصدر بنحو القرب والبعد
ولا يتعين فيه تفاعل لجواز قرب ردي من عمرو وبعد عنه والاو
قول ابن الحاجب تفاعل لمشاركة امرين او اكثر في اصله اي
مصدر فعله الثلاثي صريحاً قال الجار بردي وانما قال صريحاً
احتراراً عن فاعل ولاجل ان يتشارك فيه امران صريحاً نقض محمولاً عن
فاعل وحاصله ان وضع فاعل نسبة الفعل الى الفاعل تعلقاً
بغير مع ان العاري فعل مثل ذلك ووضع تفاعل كسبته الى المشتركين
فيه من غير قصد الى تعلق له فلذلك جاء الاول زائداً على الثاني بقوله
ابو امان كان تفاعل من فاعل المتعدي الى مفعول كضارب لم يتعد
وان كان من المتعدي الى مفعولين كجارته الثوب تعدي الى واحد
وقد يفرق بينهما من حيث المعنى من ان البادي في فاعل معلوم
دون تفاعل وكذلك يقال ضارب ردي عمرو وام ضارب عمرو زيداً
ولا يقال ذلك في ضارب انتهى **وتنازعاً** اي وتنازعاً الحديث
انا وزيد يدل على هذا المحذوف قوله فيما مر لما يصدر من اثنين
وعلى هذا المدلول من ان تفاعل الماحود من فاعل المتعدي
الى مفعولين يتعدى الى واحد **فخر غير اي** تفاعل الماحود من فاعله
المتعدي الى واحد فيكون غير متعد لان تفاعل دون فاعل
بمرتبة **الفاعل المتعلق** وقع المتعلق في كلام الجار بردي المتعد
الذي هو اصله منكر منصوب كما مر والظاهر فيه انه حال من
الفعل وهو موافق لما سياتي واما في كلام الطاهر فهو لغت
للفاعل لوفوته في كلام ابن الحاجب منصوب بحال من المنصوب اليه

لقوله متعلقا احدهما بالامر واسنادا للعلق الى الفاعل مجازا
وحقيقة التعلق فعله **بغير** اي بغير الفاعل وهو المفعول الصالح
للمشاركة من ضارب زيد عمر فاونا زعت الحديث مع **ان الغير المذكور**
فصل ذلك التعلق بالفاعل المذكور ومن ثم كان فاعل ذا الاعلى
المشاركة كفاعل لكن صمنا الامر بحا **وضع تفاعل النسبة** اي
نسبة الفعل المتقدم ذكره وهو مصدر فعله الثلاثي لا لنسبة تفاعل
لا لقوله **اي المتشركين فيه** يعني ذلك لان الاشتراك انما هو فيه
لا في تفاعل **من غير قصد الى تعلق له** اي لذلك الفعل بغير
الفاعل وهو المفعول ووجه دلالته هذا المذكور ان تفاعل انقص
من فاعل بمفعول ان ذلك الغير الذي تعلق به الفعل في فاعل علي
وجه المفعولية ينسب اليه الفعل في تفاعل على وجه المفاعلة
والتكلف نحو جاهل لم يعبر عنه الجار بردي بالتكلف بل بـ
الاطهار اذ ضرر التكلف بالفاعل يتبع في ذلك الفعل ليحصل
بقائه ومن ثم فرق بين تفاعل وتفاعل الملتبس من حيث ان المعنى
في كل منهما غير حاصل لمن نسب اليه بان معنى التفاعل ممارسة الفعل
ليحصل ومعنى التفاعل على اطهار الفعل على خلافه ليحصل بل ليظهر
انه عليه فان الفاعل في حكم ريد لطلب ان يكون حكما والفاعل في
جاهل ريد لا لطلب ان يكون جاهلا وهذا هو معنى ما اشار اليه
الشارح بقوله **والفرق** الا ان قوله **ان الحكم يريد وجود الحكم**
من نفسه الاولي فيه لطلب فيه كقالي الجار بردي لا يريد اذ وجود
الحكم غير مقدور له ولا يتعلق به الارادة الا بتاويل يعلقها باستنباه
العارية بخلاف الطلب فانه يتعلق بالمقدور مطلقا **وهوون المطاوعة**
فصل يريد لفعله الثلاثي المجرى ولا يقيد فتح العين خطفته فالتخطف

وقطع

وقطع بالبناء للمفعول فانقطع وترك تقييده بالمعنى للعلم به
من قوله فيما متر المطاوعة حصول الاثر من تعلق الفعل المتعدي
بمفعوله وامامنا كما من يهوى وهو يعنوي من هوى اذا سقط وعوى
اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان يكونا مطاوعة عين لاهوتيه او
عويته كما دخلته فاندخل ولا يكون ذلك بينهما شاذ **وهذا** اي
وكونه للمطاوعة **لا يكون الا لارضا** او المطاوعة كما قال الجار بردي
يقضي اللزوم في كل منهما نظرا لطباقتهم على ان هذا انما هو من مطاوع
المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي لاثني فيتعدي لواحد
كتعليقه الحساب فتعلمه فيجوز كسوت زائدة جبة فانكسى هو تلك
الحبة فان قيل **فما سبب اللزوم عند الشارع في انطلق وانقص**
وانسلخ وانكدرت الخوم اي سقطت قلت المطاوعة فيها لا تطلق
ونقص لا ستماله في نفس اللوثة مثلا تقيها وسلخ لا ستماله في سلخ
الشاة مثلا وانكدرت الشيء المقدرا الوضع فتقول بعضهم لا فعل لها
مستعمل في اطلاقه **نظر وانجته** الغير للشيء المحدث عنه لا للباب
المتقدم ذكره **من الشواذ** ان قلت **هذا يخالف لما تقدم**
عن ابن عصفور من ان يهوى ومنه ومنه هو من اهوتيه او عويته لا سدد
فيهما قلت **يمكن** ان يجمع بينهما بان الشذوذ النقي مخالف للاستعمال
والشذوذ المثبت مخالف للقياس وقوله من الشواذ على حذف مضاف
اي عجي الشواذ اذ المي نفسه ليس بشاذ فلو قال وما جازم يحجج الي حذف
الامامية علاج اي الامن فعل فيه علاج وهو ايجاد فعل الجوارح
الظاهرة ليتولد عنه فعل اخر هو اثره **وقاشر** اي ايجاد اثره والمراد
اثر ظاهره في الحواس الظاهرة قائم بالمفعول فالتاثير معطوف على
العلاج بقرينة تاسيائي لا يقال انكدرم والغدم من الكرم واعدم اذا لا

كرام

اعطاشي اهز والاعدام افنا الشهي **وخرقا** كالعلم والفهم من علم
وفهم ولا علاج في الكل ولا تاتر اما الكرم فلا اثر فيه بالكره بالفتح واما
العدم فلان المعدوم ليس بوجوده حتى يقوم به انزوا اما العلم والفهم فلا
كل منهما افعال اي تاتر لا فعل اي تاتر ولو سلم فائرهما غير ظاهر للحس
بل هو مفعول فتأمل **المقصود بالمطاوعة** اي قصوده عايتها ودخول
البا على المقصور عليه كما هنا استعمال صحيح وان كان الشايع دخولها
على المقصور كما في يخص برحمته من يشاء **اي شانه** في البناء والنفق
حذفه او عبر به بانه باصله كان احصا واظهر **ما يظهر اثره** من الفصل
المصدر الذي يظهر اثره **وهو علاج** جملة معطوفة على جملة يظهر اثره
ايضا صله ما من **ان المطاوعة** **فصول الاثر** فقوي الاثر يكونه
ظاهرا فان قلت انكرم العدم كما انقضى لما ذكره الشارح كذلك
انتقالان الفعل لا يطاوع الفعل كما سرفا وجه تخصيص الوجه
الاول قلت هو ان مطاوعة الفعل قد ثبتت في الجملة كما سرف
فتنق وما ذكرنا سابقا انما هو لما ذكره الشارح فان قلت قول
الشارح يظهر اثره وهو علاج يقتضي انها وصفان متغايران
وهو قول الجار بردي في قول ابن الحاجب ويختص بالعلاج
يعني خصوص هذا الباب المعاني الواضحة للحس دون المحسنة
بالعلم كما هم لما حضوه بالمطاوعة التزموا ان يكون جليسا
واصح يقتضي تفسير العلاج بالواضح للحس وهو الاثر الظاهر
فما شى واحد وايضا قول الشارح تقويه فيقتضي ان المعنى الذي
الترمونه يتحقق المطاوعة بدونه الا انهم قصدوا تقويته به
وقول الجار بردي لما حضوه بالمطاوعة يقتضي انه مقتضى المطاوعة
ولا رها قلت اما تفسير العلاج بالواضح للحس من تفسير الشى ما يصيد
عليه

عليه مفهومه ومفهوم شى اهز ومن الجار بردي تلازم وصفين
متغايرين عارضين لذات واحدة اما المعنى الذي الترمونه فلو
كان لازما للمطاوعة لم يحتاجوا الى التزمه **والزيادة المبالغة**
الاضافة فيه ببيان اي الزيادة التي هي المبالغة فالزيادة بمعنى
المزيد ويجوز ان تكون الاضافة فيه من اضافة المصدر لمفعوله
اي ولزيادة المتكلم المبالغة او من اضافة لفاعلها اي لازدياد
ولا يجوز في ذلك كله ان يكون على معنى الزيادة فيها بان يكون اصل
المبالغة ثابتا بدونها وزيد فيها زيادة لان هذا اساق للمفعول
ولقوله **اي بالغ واضطرب** فانه جميل مدلول افعل هو المبالغة
المفتوة بالاضطراب **فما اكتسب** اشارة بالتشيل لهذه الى قوله
نقال لعلنا اكتسب وعليها ما اكتسب قال في الكشاف لما كان
الشرا تشبيه النفس وهي صفة به اليه واثاره به كانت في
تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك تشبيه فيه ولما لم يكن في باب
الحير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بما لا دلالة له على الاعتماد
والنصرف انتهى فالكسب تحصيل الشى على اي وجه كان والاكتساب
المبالغة والاعمال فيه ففي الله تنبيه على لطف الله تعالى في خلقه
فثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب
الفعل الا على وجه المبالغة واعمال فيه قاله الجار بردي وما في
الكشاف مبني على ما ذكره الجار بردي من التعريفين والتبيين
على سر الآية الكريمة من العجايب لوهم بعضهم انها متغايرات
فقال بعد نقل كلام الجار بردي والاولي قول صاحب الكشاف ومن
تبعه لما كان الخ فسمى في قول الجار بردي سبعا لان الحاجب في شرح
المفضل لم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على وجه المبالغة واعمال

اشارة الى ان الشريعة على وجهين وكلام الزمخشري صريح في انه
لا يقع الاعلى وجه المبالغة **موجب واجذب** ان قلت لم لم
يجعلوا اجذب للمبالغة نحو التسبب قلت لجواز وقوعه في جميع
مواقع جذب وبالعكس يدل عليه قوله في الصحاح المجذب المدحذبه
وجذبه على القلب واجذبه ايضا انتهى فقول بعضهم بعد نقل
كلام عن ابن عصفور يخالف هذا فتمثيل الشارح مستقد وقد ذكر
بعضهم لا ففعل معاني اخر ترجع عند التامل الى ما ذكره التامل الى ما
ذكره الشارح **واللام الاولى والثانية** اشارة الى الخلاف السابق
في فعل تكرير العين فان قلت القول بان الزايد اول العينين في فعل
لكونه ساكنا لا يحركى هنا في اللام الاولى من افعل لكونه في الاصل
محمولا بدليل سابق في فعل من انه لو سكن لزم التقا الساكنين عنده
انقال الضمير بالفعل وكذا القول الثالث لان المكان هذا الوجه
عنه لصحة دليله ومكافاة لدليل مقابله قلت لما علم ان
قصده محرك الاولى عملا بالدليل السابق ليعضى الى وجوب سكونه
للاذغام فيهما ثم ترك هذا السكون العارض لوجوبه منزلة
السكون الاصل بحرفيه القولان المذكوران **اي حر** الاولى ان يقول
اي اي اشتدت حرته ليوافق قوله وهو المبالغة **واختص بالاولى**
والعيوب الباداهة على المقصور عليه وقد مر ان ذلك استعمال
صحيح ولا ينافي الاحتصاص بها بحسبه وشذوذها في غيرها كازور
الدليل القصف لا نحو اهر الفرقوي ضوء لان الضمير ملحوظ بالاولى
وهو اطلب الفعل اي القدر المشتق منه استفعل ومعنى ان استفعل
لطلب قال الجاربردي فيه الفعل الى فاعله لا ارادة بحصول الفعل
المشتق هو معه وذلك قد يكون محكما نحو استبكيته اي طلبت منه الكتابة

وته

وقد يكون تقدير آخر استفخرجت الوند من الحائط فليس هنا طلب
صرح بل المعنى لم ازل انتطف واكمل حتى خرج ونزل ذلك منزلة
الطلب انتهى فقول الشارح نحو استفجته ان كان الضمير لما يصح ان
يطلب منه كزيد فمثال للمخرج وان لم يكن كالوند فمثال للمؤخر كان
الشارح لم يأت بالظاهر ليصالح مثلا للنوعين **وقيل انه للطلب**
المؤخر لا للمخرج وكذا **قال كانه** اي كان فاعل استفج **الطلب**
المرار من نفسه ووجه تضعيفه ان استفج يصح اسنادا الى
ما يمنع منه الطلب كاستقر الحجر وهذا القول هو مقتضى ما
قرره الجاربردي في استفجحت الوند من الحائط اذ لا فرق في اتجاه
الطلب بين الطالب والمطلوب منه ولهذا اسقطه من معاني
استفعل **واضال بزيادة والالف واللام** الاخرى على قاعدة
من الاشارة الى الخلاف ان يزيد الاولى او الثانية ولاهما الاولى
محركة في الاصل ثم سكنت للدليل السابق ومن ثم يقول احراروت
مثلا **وحكم حكم حر** من انه للمبالغة ولا يكون الا لازما واخص
بالالوان والعيوب ولما كان هذا الكلام توها لتساويهما في
المبالغة استثنى مقدارهما في افعال فقال **الا ان المبالغة**
فيه زائدة عليه ما في امر ولو كان حكمه حكم افضل لرجع الضمير في
حكمه وفيه على افعال فكان اعم فائدة وقوله حكمه حكم اخر من
باب التشبيه المؤكدة حذف ادائه **نحو اطلو ذبهم السير اطلوا**
اي دام مع السرعة وهو بذل العجدة اخر **واحد في اللاتين**
انما حكم بزيادة بيان اصوله ثلاثة فقط وتبين بذلك اشارة
الى الخلاف السابق ولعل وجه القول بان الزايد في هذا
هو الاول وان كان محملا كاد فوقع ما حكم بزيادة لسو به

اي خلف بتشد يد اللام يعني ذهب اي خلف لصدور كشرق
 ذهب الي المشرق وغرب ذهب الي المغرب **واجمع** اي لصدور
 الي خلف فهو تأكيد لما قبله وهو لقول الجار بردي نحو افقنسس
 اي تاخر وجمع الي خلف ويحتمل ان يكون رجع معناه قدم لبطنه وجمع
 تخففة الجيم لانه يتعدى بنفسه ومنه قال سرب ارجعوني **والالف**
 هي الالحاق كما استذكره انفا لا للتانيث **اي نام على ظهره** النوم
 ليس بشرط والمراد به الاضطجاع عليه ينغني عنه قوله **ووقع**
على قماه كما اقتصر عليه الجار بردي **والبابان الاخيران**
 وهما افعل بزيادة احدى اللامين وافعلني واطلاق الاخير علي
 اولها اضافي وعلي الثاني حقيقي **من الملحقات باخرجهم** ان
 قلت الملحقات باخرجهم البابان المذكوران لا غير فالصواب
 ان يقال ملحقات به قلت الخبر هو قوله من الملحقات
 وهما ثمانية وقوله باخرجهم يتعلق بحذف تقديره الخفاء باخر
 نجم وهو جواب عن سوال نشأ ما قبل كانه لما قال من الملحقات
 قيل ثم الخفاء فاجاب بما ذكر فان قلت لم يجعل متعلقا
 بالمحقات بنا علي ان غيرهما الحق به انما كقولهم احتياطا بالهمزة
 افعلنا واحولصل الطائر فهو افعل فعل قلت لانهم جعلوا هم
 الاول محتملا للابدال من الالف فهو افعلني بالالف والمحتمل
 لا يثبت به حكم والثاني لم يثبت لتفرد صاحب كتاب العين بقله
 وما لفرده لا يثبت اليه **فلا وجه لتنظيمها في سلك ما تقدم**
 المراد بالتنظيم العدد بالسلك وهو لغة الحنط الذي ينتظم فيه
 حبات اللؤلؤ يزيد التلاي وبما تقدم ابوابه شبه الابواب
 لتساويها باشتراكها في كل شئها مضمرا في النفس فهو استثناء

بالكناية

بالكناية واثبت السلك استعانة تخيلية والتظهير جريد
 و مراد الشاعر ان الوجد نظرهما في سلك ما الحق به اذا الالحاق
 كما جعل كلمة من باب موزون تلك الكلمة اصل فيه ويمكن توجيه
 بان الالحاق يستدعي مقابلة الملحقات للمحقوق في تحقيقه ولا بد
 من معرفة حقيقة الملحوق ومن اي نوع وباب هي يمكن الحكم بانها
 ملحقة بحقيقة من نوع وباب اخر **والمستفاد من ذلك**
 الذي ذكر من الملحوق من مزيد التلاي وبين غيره وهو ما لم يلحق منه
 بقية افراد اسم الاشارة الي سقطة وحذف المعطوف على مجرور
 ويجوز ان يرجع اسم الاشارة الي ما تقدم ولا حذف وهما انتهى
 القول في مزيد التلاي وهو خمس وعشرون بابا وخلاصة
 القول فيه ما قاله الجار بردي قال وهو اي التلاي المزيدية
 اما ان يكون سوارنا للرباعي او غير سوارن والموازاة اما ان
 يكون ملحقا او غير ملحوق والملحوق اما بدحرج او بدحرج او باخر
 نجم اما الملحوق بدحرج فهو شلل اي اشرع وحول اي ضعف وهم
 وينظر اي عمل البيطره من البطر وهو المشرق وجهه وراي جهر
 وقلنس اي لبس قلنسوة وتشتطين اي فعل فلا تملروها وترهون
 اي تجرو وتكن الي اظهر الذل والحاجة وتفاضل وتكلم وتينغي
 ان يعلم ان تحقق الالحاق في تجليب انما هو تكرير الباء والتا
 انما دخلت لعني المطاوعة كما كانت كذلك في تخرج لان الالحاق
 في تجليب انما هو تكرير الباء والتا انما دخلت لمطاوعة كما كانت
 كذلك في تخرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وفي حو رب
 وتشتطين وترهونك بالواو والياء استدوي في تمكن كلام ياتي
 في باب ذي الزيادة اي انها زائدة لو همت اصلا لثرا للرومها

اصاريف الكلمة وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف
لا تقع للالحاق حشوا لا في الاسم ولا في الفعل وتضعيف المعين
لا يكون للالحاق متكما لا يكون ملحقا وكذا جميع ذلك في شرح الهاء
ثم قيل فيه اطلاق لفظ الحاق ههنا سهوا واما الملحق باخر
ثم فتوقف نفس واستلحق هذه اقسام الملحقات ويلي خمسة
عشر كذا قال وكانه اسقط منها نحو شريف ثم قال واما غير
الملحق من الموازن فتلاثة نحو اخرج وحرب وقاتل واما حكم
بان سئل بالحق بدرج دون اخرج واخويه لان شرط الحاق بقا
فوق المصدرين وقد قالوا استلحق ثلثه كذا قالوا اخرج وحربه ولم يجز
مصدر الفرج واخويه على ذلك فان قلت فقد قالوا اخرج اخرج
كذا قالوا اخرج دحرجا قلت اجيب عنه لو جري من الاول ان
الاعتبار بما هو بالفعلة لا طردها وعمومها في جميع صور فعل
واما الفعلان فلا اعتذار به واما هو دحرج فيه غير مطرد وجبه
في بعض الصور فانهم يقولوا الخطا باو عزنا ذابل فخطبه وعزله
الثاني ان الشرط الثاني ان الشرط توافق المصادر اجمع واما غير
الموازن فسبعة نحو انطلق واقتدروا استخرجوا واشهات واشهت
واعذودن اي طال الشعر واعلوظ بعينهم اذا تعلق بعينه وعلاه
واما حكمنا باقتضابانه موازن لا يخرجهم وعلى استخراج بانه
غير موازن له لاننا لم نعني بالموازنه صورة حركات واستلحاق واما
عشابه وقوع العين والفاء واللام في الفرع موقعها في الاصل
الملحق به وان كانت ثم زيادة فلا بد من وقوع مماثلة في الملحق
واستخرج بالنسبة الى اخرهم على خلاف ما ذكرنا في الاصلية
والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الحاق هو فاققت

موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون وافقة
في الاصل بعد الفاء والعين وليس من الفرع لول في موضعها انتهى
وبه يعلم من كلام المصنف فيما مضى وفيما سيأتي من قوله ويحقق
به اي يتدريج نحو قلب الخ **ثلاثة** اي ثلاثة ابواب وهي نوعان
لان اوله اما تاء واما هزة فان قلت **ثلاثة** كلف قصرها على ثلاثة وقد
عد بعضهم من ابنية اجزى اي اجمع وذهب ناحية فهو فعل **قلت**
قال ابو حيان يظهر لي انه مزيد الثلاثي غير الملحق واما كل فعل
المصنف والشارح ممن ذهب الى ذلك **وقال** هذا المعنى اخص من
الاول **ولا يجوز الادغام** بهذا حكوا على نظام المقوم بعدم الحاق
يتدريج والالقاء الواضعا مما بالفتك **والاعلال** ان قلت قد نصوا
على ان استلحقوا احب نظاما لمحتان باخر حكم كمد والفقير ما تنقلبه
عن الحركة كما وانفتح ما قبلها قال ابن الحاجب الف الحاق
عند المحققين اما الحق يفتح كيت وانفتح ما قبلها فقلت الف
قلت في كلام ابن الحاجب ما يقتضي تعقيد منع للاعلال بالحسونة
بعد ما تقدم عنه قال فلما الحق في غير الاخر لم يخل اما ان الحق
متحركة بعد فتحة او غير ذلك فان الحق على الاول انقلب الفاضل
وجه الحاق لقوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من اجله الحق
وان الحق على الثاني وجب ان يبقى فلا يكون الفاء بخلاف الاخر
فان حركة عارضة غير معتقدها في الزنة انتهى وبه يعلم ما يريد
علي الشارح من اطلاق في موضع التقيد **والفرق بين بابي اقتضس**
واخر باب اقتضس فيتمثل المثال في الاصول وباب اخر
هو اتمثل الرباعي الاصول انه يجب في الاول **تكرير اللام** ليصح
مقابلة الحرف الزائد باللام اذ لو لم يكرر لم يعبر عن الزائد بلفظه

على ما تقدم انه الصواب فيخرج عن باب افعلل كما تقول في احبب
 مثلا افعلل **دون الثاني** فان الحرف الذي بعد الفاء العين
 فيه اصيل فيعبر عنه بللام مما لا كان او لا وانما تقرر للمفروق بين
 هذين البابين لحصول اللبس بينهما باحتمال الزنة بينهما وهو
 افعلل واللام التعريف فيها للعهد الذكري وهو الاول او
 الثانية **وفتح اللام الاولى بحقة والاخيرة مسددة** هذا الضم
 باعتبار الحاصلة له مع الاستعمال واما حال الوضع قبل وهو كذلك
 فيكون بانقتضيا وهو ظاهر صريح الشارع والمصنف وقيل هو
 بناء على ما خرج فاصله قسما كزحم زاد وافية الكثرة واحدا لراين
 ثم نقلوا الى العين فتحه الى الاولى وتوصلا الى ادغامها في الثانية
 فوزنه في الاصل افعلل لكن الاولى مدغمة في الثانية واستدل
 على الحاقه باخرهما باحتمال مصدرهما **اقول** فكانهم لما اختاروا هذا
 القول لما مر ان المالحق به اذا كانت فيه زيادة يجب استعمال المالحق عليها
 واقفة في موقعها في الاصل والعون من اخرج منتفية من اقشع
 وغيره اتحاد المصدرين لا يكون دليلا على الالتحاق بل لا يجمع ذلك من
 استيفاء رابط الالتحاق والله اعلم **الفعل الذي يتعدي الى اللفظ**
 المخصوص الذي يتعدي هو سبب تعدي مدلوله وهو الحديث **من الفاعل**
 ان من التي لا تبدأ الغاية مع ان يتعدي متعدي بنفسه لافادة ان
 الفاعل مبداه وان لم يكن له مبداه غير يتعدي منه اليه ثم الى غيره
 كما في شان من سافر من الشام الى البصرة ثم الى الكوفة فان المستعمل
 فيه تعدي من البصرة الى الكوفة فقوله الخارج ان تجاوز ليس مطابقا
 لما مر المصنف من افادة ما ذكر نعم لو كان المراد بالتعدي التأثير على
 لكان ذكر من وحدتها شين **الى القول به** ينبغي ان يكون البا
 فيه

للاصاق الذي اي الصو الفعل به او المقابلة كما قال الرضي
 وان يكون المراد بالمفعول به الجنس لتناول المفعولين والثلاثة
 في ظنت زيداعا لما واعلت زيدا كبرا وفي تناول التعريف
 نحو علم بالنظر الى المفعول الاول واعلم بالنظر الى الثاني نظير
 اذ العلم والاعلام انما يقع على غيرها **اقول كضرب زيد** ضرب
 الكاف هو جري لها قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا قولك
 لا يصح ان يراى حقيقة وهو المتلفظ اذ ليس من جزئيات
 الفعل المتعدي فوجب حمله على القول وضربت زيدا الغرض عطف
 بيان قال سناه السيد في بعض حواشيه في قول السارحين عند
 ذكر المتن قوله كذا **افان الفعل الذي هو ضرب قد طوى**
الفاعل الى زيدا هذا بيان لما حصل التعدي له ومنه واليه على
 الحقيقة وسببه صحة نسبة التعدي الى لفظه الدال عليه في
 التعريف فقوله الفعل الذي هو الضرب لم يقصد به بيان الفصل
 الواقع في التعريف بل بيان مدلوله **قال الدوم** الذي قد توهم
 لزومه لتعريف المصنف بسبب اشتماله على ما يتوقف معرفته
 على معرفة المعرفة بالفتح المتوقعة على معرفة المرفوع بالكر
 واجزائه **مدفوع** عن التعريف **فان المراد بقوله يتعدي الواقع**
 في التعريف **معناه اللغوي** وهو مطلق التجاوز كما مر والمراد
 بالتعدي الذي هو معروف معناه الاصطلاحي وهو الناصب
 المفعول به فغنى يتعدي لا يتوقف معرفة على معرفة معنى التعدي
 وفي كون هذا التوهم دورا نظرا وهو تعريف السطحي عاتق
 عليه او التوقف يقتضي التقارب بين المتوقف والمتوقف عليه
 بل هو تعريف للسببي بنفسه اذ يعرف الفعل المتعدي بالفعل

الذي يتعدى ويمكن ان يجاب عن الايراد الذي اشار اليه الشارع
 بجواب اخر وهو ان المراد بالتعريف المذكور وشرح مفهوم اللفظ
 لا شرح الماهية اعني ان هذا التعريف لمن عرف ان الفعل منه
 ما يتعدى من الفاعل الى المفعول فيعمل فيه ومنها لا يكون كذلك
 ولم يعرف ان لفظ التعدي لانهما ومنع هذا الجواب كثيرا
 ليصفه الشارع والميد وغيرهما في كتبهم **في نصب ما عدا المفعول**
 ما موصول اسمي فيجوز في المفعول النصب بعد اداء الجزاء الموصول
 حرفي كالا يخفى ما يعم من الفاعل والحال والتميز والاستثناء
يعترض على عكس التعريف **بنحو** ضرب في قولك **ما ضربت ريدا**
 مما اقرن بحرف النفي لانه مستقد ولا يصدق عليه انه تعدي
 من الفاعل الى المفعول به فيكون غير جامع فيفسد وجوابه قوله
لان الفعل الواقع في التعريف ان اريد به لفظه الذي هو ضربت
 فالصواب الذي هو صادق على ضربت ونحوه لان الفعل الواقع في
 التعريف مفرومه كلى اي كلمة دلت على معنى مقتول بزمان معين
 فلا يصح تفسيره بالذي ضربت اذ هو جزئي منه والجزئي لا يحمل على
 كلية وان صح العكس نعم يمكن ان يفسر قوله لان الفعل بان الكوا
 الفعل المعترض اي لان الفعل الذي اعترض به المعترض ان
 اريد به لفظه الذي هو ضربت دون ما اقرن به من الثاني وقوله
 ان اريد به لفظه معناه ولم يرد مع ذلك بان الفاعل والمفعول
 لفظيا بل معناه **هو** اي نحو ما ضربت ريدا اي فنحو ضربت في هذا
 التركيب **قد يتعدى** لفظه بالنظر الى تعدي معناه **الى المفعول** **سنة**
في نحو ضربت ريدا لما هو مثبت وان لم يبعد اليه في السلب فتد
 صدق عليه في الجملة انه يتعدى فيصدق المد عليه فلا يكون خارجا
 عنه

عنه ويرد عليه ان سلب التعدي عنه في التركيب السلب حقيقة
 فلا يكون اثباته في ذلك حقيقة والمعتبر في التقابل المتناول
 الحقيقي وان الحسيات مراعاة في الحدود وان لم يذكر فقولهم
 هو الفعل الذي يتعدى الى المفعول به مرادهم من حيث انه يتعدى
 اليه فلا يتناول المد من حيث السلب لانتفاء الحسية **وان اريد**
لفظ الفاعل الى المفعول اي مع ارادة لفظ الفعل ايضا وفي بعض
 النسخ زيادة به بعد اريد والباء بمعنى مع وانها عايدة على لفظ الفعل
 المتقدم وما قرناه في الشق الاول من قولنا ولم يرد مع ذلك وفي
 الشق الثاني مع قولنا مع ارادة لفظ الفعل ايضا حقيقة المتابلة
 بين الشقين وحصل الربط ايضا بين الشق الثاني المعطوف على الشق
 الاول الواقع خبرا عن الفعل وبين الفعل المخبر عنه بجملة الشرط
 وجزاؤه المحتاجة الى ما يربطها به فتأمل ذلك **فمما** المعترض
 به وهو مخرج نحو ما ضربت ريدا **مدفع** **بالخفا** وان كان مدفوعا
 عنه على الاول ايضا لكن مع خفا **وهو الفعل الذي لم يجاوز**
الفاعل صادق بماله فاعل ولم يجاوزه كتمام ومبالا فاعله مثل
 كان واحواها قصة لفظها السالبة تصدق بسلب الموضوع
 وبعضهم كابن هشام يجعل هذا واسطة بين التعدي واللازم واما
 نحو ضربت ريدا بالبناء للمفعول فتعد لان بناءه له بعد مجاوزته
 اليه **للزوم** اي لقصوره ولذا اعراه بعلى **وعدم انفكاكه** اي
 عدم انفكاك الفعل **اي المفعول** اي عن الفاعل وهذا لا يطرد
 في الافعال التماسية بتجدد وتنقضي كقيام وقعود الذي ينبغي
 ان يعبر به لان انفكاكها بالتجاوز **عن المفعول** به قيد بعلى وما
 بعدها ليصح التعليل اذ الفعل مطلقا واقع في الوجود والزمان

والمكان وأعلم ان التعريفين ينتقضان معا بنحو مرت من قولك
مرت بزيد فان التعدي ثابت بمعناه ولفظه في محل واحد الم
يقيد التعدي بالنفس الا ان يجاب بان المحرور فيه لا يسمى
اصطلاحاً بالمفعول به وهو مراد في حق اللازم وان حذف لدلالة
ذكره في جرد مقابلة **وقيل واحد يتعدي بنفسه** اذ قال وقد
على يتعدي في الموضعين غير مناسب لقوله عند تساوي الا
استعمالين فالصواب حذفها كما في كلام الرضي هو اصله فان قلت
التعدي وغيره لفظان وهما اللذان لا يجتمعان ولا يفترقان
كيف اجتمعا في الفعل الواحد قلت المستحيل اجتماعهما
في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد في وقتي الاستعمال
وقد اشار الى ذلك الشارع بقوله **قد يتعدي بنفسه فيسمى**
مستقداً وقد يتعدي باللفظ فيسمى لازماً حيث فرع التسمية
على ما قبلها **وذلك اي التسميتان عند تساوي الاستعمالين**
ان في مطلق اكثر بان يكون كل منهما اشراً وان كان احدهما اكثر **غلو**
شكراً وشكراً له ونفعاً له ونفعاً له فان استعمالهما
باللام اكثر منه بدو هذا الكثير ايضا كما يقتضيه قول الجوهري انهما
باللام فصيح الدال عليهما بدونه فصيح ايضا ايها الفصح لا بد منه
من موافقه استعمال كثير فالاعتراض على الشارع بقول الجوهري
وبقول غيره مما فيه تدافع ظاهر وهم على المناقشة في المثال
لم يست من ذات المحققين **وانه الحق اي ذلك الفعل الواحد**
مستقداً مطلقاً مع اللام ودونها **لان معناه مع اللام هو المعنى**
بدونها وهو ايقاع النصح على ما بعد الفاعل واذا اتحاد المعنى
وجب انه مستعد لكن لعل ان يقول اذا كان لا اتحاد المعنى مع

وغيره

تساوي

تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف مع المتعدي او اللزوم فليس
كونه مستقداً باللام زائداً باول من كونه لازماً واللام محدوداً توسعاً
بل قد يرجح هذا بان دعوي الحذف اولى من دعوي الزيادة **والتعدي**
واللزوم بحسب المعنى لما مر من ان التعدي هو الذي يتجوز
معناه الفاعل الى مفعول به واللازم هو الذي يكون معناه قاصداً
على الفاعل فظهر بهذا الدليل انه لا يلزم جريان ذلك في اللفظين
المتلفين في المادة كحفت واشفقت منه واراد بوضع احدهما
لمعنى من حيث قيامه بالفاعل ولزومه له وبوضع الاخر له من حيث
تجاوزته اياه للمفعول **اي تعدي انت** دفع بهذا التقدير توهم
انه تعدي بفتح التاء والعين وكسر الدال مصدر تعدي بفتح التاء
على انه مجرد وفيه لانه معنى زائده عليه بقوله **وفي بعض النسخ**
وتعديته في الثلاثي المجرى خاصة الذي لظهر ان خاصة
مصدر كالفانية بمعنى خصوصاً منطوب على انه مفعول محذوف
تقديره اخصه خصوصاً على ما هو المقصود من جواز حذف عامل
المؤكد ولا يخفى ان يكون حالاً لانك تقول جاني الرجال او الزيد
خاصة **بشئين** ان قلت اقتصر ابن مالك في الفية على حرف
المجرى وحذف هذا المختصر عليها مطلقاً وعلى المزة والتضعيف
في الثلاثي المجرى وغيرهما زاد على ذلك ثقله اي استغفل كما استطعت
زياداً فاعل نحو سارية وفصل في باب المغالبة فما وجه ذلك قلت
اعتبر ابن مالك في تعدي اللازم بقاءه على صورته والا فهو
فعل اهز والمصنف بقاءه على معناه مستنداً الى فاعله الاول
الانترى انك اذا قلت فرجة واجلسه كان معناه صيرته فالفرج
والجلوس الذي هو معنى فرج زيد وجلس زيد والا فهو فعل

اخر بمعنى اخر والثالث اعتبر الموافقة له في اصل معناه وحروف
 الاصول اذا اقرر هذا علمت ان حصر التقديم للمجرد الثلاثي في الشيين
 صحيح فالاعتراض على المصنف بالاصطلاح الثالث خلط فان قلت
 قد ينفي معنى القاصر مسندا الي فاعله فاستفعل كاستحسن
 زيدا اي اصبته حسنا قلت معنى اصبته اعتقده ولا يلزم كونه
 كذلك لجواز ان يقول استحسنه وما هو بحسن **اي يتقلد عن باب**
التفصيل هذا التفسير لرفع توهم ما يرد على عبارة المصنف من
 تناول نحو اعشوشب اي يتقلد الي باب الافعال وقع بهذا التفسير
 ورود الفعل وفعال **فان قولك جلست لازم فلما قلت اجلس**
صار متعديا الجاري على قياس ما ذكره في المثال الذي قبله وهو
 فرجت زيدا وعلى ما عرفناه التقديم من انها تفصيل الفعل معنى
 التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير فاعلا لاصل الفعل
 في المعنى ومن انها تجعل الفعل الفاعل نصير من كان فاعلا قبل
 التقديم مستويا الى الفعل ان يقول فان قولك جلست زيدا لازم
 فلما الى اخره وتقدم اي توصل معناه الى المفعول به معنى وان
 كان ذلك المفعول به مفعولا فيه اوله او معه صرح بذلك الرضي في
 باب المفعول فيه **المرد والمزبد فيه** لغتان للرباعي مقدر مثلها في الثلاثي
 او لكل في قوله الكل **وضعت لتجر معاني الافعال الى الاسماء**
 اي توقفا على معاني الاسماء على انها مفعول به او مفعول فيه او معه
 فلامناقات بين كونها مفعولا به وفيه مثلا والمراد بالجري كلامه
 الجرا اللفظي اما الخارجي سابق التحقيق وبيان ذلك في نحو يرت
 بزيدا في داره في هذا اليوم القاع المروور على زيد على انه مفعول
 به وعلى داره واليوم على انها مفعول فيه **خود هبت بزيدا وانطلق**

٢٧
 ان قلت كيف يتصور في هذين المثالين جرا لا نه هاب والانطلاق
 وايقاعهما على زيد بواسطة التاد قد كان اصلهما لا قد رت
 عن سعة ذهب زيد وانطلق لكل من المعنيين ثابت له قبل البناء
 قلت المعنى الواقع غالبا على مجرورها في نحو هذين المثالين
 وهو التصيير ولا يكن ايضا معبرا عنه بالذهب والانطلاق
 الا بالبناء فان **ذهب وانطلق لازمان** فيه اجمال اذ لم يبين
 فاعله مع اللزوم بما هو فيمكن ان يريد نحو ما ذكره في اجلسه وان
 يريد نحو ما ذكره في فرجت زيدا **ولا يغير شي من حروف الجور**
معنى الفعل الذي يتقدم بهما مع معناه الا فراري لانهما اوصفت
 لجراهما في لا لتغييرهما كما في قولك جلست في الدار فان جلوسا منظم
 وهو معنى جلست مره في الدار **الا البيا** حال كونها **في بعض المواضع**
 وهو المواضع الذي لا يراد فيه لصوق معنى الفعل الوصفي بالمجروح
 بل يعتبر المجروح فاعله فانها تعتبر معنى الفعل عن الوصفي الى التصيير
 كالمهمزة والتضعيف **خود هبت به** فان المراد منه ليس في ذهالك
 لصوقه وان كان ذلك يمكن الارادة بل تصيرك اياه فاعله بالذهب
 فقد غيرت الباه معنى ذهب الى التصيير التفسير لبعضهم لبعض
 المواضع بانه هو الموضع الذي يكون فيه الباء التقديمية وفي التي معناه
 التصيير خروج عن معنى الكلام وبناء عليان للتقدمية معنيها ودياني
 ما فيه **بمعنى مع** لون الباء عنده بمعنى مع يخرج الفعل عن موضع المثلة
 وهو ما غير الباء معناه لان الفعل مع الفاعل نصير اذ صدور الفعل
 عنه والباء تفيد صدوره عن المجروح فلا تغيير في معنى الفعل
 كما لا يخفى فان قلت كيف يصنع المبرد في قوله مع ذهب انه يؤول
 قلت قال الرضي انها عنده في ذلك التاكيد وبنية لشي يصار عنه

العلم واللسان **واما في الاسماء والتضعيف فلا بد من التغيير**
 يعني اذا كان السعدية والا فلا يلزم التغيير كما في اسرى ومصري
 واسير وبشر ومنه يشير الله عباده والسرى وجوب التغيير ان
 فعل المحصول الاثر وافعل وفعل للتأثير وهو ايجاد الاثر في التغيير
 والاحياد وهو التصيير المذكور وصيغه لا يقتضي الاشتراك
 سوى افعل وفعل في التغيير وهو اعلم من ان يكون معه تكثير يتكرر
 او غير وقد صرح بما سبق بان فعل للتصيير للتكثير في الفعل او في
 الفاعل او في المفعول وسكت عن مثل ذلك في افضل فيوجد منه
 اختصاص فعل عن فعل بهذا المعنى اعني ان فعل يدل عليه دون افعل
 فانه لا يدل عليه لانه انما يستعمل في غير التكثير بل لانه لما هو اعم
 منه ومن التكثير فمن ثم قال تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على
 عبده وقال تعالى الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له
 عوجا وقال تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة وهي انزاله للقرآن
 القدر الى سما الدنيا وهذا قول جمع من المحققين وقيل انهما
 سوا في عدم الدلالة على التكثير كما بقوله تعالى لولا انزل عليه
 القرآن جملة واحدة وقد نزل عليك من الكتاب الآية اشارة الى قوله
 واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا الآية وقد يجاب بان الترتيل
 والاتياف علوي يعني فالمراد به الابلغ ولا يحصل عادة مع كثرة المبلغ
 والمبلغ المبالا ان يكون شيئا بعد شي وقوله في الآية الاولى جملة
 واحدة باعتبار نزوله الى الارض فتأمل وقوله بعض من كتب علي
 هذا الخلل انه لو خذ من جميع الشايع ههنا مع مساعدة سابقه
 استوا افعل وافعل في عدم الدلالة على التكثير وهم من غير شبهة
ولا حصر لتعديده متعلق بحصر وهو مضاف الى فاعله اي **حروف الجر**

والمراد

والمراد به الجنس لا الجميع ومفعوله **فعلا واحدا** وغيره لا يحدوف
 تقديم في عدد ههنا من الحروف اي واحدا او اكثر **فانه** اي فان
 اجتماع حروف كثيرة على فعل واحد فلا يؤخذ من هذه العبارة اجتماع
 حرفين بل ولا ثلاثة **لا يجوز** يستثنى من ذلك اذا كان مفعولا
 ظرفا فانه يجوز كمؤلفك في البلد في السوق واعتكفت في رمضان
 في العشر الاخير منه في المسجد نص عليه الرضي **ولا يتعدى الى فعل**
 اي ثلاثي محوره **ابواب المنع** من اضافة الموصوف الى صفته
كن الاشارة الى ما تقدم من قوله ولا يتعدى حروف الجر **قال بعض**
المحققين هو كما قال الصديق في بحر الامة وفاصل الامة الرضي لا يشر
 ابدا في مع تغيير كثير في كلامه بالزيادة والنقصان وفيه ايماء الى موازنة
 اول كلامه من ان حروف الجر التي بعضها بغير معنى الفعل وبعضها
 لا يغير معديا للفعل فتتوقف التعدية للفعل مع تغيير معناه تارة
 وبزواجر اخرى وهي هذا باطل **والحق انه لا يتعدى المتعدي الذي**
يبحث عنه ويجعله مقابلا للادم وهو ما يجاوز معناه الفاعل
 الى المفعول به **من تغيير الحرف معناه** الوصف الى معنى التصيير كمعناه مع
 الهرة والتضعيف **لما** عن هذا الحق نفسه في الضمت وفتحت
 له **من انه** اي التعدي **تجب المعنى** والحرف اذا لم يغير معنى الفعل
 اللازم كان بدونه هو معناه معه فيكون لازما **لما** في كون
 الفعل متعديا بعد كونه لازما **من معنى التصيير** الاضافة بيانية
 ولر قلب الاضافة لان اظهر وقد اجاب بعضهم بان مراد هذا المحقق
 ببعض المواضع ما يكون الباقية معدية وهو مراد بهما نقله عنه
 الشارح من قوله ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا وجعله
 من التعدية المتعددة نحو مررت بزيد بالبادية مع ان الحرف فيه

شري

لم يغير معنى الفعل كما صرح به في قوله قبل ذلك وبعده بخلاف
 سررت به وانا أقول قد علت بما قدماه ان معنى التعدي هو
 ليس الامجاورة بمعنى الفعل الى المفعول به وان هذا المعنى
 كما لا يتحقق في ضربت زيد اي تحقق في سررت زيد في الدار يوم الجمعة
 على ما سروه ان هذه المجاورة قد تحققت للفعل بواسطة المبايع
 ان كانت متفية بدونها وان تحققت لا يستلزم تغيير المعنى والها
 وجب تغيير في نحو ذهبت زيد لان المراد ليس كون الذهاب
 لامعا بزيد بل كون المتكلم صير زيد اذا هبوا وفي الحركة والتضيق
 لانها من باب التثنية وما ادعاه من كون التعدية لمعنيين وان
 التعدية تطلق على مجاورة عمل الفعل الى الحال والظرف فمالم
 يقف عليه حد ولا نصا ولا اسما ولا وان وقع في شرح الفصل ما
 يوجهه فان قلت كيف يمكن هذا المحقق او غيره ان يقول ان
 التعدي واللزوم انما يوصف بهما اللفظان بحسب اختلاف
 المعنى فلذلك كان نصحت لك متعديا لان معناه هو معنى نصحت
 وان يقول في نحو سررت بزيد ان الباء لم تغير معنى الفعل وانه مع
 ذلك متعد وهما هذا الاقضى قلت المراد باختلاف
 المعنى ان يكون المفعول من الاخر وذلك يتحقق بكون احدهما متعديا
 للاخر كما في سررت وسررت بزيد فيكون احدهما لازما والاخر متعديا
 ومعنى كان المفهوم ان متقيقين بان كان احدهما هو معنى الآخر كما
 في نصحتك ونصحت لك لم يكمل ان احدهما لازم والاخر متعدي
 المراد بتغيير معنى الفعل بتبدله بمعنى آخر كما في ذهبت اي مضيت
 وذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا فمن البين ان اختلاف المعنى لا يستلزم
 تغيير فلا تناقض والله اعلم **نظرا** وجهه ان معنى الفعل بدون
 الحرف

بدون الحرف وهو الحدث سندا الى فاعله ومنع الحرف هو الحدث
 سندا الى فاعله متعلقا بجره فقد غير الحرف معناه فلا يصح
 قوله ولا يغير الخ وجوابه ما مر من ان التغيير هو تبدل معنى
 كما تقدم شرحه ولا يحصل ذلك بغير الباء **الثلاثي** هو ما بعده بيات
 لهذه الافعال المذكورة **هذه الافعال** اعارة الى الثلاث وما بعده
 فان قلت فاذا كان الماضي والمضارع والاسم الاسئلة الخاصة
 من تصريف هذه الافعال فما الافعال المشار اليها بهذه التي
 يتصرف فتحصل الاسئلة المذكور قلت هي الثلاث وما بعده
 اعم من الماضي وغيره فالمراد ان الافعال التي هي الماضي وغيره
 يتصرف بعضها الى بعض فيكون كل منها صالحا لان يكون اصل
 الباقي والمراد بتصرفها انما هذه الماهيات الكلية في انواعها
 المتدرجة تحتمل كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاث المزيديت حروف
 الى ما من قلت الكرم والى مضارع قلت يكرم والى اسرقت الكرم
حصلت امثلية بينه ان السويع لا مضافة الاسئلة الى تصريف
 صيغها منه **وغيرها** من اسم الفاعل واسم المفعول ونحوها ولا
 حاجة اليه مع الكاف في الماضي ومعنى المتن على تقدير الشارع
 في بيان الاسئلة التي هي الماضي والمضارع وغيرها الحاصلة
 من تصريف الفعل الثلاثي والرابعي المجرى والمزبد فيه **لان الزمان**
الماضي قبل الزمان المستقبل والحال هذه القبلية لاشك
 فيها بحسب وجودها لان ذات الزمن التي تحقق وانقضت
 على ذات الزمن الذي لم يوجد والذي هو موجود الان وامسا
 بحسب الانصاف بالماضي والاشتمال عند وجوده بالحال
 ولعل انقضا به بالماضي وقبل مبصوب على الظرفية توسيعا في جعل

الزمان مظهر والزمان **أخر بالنسبة الى المضارع** ويلزم منه
 اتصاله بالنسبة الى الامر على القول باقتطاعه من المضارع وكذا
 على القول بعدم اقتطاعه بقياس المتأولة بينه وبين المضارع في
 علة اتصاله المذكورة **بالزيادة على الماضي** الزيادة هي حرف
 المضارعة هو كونه رايد على حروف المضارعة ظ في مضارع عين الماضي
 المبدوءة بالواو واما في مضارعه فانما يعادل الهرة **ولاشك**
في فورية ما حصل بالزيادة يشكل هذا بالعمود ووقعتان
 قلنا بالاستشقاق فتعد من القعود **امالة** اي الماضي الذي **حصل**
هو اي المضارع الحاصل بالزيادة وابرار الضمير لان الفعل جري
 على غير من هو له عايد على الموصول في قوله **منه واشتق** عطف على
 حصل اي واشتق هو منه وكلاهما قضية لا فائدة فيها اذا امالة ما
 هو موصوف بان غير حصل هو اي واشتق منه وكلاهما قضية لا فائدة
 فيها اذا امالة ما هو موصوف بان غير حصل منه واشتق منه معلوم
 بالبدئية وكان الصواب ان يقول امالة ما حصل غير بالزيادة عليه
هذا الاشارة اي الفعل وما بعده والتحقيق انها الى الفعل وحده وما
 بعده الى قوله في الزمان الماضي توطئة له اذ كل فعل وضع للدلالة
 على معنى موجود **فقرلة الجنس** هو كلى معقول على كثيرين مختلفين
 بالحقيقة وفي نهاية النفي هو هو باعتبار حقيقة وجوده في الخارج نظرا
 ان الجنس الحقيقي ما حكمه ماهيات متحققة في الخارج كالجواهر
 بالنسبة الى الانسان والفرس وغيرهما واما الماهيات الاعتبارية
 اي التي توأما عليها جمع من العقلاء واعتبروها في اذهانهم و
 صنعوا بازانها اشياء كاهيات العلوم وما اشتملت عليه فاطلاق
 الجنس على المشترك بينهما والفصل على المخصص ببعضها بحار والظاهر

غير

غير مبتدئة تحت اشياء عن اطلاق الجنس على ذلك لذا قيل وانا اقول
 لاشك ان اللفظ كيفية تعوض للنفس الضرورية والكيفية
 قسم من الموجود الخارجي ولكل لفظ خاصة وجودية يشارك فيها
 لفظ دون اللفظ كالدلالة على الماضي بزمان وخاصة وجودية
 اخرى يشارك بعضها كالدلالة في الادلي دون البعض الاخر كالدلالة
 على خصوص الزمان المعين فالماهية المركبة من الكيفية
 والخاصية الوجودية يوجه خارجية بوجود جزئياتها فيه
 والمشارك اعم من اجوابها حسن والتوسط الاخر ان فضلا
 على تقياس الجسم النامي المتحرك بالارادة لم يصح ما ذكر في النسب
 والامالات التي هي اعتبارات مخضنة لا تحقق لها في الخارج
 املاكا لا بؤة والنبوة على خلاف في ذلك ايضا ولا يلزم تعريف
 الشيء بنفسه الصادق بالتعريفية بالنفس فقط وبالتعريفية
 بمانه النفس كاهنا واعلم ان المعروف بالفتح اذا وصف بصفة
 معينة وقد تعرفه من حيث انه موصوف بتلك الصفة وكررت
 تلك الصفة بشئ اخر في تعريفه مراد بها معناها الاول كان
 من باب تعريف الشيء بنفسه من تعريف الماضي بما ذكر لا خلاف
 الموصوفين بالماضي استقيما لغير بعيد قائل **ان يصدق على**
المضارع المجزوم بلم ومثله المضارع في سياق لو كمقول لخصالي
 لو يطيقم **ثقلت معناه** هو الحصول في الحال والاستقبال
الانفصي اي الحصول فيما ينفي **اذ لا يصدق على نحو لم ويبس**
 لان معناها المدح والذم في الحال **وما اشبه ذلك** فان معناه
 الفع والمقارنة في الحال كعباد زيد وسارجل عرو
عن الاول اي عن الاعتراض **ادلالة على الماضي** عارض



أي امر عارض والالقاء عارضه والاعتبار باصل الموضوع
 الموضوع هنا هو المضارع واصله القلابة على الحصول الحالي
 والاستعجابي انها من الجوامد هذا الجواب قاصده اذ على تقدير الراء
 بالمعروف الماضي المتصرفي الحاصل بالتصريف والتعريف بذلك
 يخرج منه الماضي بعد اذلة الشرط ولما الافعال الدالة على مجرد
 المدح او الذم في الحال كجهد او تاضيع العقود كجعت فانها
 من الجوامد اذ لم يحصل من افعال اخر بمعناها اذ انشا التعجب
 والعقول لا يكون بغير الماضي فتأمل فيجري فيها الجواب المذكور
وان اريد المطلق ان قلت المطلق كما قال ابن الحاجب الدال
 على شايخ في جنسه قال يخرج المعارف والماضي معروف باللام
 فلا يكون مطلقا قلت مراده هنا بالاطلاق اللغوي وهي ماهية
 الماضي لا بشروط **شي عن الزمان الماضي** قيد بالماضي اشار
 الى افتراض معناها بالزمان الحال كما مر وكذا أي وسئل هذا
 الكلام المشتمل على الجوابين **الكلام في صيغ العقود** وافعال
 التعجب فان قلت يرد على المتصرف سواء اريد المطلق او المقيد
 نحو خلق الله الزمان فان خلق الزمان لا يكون في زمان والا
 لكان الزمان الثاني اما عين الاول او عين والكل محال اما
 الاول فلا لأنه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان
 بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلا تنقل الكلام
 الى ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول بمعنى ما ذكرنا ثانيا
 ان ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان ينتقل الى غير نهاية
 وهو مجاز قلت ان كان الزمان محميا كما عرفة بذلك
 من قال هو عارضه متعدي مجهول بمجهول معلوم وهو امر اعتباري

فجاءه

فجله بمعنى تقديره والاستحالة في كون تقدير كل زمن واقعا
 في زمن اخر غيره الى اخر البهائية اذ الامور الاعتبارية لاستحالة
 في عدم تناهها وان كان وجودها كما عرف به من قال مقدار حركة
 الفلك فخلقته بمعنى ايجادها وتحتار القسم الاول ولا استحالة
 في كون ايجاد شيء مقارن لذلك الشيء واقعا فيه اذ لا استحالة
 بايجاد موجود بوجود حاصل من ذلك اليجاد ومقارن له انما
 المحال ليجادها بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله **اقايني**
للفاعل او مبني للمفعول لان يقال هذا التقسيم غير خاص لانه
 يخرج منه نحو جري النهر وصرام ناره وانهم السيل بضم المهملة اي
 ملى بضم الميم وصراب اقام الامير الموقوف في كل ليس فاعلا
 ولا مفعولا اذ النهر مكان الجري النهار زمان الصوم والسيل
 فاعل اي مالى لا مفعولا الامام ظون لا مفعول لانا نقول الفاعل
 والمفعول في التقسيم اعم من ان يكونا حقيقة او تاديل او هما
 في الاسئلة المذكورة تاويل **اي الفصل الماضي** اي حوجه الى
 هذا التفسير ان ابقاما على عمومها يقتضي صدق المدح على كثير من
 الاسماء والحروف والافعال الغير الماضية **الذي كان اوله**
مفتوحا دخول كان مقيد للموجود فانه على نحو ضرب مبني
 للمفعول وعدم صدقة على نحو ضرب مبني للفاعل **والهزة غير**
معدية فلا يكون اوله فلا يخرج المبدوء بها من المدح وهذا
 مخالف ما قدمه في قوله واما اوله الهزة مثل انفعلي الى اخر
 ولوقال هنا واما لان اوله لا يتحرك منه مكتسور الصحة المقابلة
 بين التسمين وكان التقسيم محتاجا اليه وجرت الاولوية
 في الموضوعين على سبيل واحد **لزبانة التوضيح** قد يقال

انما ذكرنا اشارة الى التقسيم المذكور لان **المراد للزيادة التوضيح**
 قد يقال التقسيم يقتضي كون القسم اعم من كل من الاقسام وتباين
 الاقسام والالكان قسم الشيء مساويا له وقسم الشيء منه
 قسمًا وكلًا مما هو ممتنع ولازم ككونها للتقسيم لان المبنى للفاعل
 مساو لما كان اول متحرك منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم
 مما كان اول متحرك منه مفتوحا اي **ما كان على احد هذين**
 ان قلت او موضعه لاحد الشين او الاشياء سوا كانت
 للشك او للتقسيم وهذا القدر لا يثبت التقسيم على الشك بل
 لا بد من زيادة قلت قوله الوجهين طئي كون المراد بهما
 القسمين فلا يكون او للشك قائل **اذا كان المراد بها الشك**
 او الظن او الالهام **وانما فتح اول متحرك منه** سوا كان اوله او حلقا
وتكون الفتح هو تمام العملة لفتح اول متحرك **كأبي** اي الماضي
 لا يفيد كونه سببا للفاعل لما فاته لقوله سوا الي اخره وما التي
 في قوله كما مصدرية اي لبابه **فلا** **الاصل في الافعال** لان
 الاعراب انما يجي ليان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة
 واحدة ولما قرب المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها
 فان قلت مقتضى ما ذكرته ان الاعراب اصل في المضارع
 من الافعال لجوابه فيه كقولك لا تأكل السمك وتشرب
 اللبن قلت الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني
 المتعاقبة عليه لامكان الاستغناء عنه بظهوره لا وان بخلافه
 في الاسم **الا اذا اعتل** اي اذا كان اخره عرف على
 وهي الواو والياء والالف وهو استقامت قوله على الفتح
 في كون القول المعتل اخر مستثنى نظرا لان وجود الالف

فرع

فرع عن فتح ما افول عنه فان قلت هو مستثنى باعتبار الالف
 فانها الان اخر قلت قد استوفى البناء مقتضاه في الحذف الاصلي
 فلا يكون السكون في الالف بنا **او اتصل به** اي بالآخر
او او الضمير عوضا عن الواو او رموا مني على الضم المقدر
 على الواو والياء الملقبين الفاعل محذوفه لبغا فحة العين دليل
 عليها **ولم يقصر يد كرا الكلي** ضمن يقصر معنى يكتفى فغداه بالياء
 لا يعلى **لانه قد يراد ايضا** من ههنا انه لم يشترط في المثال
 ان يكون من كلام من يحكي بكلامه بخلاف الشاهد فان المراد به اثبات
 حكم الكلي فلا يكون الامر كذلك كما قرره الشارع في غير هذا الشرح
انتمثال المثال هنا هو الشخص وسنه هنا مثل بين يدي الاميراي
 قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجري يتخصص فيه لانه فكل مع زيادة
 الشخصات وهذا بنا على ما هو متابع من ان الكلي في ضمن حركاته
 والتحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذا الوجود فيه لا يقبل
 الشك فلا يكون كليا بل جزيا بل الوجود فيه سمي مطابقا للكلي
 يطلق عليه انه جزئي له ولا يصاحبه محل غير هذا **او ادوات**
 اسند الزيادة لصير الجمع اما لان الواضع جماعة كما هو قول
 بعضهم واما التثنية المتكلمين به منزلة الواضع **على التانيث** اي
 تانيث الفاعل ولو قال على تانيثه كان اولي **كأبي الاسم** اي
 كالتا المربية في الاسم وتثنية التا اللاحقة له منزلة الجوف فلذا قال
 في الاسم ولم يقل على الاسم **واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة**
بالفعل دخول الباء على المقصور عليه كما هنا صحيح ان كان الاكثر
 دخولها على المقصور وكل من القصدين اضافي بالاضافة الى اخره
 مطلقا لدخول المتحرك والساكنة في الحرف كتمت ورب

الكلي

وعت ورب **فأراد لا بينهما** منصوب على أنه مفعول له مع فقد
 اتحاد فاعله وفاعل عامله الذي هو من الشروط ولوقال معار
 بينهما كان صحيحا **إذا الفعل انقل** المناسب ان يقول ثقيل
 وشمه والتعليل ان الاسم ضعيف والتا المتحركة ثقيلة واعطي
 التثنية للتحفيف والتحفيف للتثنية **وزاد وا الف** اي في شئ
 المذكور **واو** اي في جمعه كنصر ونضرو **علامة** على انه منصوب
 مفعول مطلق لانه معنى دلالة او نعت لانه بمعنى دليل او بدل
 فان قلت **الالف** والواو نفس الفاعل المثنى او المجموع لا
 علامة كما قال قلت **المراد** بالفاعل في كلامه الذات الفاعلة
 ولذا وصف بالاشئين والجماعة والفعل الصناعي علامة له ودكلا
 عليه **من يقرئ** **نصر** من يباينه لهذا المذكور فتصرف بمعني
 مصروفات وفي كون الفعل المعروف بعلامة تانيث اوضح
 فاعل مصرفات الجرد منها نظرا ذ القول باق بجوده وهيته
 ومعناه وان من يري الدال على الذات الفاعلة فالتغير في الفا
 على لا في المصنف فمثل **فعل** مفعول نفس فان قلت
 لا يصح كون فعل مفعلا على مصرفك نضرا للصواب ان تفسير
 هذا تبصرا فانه قلت يصح ذلك بتقدير مضاف اي نفس
 مصرفات فعل بقرينة السياق **اقشرون** بذلك الادغام فيه
 وفيما بعده من الامثلة لكون الراء المدغم فيها لبنا ما اتصل به
 ضمير موقوف متصل يتحرك على السكون فان قلت **فما وجه**
 الراء الاولي بعد سكونها في الادغام وسكون المعني **لعل**
 فتحها فيه قلت **ان كان** اصل اقشعر كاختر نجم كاهوا
 القولين السابقين فوجه الرجوع الى الاصل عند تقدير الادغام

الذي

الذي كان سببا في الخروج عنه وان كان اصله هو هيته الحاملة
 عند الادغام ففقه اشكال **اذا كانت اول تكتب على صورة الالف**
 قدم الظرف على عامله لافادة الاختصاص فان قلت لا يصح
 فتركتا بها بصورة الالف على وقت كونها على وقت كقرتها
 حق كمال او ظرفا كقر اقلت **الف** المقصود هذا اطراد كتابتها
 بصورة الالف وهو المراد من قوله تكتب اذ غير المطرديصة
 غالبا بقدر يقال اذ انفتحت حشا او ظرفا قد تكتب بصورة
 الالف كما مر وقد تكتب بصورة الواو والياء كيومين وبليس
وبيا للمفا الالف الواو والاستثناء للعطف على تكتب ليلا
 يشاركه في الاحتصاص بالظرف لما صرح به الشاعر في مطوله
 ومختصر في باب الفصل والوصل من انه اذا تقدم المعطوف عليه
 فيه فالظاهر مشاركة المعطوف له فيه **فاللينة نفس الف**
 ان قلت **الظاهر** ان هذا من تقسيم الشئ الى نفسه والى
 غيره او حاصله تقسيم الالف الى الالف والمرة قلت
 بل من تقسيم الشئ الى قسمين معايرين للقسم احدهما يسمى
 باسمه على طريق الاشتراك اللفظي **لان الامر قد ع عليه** قد
 مر ان مذهب البصريين ان الامر اصل ما هو دايم من المصدر
لاشتقاقا منه قد يتقوض على هذا باسمي الفاعل والمفعول
 بمعنى التامني كانه ضارب زيد امس او مضروب به امس اذ لا يجوز
 دعوي اشتقاقهما من المضارع لو حوب موافقة المشتق
 للمشتق منه في معناه احدي الزوايد جمع زائدة لا زائد بدليل
 احدي والاربع وقد مر ان المراد يصرح بان الحروف تذكر وتوث
فرقا بينه وبين الماضي قد يرد عليه ان الفرق بينهما غير حاصل

بين الماضي المبدؤ بهمة وصل ومضارعه المبدؤ بهمة التكلم
لأنه موخر بالزمان الباحتمل الظرفية أي لأن معناه متأخر في الزمان
عن معنى الماضي بالسببية أي لأن لفظ الفعل موخر بسبب
تأخر الزمان الذي هو مدلوله عن الماضي وأخو زبه عن المتقدم
بالرفقة فإنه ثابت المصدر **لأنه يفتى به الهز** قد يدفع بأن أراد
لأن دفع عنه الإيراد المذكور لما هو شائع بينهم من أن المراد لا يدفع
الإيراد **فالتقدم للمتكلم وحده** هذه العبارة توجب صدق
حد الفهم لما وضع لمتكلم أو مخاطب أو غائب على حرف المضارعة
فالصواب أن يقال الهزة مثلا للمتكلم مع الانفراد **وهكذا**
إذا كان معه غيره يعني أن غيره مصاحب أي مشارك له في
مدلول الفعل المبدؤ بالنون أو قد رآه مشارك له في التكلم
كما قيل **لكن هذا السهل** إذ الخطاب قد ينة معنوية تسمى الخطاب
من غير غلب غالب وقد يقع اللبس كما يقول شخص في زمانا لمن
سأله عن موت أمه مثلا فيسأل بالتأ فوقية **ويوجد الفرق بالزاد**
والنون جواب عن سؤال تقديم لم لم يحملوا جمع الغائبة
بالتأ فوقية فزاد بينهما وبين المذكور الغائب كما في المفردة و
السنا وتقدير الجواب أن الجمع يلحقه مع كل واحد من المذكور والآ
نات علامة تميز من الآخر بخلاف المفردة والمشاه **والمراد بها**
من طرفي الماضي والمستقبل لكن الزمان لا يستقيم جزاء ولا يجمع
منها جزاء فصاعدا وفي هذا الكلام منافسة إذ لا بد من اعتبار
الجزء الحاضر في مدلول الحال بل هو الأصل وعي بطريق الانقسام
اليو **والمسراد** أي بالاستقبال بمعنى المستقبل لا بمعناه
المصدر **بغير مكانك الذي أنت فيه** لو قال بعد الحال لكان

أحسن

أحسن لأن الزمان الذي فيه جزأ حاضر من سمي الحال **لأنه يستقبل**
أي لأن الفعل يستقبل الاستقبال الزمان الذي هو مدلوله
كما يقال في الفعل اللفظي **الماضي** يعني الزمان الذي هو
مدلوله فكما يسمى الفعل اللفظي بالماضي لا لقائه زمانه معني
وذلك قياسه أن يسمى الفعل اللفظي المستقبل بكسر الباء لكون
زمانه مستقبلا إذ الشيء الذي يستند إليه المضي هو الذي
يستند إليه الاستقبال **أن الزمان تستقبل** بالتأ المشاه فوقية
يستند إلى الخطاب والمضاعفة على الزمان كان الزمان
قادر في نفسه وأنت ذاهب اليه والاستقبال ينسب إلى الآتي
دون العار وقد قيل بل يستقبل بالباء المشاه التحتية يستند
إلى ضمير الزمان والمضاعفة على الفعل أي لأن الزمان يستقبل
الفعل وهذا فاسد لأن المراد بالفعل أن كان الحدث فرس
مظروف في الزمان وأت باستانه وأن كان اللفظ فلا يجمع
الزمان المستقبل فإن قلت بل هو المراد وما وجهت به
فساده هو الجزاء الذي أشار إليها بقولك **الحزاة ضعف**
لا يمنع الصحة لا ضعف **لوجب الفساد إطلاق كل مشترك**
أشراكا لفظيا **على** إرادته هو أنه مع القرينة يتعين ما دللت
عليه بدونها يكون محلا بينهما **هذا** هو المشطور في كثيرهم **ولكن**
تبادر الفهم إلى الحال دون الاستقبال **عند**
الإطلاق أي إطلاق اللفظ أي التلطف به **من غير قرينة تبيح**
كونه أصلا أي حقيقة في الحال فقط إذا لو كان محلا لم يتبادر إليه
شيء منها بدون القرينة ولو كان أصلا في الاستقبال فقط لكان
هو الذي يتبادر إليه الفهم عند ذلك **وهو يكسرون** أي غير

ولا ينطبق التعريف على ذلك فيه تطوذا الفتح هو الاصل
 عند كل احد والكسرة عند هؤلاء عارض لفرض المجانسة بين الحركة
 والمتحرك فلانه لو فتح في يكرم مثلاً
 يعني لو فتح في مضارع افعل مع حذف همزة افعل من المضارع لم
 يبق غير حذف المضارعة من ثلاثة اصول للمزيد ا هو مضارع
 فعل استعمل ام لا ام مضارع افعل يحدو فاسمه الهمزة بخلاف
 سائر ابواب الرباعي وهو فاعل و فاعل وفعلل بالتصغير فانه
 مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجزول لا شتمال
 مضارعه على الحرف المزيد بقوله ويقال صوابه وقيل يكرم بفتح
 الراء وغيره اعلم انه مضارع اي هو مضارع المجزول وهو كرم
 يفتح الراء وغيره وان لم يستعمل او المزيد فيه والاحسن ام مضارع
 المزيد فيه وهو كرم فحذفت همزة من المضارع فقول بعضهم فيه
 نظر لان المضارع المجزول مضموم العين ومضارع المزيد مكسور
 والصواب التمثيل با ضرب وهو وهو فاحش فليتامل بحاراً
 اي بحاراً ام رسلاً وبفهم منه انه على الاول انه ليس بحاراً اي رسلاً
 وهو كذلك نعم هو بحار بالفتح كـ ان مثل واسيل القرية الباليز
 التقوية بان يكون للملاية يكون صورة الباقي للملايم كما
 سيأتي ان يقول بصورة الباقي لا الباقي لنفسه والواقع
 عكسه اي الملاية هو الباقي بنفسه وانه لصورة
 المجزوم لانه المجزوم وهذا هو معنى التركيب الذي ادعى انه
 مقلوب عنه لانه حال من الباقي هذا توجيه رابع غير الوجهين
 الثلاث السابقة الا يخفى انتقال الجواز عن الكلام سراعاً
 هذا التوجيه وانما قلنا انه غيرها لا نقضاً قوله فينا سبق

اي ملتبس بها اذا الصور
 هية للفظ فاصول من
 باب التعليل اي لا يتقاربان ان
 الباقي المجزوم حقيقة وانه
 صورة الباقي لا الباقي
 صوم

لان

لان صورة الباقي ليست بحز منه بل مثل المجزوم ان يحز وما وما
 حاله صورة ولذا يقتضيه عطفه قوله او يقال على نيقال في قوله
 توجيهه ان يقال واما قوله يحز وما مستعولان فالامر فيه اظهر
 اولاً انه عقب الفعل هذا جواب عن النقد كبير عن الوجهين
 الاولين والثلاثة المفكورة اما الاول فالتقدير على حال كون
 الضروية مثل فعل مجزوم فحذف مثل اقيم والمضاف اليه تقامه
 ثم الموصوف واقيت الصفة مقامه اما على الثاني فالتقدير
 حاله كونه فعلاً مجزوما اي معاملة معاملة واما الثالث
 من التوجيهات فيجوز مسموع في معناه الحقيقي بغير تقدير
 لاضافة صورة اليه في التقدير وانما استق من المضارع
 اي اشتق من الصدر وهو ابسطه بواسطة المضارع كما سر
 صدر الكتاب لان الماضي لا يومر به اي لا يطلب به بخلاف
 المضارع فانه يومر به عند اقترانه بلام الامر كما مر في اشتقاقه
 من الماضي لنقل حرف معناه الى الفتح وان كان ما بعد حرف
 المضارعة بشو ان يكون تالياً حقيقاً وتقدر النجرح عند
 نحو بعد ساكن اي سكون لفظاً وتقدير الكيخج نحو يقوم ويبيع
 ويردقنا مل مزيد اي اوله همزة وصل مكسورة
 ان قيل يتفصل هذا بنحو حذف كل و من باحدا وكلام تامر قيل
 بل يحكي فيها اتمرة فصل فاستقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت
 الثانية تحقيقاً والاولى استيفاً عنها التي هي اعراب اي
 معتدلة بين الصفة التي هي في غاية النقل والفتحة التي هي في غاية
 الحقة فالنقل غير سوار من صيغة لانه توصل الى النطق
 بالسكن فيقتضي ان الوصل في همزة وصل اسم مصدر بمعنى

٢٥

Copy

التوصل او مصدر بمعنى الوصول وقد تعلل بانها تسقط وصلا
دون همزة القطع الا ان اضافة الشئ الى حاله او صفة يقتضي
وجوده عند وجودها وهذه ليست كذلك **منه اي من الباقي**
او من المضارع وهذه المبالغة يجوز ان تصحح على ما فيها ان من
مستغلة تاسق ارجح لا من عين المضارع **مضرا فقتضها**
اي اذا كان الضم اصلها سواء كان موجودا كنصرا ومقدرا او مقدرا
كاعزى لا عارضا كما سوا **او نحو اهرمة الكرم** ظاهر يوهم
انه جواب عما يريد على قوله سابقا مكسولة فقط دون قوله هم
وصل فلو قال الواو اهرمة الكرم سلم من هذا الا انها **ما موضع الحال**
نعت ثانيا لفعل **اذا اجتمع ثالث** احراز عن النون
فانه التحفيف فيها يحذف احدهما قليلا كقراء بعضهم ونزل الملاكية
بضم اللام وفتح الطاء من الملاكية وقراءة بني الموضي يسكون
الياء في اول مضارع احراز ان الماضي نحو تسع وتسابع فانه
لا يجوز ذلك بل الجائز التحفيف بالادغام والاسما وصلا وابتدا
واجتلاب ههنا التوصل **ولم يكن الادغام له فقههم الا بندا**
بالسكون هذا يخالف ما حكى عن مالك وانه من ان ظاهر كلامهما
ان هذا النوع مما يجوز فيه الادغام في غير وصل ويجوز اجتلاب
همزة وصل فقالا في تجلي مجوز هوان يقال ايجلي قال ابن
هشام لم يخلق الله همزة وصل في اول المضارع وانما يندحتم هذا
النوع في الوصل دون الابتداء **كما تقول انت تجيب**
انما قال انت دفعا لمؤثر ان تجيب بامضي وبعده افعال ثابته
لا تدع في غيرها اي في غير حروف الصغير وانما تدغم
بعضها في بعض نحو فان سالتهم وليس المراد ان شيئا منها لا يدغم

في غيره لفساده وتخالفه النقل **ضعف اصطيح** هكذا
في النسخة التي بيدي بالطا المهمة المشدودة وفي بعضها
بالفاد فيلوم التكرار مع اضرب وعلى الاولي فورد بالاوجه
الثلاثة كثير وقيل وضعف **وكذا استصرفاته** يصح عود الضير
على الفعل من الصلح وما عطف عليه وهو اولي من صنيع الشارع
والهمز يسكون ثبت فيه حموضة **تدريه** لعله من اذراه الفاء
اذرا بالذال المجهة المشدودة وهو افتعال **اذا الطالب**
تقليل لاستمراريها الطلب **مراد له** اي يحويب فكان ذلك اي الطلب
مراده **مقتضيا للتاكيد** اي تأكيد ما هو مراد له فان قلت
قوله لاستمراريها الطلب معناه لاقتضايها الطلب فالتاكيد
يقتضي الطلب وهو عكس قوله فكان ذلك مقتضيا للتاكيد
فلا يصح تقليله بذلك لمناقضته له قلت **بل معنى الاستدعاء**
الاستلزام اي اي لاستلزامها وجود الطلب ولا شك ان وجود
معنى يقتضيه وجود معنى اخر يستلزم وجود المعنى الاخر فاستل
الغني الموجود صفة كاشقة اذ المستقبل لا يكون حين هو مستقبل
الا غير موجود فان قلت **ما وجه تضعيف هذا القول**
المشار اليه لتضعيف بقيل قلت **ورود التاكيد في النفي**
والشرط وغيرهما لا يطلب فيه **لان الحاصل في الزمان الماضي**
لا يحتمل التاكيد نظرا ويمكن الاجابة بان كان حاصلا في الماضي
متصفا بالمبالغة فالتاكيد على ان لقايل ان يقول ليس معنى
التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة والقوة بل معناه تقدير الحكم
وتثبته في ذهن المخاطب فلا فرق بين مخاطب الماضي
وغيره **بالمستقبل** **المرف** اي غير المنسوب بمعنى الطلب

لكونه أي كون القسم غالباً منصوباً على الظرفية أي في الغالب
 على ما هو مطلوب خبر كونه **بالمستقبل الصرف في قوله مما أوفيت**
علم ترفع تولى شلالات دعوي الاستقبال في ترفعن والقلة في رجا
 غير صحيح فيها أما الأولى فلأن ترفعن حال من فاعل أوفيت
 وهو ماضٍ لفظاً ومعنى قاله ابن هشام في فضل رجا من المعنى
 والحال قيد في عامليها أي مبنية لوقت حصوله والثانية
 فليس من ابن هشام أيضاً ذلك لأنه ينافيه التكرير بقرينة الاختيار
وجميع الأفعال الأفعال إشارة إلى أن المشتق لا يكون إلا بصيغة
 المشتق منه واقتضاه ما سبق من كون الفعل في قوله يلحق
 الفعل وإن صح معناه وليس الاستثناء من المقدور المذكور تقريباً
 لأنه لا يكون إلا في المشتق بل المشتق هو محذوف لقربة **أي ينفرد**
 حاصله أن الاختصاص له معنيان أحدهما انفراد شيء من بين
 أمثاله حكيم وهو هذا المعنى ثابت للمنون الثقيلة دون فعل
 الاثنى وجماعة النساء والثاني عدم عموم معنا الشيعين فأكثر
 وهو بهذا المعنى وصف الفعل المذكور لا للمنون الثقيلة أذهي
 عامة في الفعل المذكور وغيره فقابل باقيل إنما فهم منه المعنى
 الثاني فيحكم بخطا عبارة المصنف لاقتضائها على ما فهم
 عدم عموم الثقيلة للأفعال فقوله **أي لا يعبر** تفسير من
 هذا القابل لمعنى الاختصاص غيره لعدم العموم وقوله
لأن الثقيلة تعليل لمحذوف بتقدير لا أن يقول ما عبر
 به فتأمل ذلك **بأن كل ذلك من الشواهد**
 الإشارة لما وقع في بعض العزات وأما ما ذكر فيله فقد
 صرح فيه بأنه قياس مطروق الجواب جزئي لا كلي

قلت

فان قلت فلم لم يحرف في الدار وقالوا **أدارنا**
 فاعلم لم يحرف هو لفظ في الدار والمعنى لم لم يحرف قولك في الدار
 بأشياء الياء من في وقالوا أدارنا بأشياء الواو من قالوا
 مع أن الأول حرف مد والثاني مد عند فاجاب بأن الشوط
 في الجواز موجود ولا يلزم من وجوده وجود المشروط علي
 ما مر إلى ما يأتي وقد سرفيه فواجبه فان قلت **إذا**
 وجد الشرط فما الذي اقتضى تحلف المشروط وهو الجواز
 قلت **الكله** بإجماع الكسرة والياء مع الكسرة في قوله
 في الدار واجتماع الضمة والواو مع الكسرة في العيا في قوله
 أدارنا والحاصل أن كون الجواز مشروط بذلك مقتضي
 انتفاء الجواز عند انتفايه لا وجوده عند وجوده لما تقدّر من
 أن تأني الشرط في العدم والله أعلم **والفصل مع نون التوكيد**
بصر مبنية هذا على قول مكي عليه ابن الحاجب في كافيته
 وأقره الرضوي عليه وأما على قول ابن مالك وغيره من أن
 لا يبنى المضارع إلا بمباشرة التنوين له فلا يجزى فيه التقليل
 المذكور بفضل الضائرين الفعل والتنوين وهو مانع من البناء
على ما ذكره المصنفين أن هذه أن يكون الأول حرف مد والثاني
 مد عما فقط لا على ما ذكره الشارع من أنه ذلك وإن يكون
 الثاني موقوفاً عليه أو حرف تعريف دخلت عليه همزة الاستفهام
لكن قد ذكرنا أنه لا يجب أن يحذف
 أي أن التفتا الساكنين لا يجب أن يحذف عند شرطه لأن وجود
 المشروط لا يلزم وجود المشروط ولنا في هذا وفي قوله
 فيما مضى لم يحرف في الدار وقالوا أدارنا بحث وهو أن اللان

من هذه القائلين عدم التقاء الساكنين لعدم جواز الذي
هو المشروط والاول اعم من الثاني اذ جواز الشيء يجامع
عدمه فتأمل فانه دقيق **ولكنه احق** اي من صدق الالف
لان فيه انتقالا من الاخف وهو الفتح الى الانقل وهو
الكسر ومع حذف الواو والياء ينتقل من الانقل وهو الضم
او الكسر الى الاخف وهو الفتح **وهنا موضع تامل**
استعمل هنا غير طرق بل مبتدأ من فروع المحل خبر موضع تامل
ويجوز على بعد ان يكون ظرفا جزا مقديا تامل الى تردد لان
التفصيل يشعر باشتراط اتحاد الكلمة وتخصيص الحقيقة فيها
سبق بالتفصيل بالتقاء الساكنين على حد يشعر بعدم اشتراطه
الا اذا فتح ما قبلها او منصوبه على الظرفية والاستقضية
مفعول بتاويل حذف بلا تثبت اي لا تثبت الواو ولا الياء الا اذا
وادخل الناهية في **والن** اشارة الى ان حذف المون المجازم الذي
هو الناهية قبل ورود التاكيد فلا ينافي ما مر من ان الفعل
المؤكد بالنون مبني لان مقتضاه ان عامل الاعراب انما دخل
على الفعل المؤكد والدليل على ما قاله من ان المون المؤكد
انما حلت بعد حذف نون الاعراب ان نون التوكيد لا تلحق
الانافية طلب او شبهة ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول
لا وكذا قياس ما سياتي ثانيا في عامل الجزم **وقيل لتبائون**
دخل نون التوكيد وحذف نون الاعراب اي لا
الفعل حين دخول نون التوكيد عليه صار مبنيًا فحذفت
نون الاعراب لانتفاء الاعراب التي هي علامة على فلا يخالف
ما مر فتأمل **لانه لم يلحق** اي لان نون التوكيد لم يلحق الفعل

قبل

قبل دخول اما لما تقدم في اول البحث من انه يشبه
بالضم نحو ان تفعلن في ان كالتأنيد والله اعلم **حذف يا الضمير**
بعد الفتح لغة طائفة الفرض المذكور هذه اللغة
مقابلتها لقول المصنف فيما سالا اذا فتح ما قبلها فعلى هذه اللغة
فيقال ارض في ارضين للمخاطبة **لمناسبة الضمير** وفي نسخة
لمناسبة الضم والمعاد على كليهما لمناسبة الواو والضمه لكونها
اخيرا كما مر **فتحو النون في الجمع وكسروا في المشي**
اي ليكون ذلك فاروق في جميع الصور الا ان هذا الفرق ايضا
لا يظهر اثنان عند الاضافة وانه قد يدعي انه لا يحتاج اليه في بعض
الصور المذكورة في الشرح اذ الخولف التثنية فيه تغلب ما
فيحصل يا المشي يا في الجمع يا واحدة اذ الفه منفردة تحذف
نحو ضارب وضروب وهذا النوع والنوع الذي بعده دال على
في اسم الفاعل عند اهل هذا الفن وكذا الصفة المشبهة
على ما اشار اليه السامع بقوله عند اهل الصفة واما عند
النحويين فالنوع الاول مشهور باسئلة المبالغة وامثلة
التحويل والثاني يعبرون عنه بفعيل بمعنى مفعول او فاعل
وهما خارجان عن اسم الفاعل والمفعول واما الصفة المشبهة
فالا سرفيه اظهر **لفظا** منصوب على التمييز فان قلت **ما ذا**
قلت انما يحول عن القاطلية بالقياس والاصل لان القيام
لفظه مقام الفاعل واما عني عن المفرد والمقدر والاصل لان
القيام تباركا مثل قام الفاعل لفظا والمراد باللفظ على هذه
الاحكام اللفظية **من حيث هو** يقع في الضمير الاول ان
يعود على القيام مقام الفاعل وفي الثاني ان يعود على

الجار والمجور وان يعود اسماعلى الجار والمجور لكن الاول
 باعتبار ذاته والثاني باعتبار وصفه اي من حيث ان الذات
 المسماة بالجار والمجور موصوفة بكونها جار ومجور وهذا
 عمدي اظهر وادق ويدل عليه ما يقول كثيرا لکن الجار والمجور
 من حيث هو جار ومجور واحترز به من حيث انه مسند اليه
 المروور به في المعنى فان ذلك هو الجار والمجور فقط وهو موث
 مثنى ومجموع **ان عنه فاعل ومسئول قدم عليه** فاسم
 كان ضمير عايد على كل اولئك المشار به الى السمع والبصر
 وعنه عن غير صاحب الكشاف اسما ضمير عايد على المكلف
 وفاعل مسئول لا ضمير مثله وعنه صلة وانما لا يحق ان
 يكون التقديم اخذه عن كونه فاعلا فصار للفاعل على ضمير
 السؤال اي بفعل السؤال عنه **امر كلي** اي حكم متعلق بكلي
مطبق على ضربات اي منطبق موضوعه على جزئيات فاسناد الانطباق
 التمييز على المسمى **المضمو** مطبوع في اسم الفاعل والمفعول
 كان حرف المضارعة مضموما او مفتوحا لينطبق **في اكثر فاعله**
 اي فعل اسم الفاعل وهو اي فعله المبني للفاعل وتقييد الكثر
 بالكثرة للاحتراز عن اقله فان ما قبل اخر مفتوح كقيد خرج
في الحج فهو لهج قال في الصحاح الفتح الرجل اي اقلس
 فهو لهج بفتح الفاء مثل اخضع فهو نخع وشبهت فهو
 شبهت فهذه الثلاثة بالفتح جابت نوار رانته وقد يقال
 ان الفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل
 لم ينطبق به في عمل ومن اخضعت المرأة زوجها فهو مخضوب
فهو عايش قال في الصحاح لقول للرعاشب ولا يقال

في

في ماضيه الا اعشب الارض اذا انتبت العشب انتهى **اورس**
فهو وارس قال في الصحاح الورس نبت اصفر يكون باليمن
 يتخذ من الحرم للوجه ومنه فقول اورس المكان واورس الدمش
 اي اصغروا لفة بعد الادراك فصار على مثل الملا الصغر
 فهو وارس اي دو واورس ولا يقال وارس وهو من النوارس
 والرمث بالكسر عي من سراي الابل وهو من الخوص **واليفع**
اللام فهو يافع في الصحاح ايقع العلام اي ارتفع فهو يافع ولا
 يقال موضع وهو من الفوائد انتهى **شوية** خبر عن قوله فان لفظ
 يتاويله بالفاظ **والجار والمجور شرط لا شطر**
 والاول خارج عن اللاهية والثاني داخل فيها **فمن قال جواب**
 شرط مستدل بتقديره هما لکن من شئ فقد حان ان قد عرفنا من
 السالم ان نضرب **فيجعل** فيجعل اي ذلك الشئ والمراد مع الخبر
 عليه وليفهم منه ان ضعف الشئ مثله كما يقوله بعض الفقهاء
 اي معنى ضعفه اي جعلت له ضعفا او اضعافا اي مثلا او مثا
 وكذلك اضعفته وضا عفته فليتا مل **لانه لا يسمع فيه صوت**
مستغيب ظاهر هذا التعليل يقتضي تشبيه حال الناس فيه
 بالصمم واستعير لهذه الحالة اسم الصمم واسعد الهم ثم اسعد
 الى الشهر الذي هو ظرفه على سبيل التجوز في الاسناد مبالغة
 فلا يكون التسمية لذلك بمعنى البشر الذي هو لصد دانتها
 ويحتمل ان يكون تلك التسمية لشدة الشهور وقوة حتى
 كان لا يحصل منه احتياج ولا تخال فيكون من معنى المنفردانية
 ولو اخذ قوله لانه من الاشهر الحرم عن قوله كصلاح لكان اظهر
ولا يسمع فيه حركة قال جعل الحركة من المصوغات وهي من

لا

Copy

rsity

المراتب قطعاً فيه تجوؤ والمراد لا يسمع فيه صوت ناش
عن حركة قائل **فاسكتت الاولى** بعد نقل الفتحة منها في اعداد
الي الساكن قبلها من **الثلاثي** حال صاحبها هو في نجي الحال من
المبتدأ التثنية وظاهر كلام الشارع في نجب الحلة الحالية من
باب الفصل والموصل من المختصر والمطول معه وكذا اجمعهما
من جبر المبتدأ **اسم مفعول** توسعا واصله كما يدل عليه ما استفدنا
مطابق فيه ثم حذف الجار توسعا واصل بالوصف اليه بنفسه
فا ارتفع الضمير به واستقر فصار اسم مفعول **من المطابقة**
اي مقصور قولك طابقت بين الشئين اي اوفقت المطابقة
اي الموافقة بينهما لا قولك طابقت الشيء الشيء اي وافقه
لان اسم مفعول هذا اوفقت الموافقة له مع شيء آخر منفصل
عنه ومضاعف الرباعي وقعت فيه المطابقة بين حروفه
لا انها وقعت له مع لفظا من يؤول على ما قلنا قوله وقد طوبق
فيه الفاء واللام الاولى الا ان قوله الفاء واللام اصله بين
الفاء واللام على طريقة قوله طابقت بين الشئين اي لا انه
حذف الطرف وهو بين واصل الفعل هو المضاف اليه توسعا
فقال وقد طوبق فيه الفاء واللام الاولى
الجاري على قوله ويقال طابقت بين الشئين من يقول
طوبق فيه بين الفاء واللام **ويجوز في مصدره** اي المضاعف
بدليل قوله بخلاف الصحيح والتعبير بالمصحيح اشارة الى انه
مرادف للمصالح **اشارة الى انه يسمى الاصم الغيبا**
فيه شجوا ان يكون قوله الغيبا لانه سمي بالمضاعف **اصتاع**
المثلي قد يمنع فصول اصل اعتبارها في مضاعف الرباعي فضلا

عن

عن كونه مرتين اذا الاجتماع ليس هو موجودها في الكلمة على
اي وجه كان كل على حالها من غير فصل **مثلا** اي مثال
المقتلات وهو بدل او قال **ان يجعل حرفا موضع حرف اخر**
في قوله موضع اشارة الى ما فرق به بعضهم بين الابدال والتبديل
من ان البدل لا يكون الا في موضع المبدل منه والموضف
يكون في غير موضع الموضف منه كقاعدة وهم ايرازا تسرا الخ قال
ولا يقال في هذا ابدال الا يجوز اعم قلته في قوله حرف في المضاعف
اشارة الى ما فرق به هذا البعض بين الابدال والقلب من ان
القلب يختص بحروف العام والابدال يكون فيها وفي الحروف
الصحيحة قال فالابدال اعم والقلب اخص والشارع تبع في هذا
ابن الحارث لقوله في شافيته ابدال حمل حرف مكان حرف
غيره قال الجار بردي بقوله مكان حرف ولم يقل حرف عوضا عن حرف
احترار اعني جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو همزة
ابن واسم وتاعده وزنه ولا يسمى ذلك ابدالاً ويجوزا وقوله غيره
احترار اعني رد المحذوف في مثل اب واخ وسننه فانك اذا نسيت
اليها تقول ابوي واخوي وسنني يرد لهما وجعلهما في مكانها
فيصدق انه جعل حرفا في مكان حرف ولا يسمى ابدالاً اذ ليس
جعل حرف غير بل هو جعل حرف مكان حرف هو نفسه وهذا
القيد خرج نحو اختلفت وبيت عن التعريف فانا وان قلنا ان
فيه عوض عن المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد
بكونه في مكانه ان يكون الموضف فان كان الاصل كافي انجو وعينا
ان كان الاصل عينا كما قال ولا ما ان كان لا ما كما في ما وراميدا
دا لا على المقصود المعنى ان كان الاصل كذلك كما في علم بالهزق

في عام بالالفية ومعلوم ان تاخا وتنت ليست لذلك فان
 قيل هذا التصريف غير مانع لانه ادخل فيه مثل اظام واصليه
 اظام جعلت الطامكان تلك الاقترال لارادة الادغام ولا يسمى
 ذلك ابدا لما اشتغق ان الطاليسين بحرف الابدال فكان عليه
 ان يزيد قيدا اخر اذ هو ان يقول الادغام فجوابه ان المصنف
 لما بين حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرفا موضع
 حرف اخر احد تلك الحروف فكانه قال الابدال جعل حرف من حروف
 امست يوم حدث طاه زل فكان حرف غيره مستقيم ولا يلزم تحذف
 انتهى **والحروف التي يجعل منها حرف موضع حرف اخر**
 اي جعلنا ثانيا غير الادغام فان الشاذ النادر قد يكون في غير
 هذه والمراد به ان الادغام يكون في جميع حروف المعجم الا الالف
 لذا قال المرادي وفي الجار بردي ان جميع الحروف غير حروف
 صوي شظرفي من حروف الابدال انتهى واما الابدال السالغ
 لغير الادغام ففيه اختلاف كثير اكثر مما قيل فيه اثنان وعشرون
 حرفا جميعها في التسهيل بقوله لخص حرف فكل حرف من على ثوب عزسه
 واقصر السارج مناتبع لابن الحجاب والجار بردي وغيرها علي
 اربعة عشر حرف يجهها قوله **انفت يوم مد طاب زل** فانفت
 فتل ناض من الانضات ويوم منصوب به على الظرفية وجد
 مرفوع مبتدا وطاقم جرمضاف اليه وهو علم اجل وزل
 فتل ناض من الذلل فاعله ضمير يستتر عايد علي حد وجلة في
 خبره والجملة منها في محل جر باضافة يوم اليها **فكل من يريد**
من عدة حروف فالهمزة تبدل من سبعة احرف الالف والواو
 والياء والهاء والعين والحاء والغين كحركاتها ودا ونا ويا و

بحر

بحر وهو اي صرح ورأته اي رغبة والنون تبدل من ثلاثة احرف اللام
 والميم والهمزة نحو لمن اي لعل فاسود قاتن اي قائم وصغاني والصاد
 تبدل من السين في صراط والسين تبدل من ستة الطاء والواو والياء
 والياء والصاد والسين نحو اسطار وفانة قهوت اي دريوت من
 الدرجة وتراث وتبين ولصت اي لص وست والياء تبدل من ثمانية
 عشر حرفا الالف نحو سنين والواو نحو غريب والهمزة نحو بير والحاء
 نحو هيت والسين نحو سادي والياء نحو الاراني والواو نحو قيراط والواو
 نحو اناس والصاد نحو قصصت اقفالي والصاد نحو نقص الباري
 واللام نحو اسيت والميم نحو ايتيت ايتيت والعين نحو صغار ك
 والذال نحو لصدية والياء انصت والياء الثاني والثاني نحو شهية
 اي تفجر والكاف نحو صكاكي والواو تبدل من ثلاثة احرف الالف
 نحو صوبير والياء نحو موقن والهمزة نحو موسن والميم تبدل من اربعة
 احرف الواو نحو نم والنون نحو النيام اي البناء والباء نحو ما زال
 راسا على كذا اي راسا والجيم تبدل من الياء الخفيفة ومسودة المولى
 طبع والذال تبدل من اربعة احرف البيا في الافعال مما فاه دال
 او ذال او جيم نحو اجدموا والطاء نحو المرلاني المرطلي لكان غرط
 الشعر حول السرة والذال نحو ذكر في نحو ذكره جمع ذكر والطاء تبدل
 من حرفين الثاني الافعال بعد حروف الاطباق والذال نحو سطا
 الحوفي اي سده والالف تبدل من اربعة احرف الباء نحو باع والواو
 نحو قال والهمزة نحو كاس والنون الخفيفة نحو لشفعا والهاء تبدل
 من خمسة احرف الهمزة نحو هسان والالف نحو هنية والنون نحو
 يا هناه والياء نحو هذه على وجه والياء نحو طمحة واقفا والذال
 تبدل من حرفين السين نحو تزدل والصاد نحو تزدق واللام

تبدل من حرفين التوئين نحو اصيلال والعماد نحو الضبع اذا تقوس
ذلك فتقول الطارح من عدة حروف شققن عموه بالمصاد المهمة كما سر
يعني اصله املت اي ان قوله بمعنى املت لا يقتضي انه اصل الجواز
ان يكونا اصلين متفقين المعنى **نحو هديت اي دهدت** المحجور
اي دهرجته **وصر صهت اي صهرت** اي قلت له صره **هي**
اليه شوش الشوس بالتعريك النظر نحو حر العن تكبرا وتغيظا
ومن حق الى ذلك حيث مثل بما وقع الابدال والحرف في حروفه الا
صلية من امثلة المضاعف **ان يكون الحرف الاول** اسكان الحرف
الاول شرط الادغام لا شرط منه **لحلول الفاصل وهو الحركة**
هذا بيان على ان الحركة عقب لامه **يسكن عند ادغامه فيه**
اشارة الى ما قلناه من ان الاشكال شرط لا شرط **هو من باب**
الافعللال كالاقطرار فهو مزيد الثلاث ملحوظ بالمزيد من
الدباغي وهو لا قطرار فؤدنه في الاصل افعال ثم بعد الالحاق
فعل **وما بقي من ابواب مزيد الثلاثي فبعدهم لم يحسنه المضاعف**
كباقي افعول وافتلل وافتللي ودقوله لم يحسنه اشارة الى حواز الجي
من كل باب وان تخلف لعدم الوضع **ادضمه فعل الاشياء وكذا**
قوله ادضمه فعل جماعة الذكور يحتمل ان يكون تاضيا مبنيا للمحل
وان يكون امرا وعليه اقتصر الطارح **من الموزون فيه مطلقا**
ماضيا او مضادا او امرا **ومن المضارع** اي مضارع اي مضارع
الثلاثي المجرد واما تاضيه واسمها المذلوران في المتن **فقط**
ذلك كالتاضي المحلول **وضيب البلد اذا كثرت ضبابها بكسر**
الماد جمع ضب بفتحها ودوبيه معروفة في الصحاح ضيب البلد
واضب ايضا اذا كثرت ضبابه ولا يصح في ضبابها فتح الفاد
على

على انه جمع ضبابه اي سحابة تقش الارض كالرخان لان فعله
اضب بالالف لا غير قال في الصحاح تقول اضب يوما وتاضيت
البلد في عبارة الشارح بتاويله بالعربية **كتا الخطا**
ادخال الكاف مع استيفاء الضمير المذلول وفيه شي **ونونه** اي
نون المخلم فيه يجوز اذا الضمير هو كلمة نالا النون وحدها **مطلقا**
اي في المضارع والماضي والامر وهو قيد في نون جماعة الاناث
ماضيا كان او غير حال اعني حال معمولها من فعل في قوله فيما سر
في كل فعل الفعل الى اخره **يعني مد دت** اي يعني قوله ودت
الى مددين ولو اسقطا الشارح الضمير من العداد لكان اظهر **وهو**
جواب الشرط اي اسم الشرط **بالضم والفتح والكسر** لوجه
لما في الشرح من عطف الفتح بالواد والكسريا **وبل على اسكان**
الاول قد يقال بل يتوقف الاعلى الاشكال احد حروفه الباسية
ولا يتعين اول المثلين لذلك **لا يسبحون** اي بالواحدة
الغاية **فان كان اي اسم الفاعل والمفعول من الابواب المتأخرة**
في قوله فها مرقى نحو قوله وتماذوها **يجب** اي الادغام ولا حاجة
الى التقييد بان يقال فها لم يتصل به الضمير المرفوع **المعجز** اذ
الضمير المذكور لا يتصل بالاسماء بخلاف الافعال **والا** اي وان
لم يكن من الابواب بل من الابواب التي جاز فيها التضعيف ولا سبيل
الى الادغام فيه كما في يتمد كتمدد **واسمع** اي الادغام لما سر **لما له**
من الاقسام والايان ما ليس للموزون ما الاولي تحتمل الزيادة
فقوله من الاقسام لبيان لما الثاني ويحتمل ان تكون موصولا لاسما
فما الثانية بدل او توكيد بمعنى من موصولة على الحال من الاقسام
بيان احدهما **فانه** اي ماله من الاقسام **يحرك نفس السامع**

مد الى
الباء

فهد

اي السام ان له اقساماً واعمالاً لتلهمون **فصلية** اي في طلب ماله من الاقسام المذكورة والظاهر طلب العقل من حيث الجاهة واقسامه **فان اثنين من اصوله حرف علة** علة الخروج **الفين ان احدهما حرف علة** يعني ويلزم صدق ذلك صدق ان احد اصوله حرف علة وهو عين صدق التعريف صوبة لان الواحد جزء ما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقيق الكل فصدقه لازم لصدقه بالضرورة وقد يرد بان يرد الواحد هو الجزء اللازم تحقيقه لتحقيق ما فوقه اما مفهومه فهو الذات مع وصف الواحدة اي الانفراد و ذلك جزء لما فوقه ولا لازم له بل مضاده لعدم صدقها على ذات واحدة باعتبار واحد من شئ باعتبار مفهوم العددية وفي غيره لا يقال الواحد ليس بعدد لانا نقول التحقيق انه عدد ولو سلم مفهومه مستبكر وكونه لا يسمى عدداً مفتوحاً اخر خارج لا يتوقف عليه اعتبار المفهومية لان اعتبارها فيما تعبر فيه للدليل الدال على الامتياز في المسمى سواي بالاسم الخاص به ام لا الى ارض ان الدليل دل على اعتبار المفهومية في الشرط مثلاً في اكرمك ان حشني سوا سمي شرطاً ام لا ولا ينس في هذا المقام ما نضوا عليه من ان الشئ قد يوجد او بللشي لا يشترط او يشترط شي والفرق بينهما غير يسير **وحقيقا العلة** اي منهاها الحقيقية لغة او ماهيتها الحقيقية في الخارج بحسب اللغة الضاد بذلك اي و بان الحرة ليست من حروف العلة الذي هو مذهب الجمهور فالاشارة راجعة الى قوله خلافه **فلا علينا ان نسير اليه** اسم لا محذوف اي لا ماس علينا ان نسير اليه وليس قوله ان تشير اليه مبتداً وعليها جزء ليكون المراد بالاشارة اليه ليست ولجة عليها الوجهين احدهما وجوب

تكرار

تكرار لاج وهو مشتق لقوله وهو ان **الاي ليس حروف المد** **والليل** اي لا يسمى حروف المد ولا حروف اللين **وهذه** اي حروف العلة المتحركة **في غير الالف** غير الالف هو الواو واللام فان قلت هذه الاشارة على ما قلت الى جمع وهو حروف العلة وغير الالف حرفان فكيف يخرج عنها بالغير مع عدم المطابقة قلت الجمع في هذه باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقيق في افراد الواو وحدها فضلاً عن افرادها واذا بالياقاسل والسر في قوله الالف ان ابحاثها يفيد ان الغير يكون تارة حروف علة فقط وتارة حروف العلة فقط **لا هنا تخرج في لين من غير خشونة** اللين صفة تقتضي قبول الغز الى داخل ومقابلته الصلاة والحمولة صفة مبدوها عدم استواء الاجزاء في الوضع وتقابلها الملاسة لهما حقيقة مدة صفات الاجسام واستعمل الشارع الخشونة هنا مقابلة اللين فالمراد بها الصلاة فقوله من غير خشونة تقصير اللين والمواد باللين لطول الصوت قاله الخليلي فان قلت تعليل اللين باتساع المخرج يقتضي انها حروف لين ان حركت قلت المراد لتعليل حصول اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج يعني ان سكونها واجب فيها لئلا يتساع مخرجها بخلاف غيرها قال ضيق مخرجها لا يصير سكونها موجبا للين الا بضغط الصوت المتقضي لصلابته واما اذا كانت متحركة فلا لين لان الحركة توجب قوة وصلابة للحروف وان اتسع مخرجها فقوله لما فيها اي في حروف العلة ساكنة وكذا الضمير في مخرجها ولا هنا في هذا الكلام بحثان احدهما ان الواو مخرجه الشفة فلا عمل للسان فيها ساكنها ولا مخرجا والثاني انهم نضوا على ان يخرج اللام اوسع المخارج مع انه لا لين فيه

مفركا ولا ساكتا وقد يجاب عن الاول بان الساكنة صادقة بحسب
الموضوع او المراد باللسان المحل فليجاب وقد يجاب عن الثاني بان انحراف
اللسان فيه منع من لينه **وقاله حروف الضاوة تارة حرف مد**
الضاد زيادة ايضا لافادة انه مع تسميته بما صاها يسمى بما قبلها وهذا
هو السرفي استناعه من ان نقول فقط كما قال في القسم الاول **ونقل عن**
المصنف في تسميتها حروف المد واللين اي في تسميتها
بكل من حروف المد وحروف اللين سواء كانت متحركة او ساكنة قبلها
حركة من جنسها او لا والناقل هو الجار بردي ونصه وقال بعض الفقهاء
في شرح المحادي انما سميت لينه وحروف اللين وحروف المد وسان
هذا الكلام بعينه وقال في اخره لان الالف اشد استدادا وا
ستطالة اذ كان او مع مخرجا اي **ج اذا كان احد حروف**
الاصول اسم كان ضمير يعود على الالف واحد منصوب خبرها **ونقل عن**
حلال من حروف الاصول خلاف الاسماء الغير المتحركة
يرد على عمومها ذافي الاشارة فانهم صرحوا بانها منقلبة عن واو لان حروف
العلة **فاما ان يكون متعديا** اعلم ان ما بعد اما في نحو هذا التركيب
وهو اف يكون مودل بالكون وهو معنى وقد وقع حرفا عز حرف وهو
اسم عيني من المعلوم انه يمتنع ان يقع المعنى خبرا عن العيني الا بتاويل
كافي ويبد عدل او رضى فيجب محذوف اي لان حال حرف العلة اما
كونه متعددا وهذا اوفق بمذهب البصريين واما في الخبر ان يقدر
المصدر بمشتق اي لان حروف العلة اما كايين متعددا وهذا اوفق
بمذهب الكوفيين وريب من هذا ما ذكره في قوله وما كان هذا
القران ان يصير من دون **اضافة لفظية** بدليل صحة تنوعه
صفة بالنكرة نحو هذا لفظ معتل الفاني **امتنان الحركات**

اي

اي احتمال حروفه للحركات بخلاف الاحرف فانه عينه لا يحتمل الحركة
لان تحركها مع فتح ما قبلها يوجب نقلها فلهذا انتقلت الفاء **والناقص**
فان لاسه لا يحتمل الحركة لما ذكرنا اذا ما احتملها مع الف التثنية لان قبلها
يوجب حذفها لالتقاء الساكنين على حدة فيحصل ليس المتنى بالمفرد
لما وقع بين الياء والكسرة مشعشع اذ الياء
قد ركسرتين فقد وقعت الواو بين كسرها وكسر بعدها والواقع
بين شينين ايضا انه مستقبل **كالضمة الواقعة بين الكسرتين**
بل الضمة بعد الكسرة ثقيلة ومن ثم اهل في الكلام وزن فعل بصر
الفاوضم المعبر على ما قيل **مع اعتلال فعلها** اي مع اعلال اي
تغير حروف الفعل فيه **واعلم ان سراد المصنف تبدله يكون على**
فعله تقييد المصدر الذي تحذف فاعه بقيد هو ان يكون
ذلك المصدر **ما** اي من جنس المصدر الذي حذف **الواو من مضارع**
بان يكون المضارع المعتل الضاعلي بفعل بكسر العين اذ المصدر لا تحذف
فاه الا اذا كان مضارعه بفعل والكسور العين لا عين لوجه لوجه
وجلا وضربوضي ومائة لكن المصنف ترك التصريح بهذا القول والحقني
عنه بقوله الذي يكون على فعله بكسر الفاء لافادة معناه **لان المقدر**
المعتل اما اذا لم يكن للمحالة اي المحالة
ليس على فعله **الاخيرا المضارع منه على الفعل**
بكثر المين حكم الاستمر او هو السبع **والوجه اسم مصدر**
قال السمين في اعرابه لغ الكل وجهه فهو ملها في وجهه قولان
احدهما وتعزي للمعز والمعارسي انها اسم للمكان المتوجه اليه وعلى
هذا يكون اثبات الواو قياسا اذ هي غير مصدر والثاني انها مصدر
ويعزى للمازني وهو ظ كلامه فانه قال بعد ذكر حروف الواو

من المصادر وقد استوي الواو فيه وحصة في الجهة وعلى يكون اثبات
الواو اذا جاء على ذلك الاصل المتروك في علة وخوها والنظائر الذي
هو غ ا ثبات الواو وان كانت مصدرها مصدر جاء على هروا الزوايد
اذا الفعل المشعور في هذه المادة توجه واتوجه ومصدرهما التوجه
والايتجاه ولم يسمع في فعله وجهه كوجه كوجه وكان الموجه يحدف
الواو من عده وزنه المحل على المضارع لوقوع الواو بين ياء وكسره ولم
يسمع فيه مضارع يحل مصدره عليه فلذلك قلت ان وجهه مصدر على
حدف الواو اي لتوجه او اتوجه انتهى اقول وهذا الاحتمال الذي اثنان
هو المراد بقول الشارع اسم مصدر اذ اسم المصدر هو المصدر الجاري
على فعله فتأمل **كان عليه ذكر حرفها في الامر العينا**
فيكون قوله ونسلم في ما يرد لصار فيه من الماس من النقص **والفني** كأنه
غايبر بينه وبين المحذف في الماضي وهذا في غير هذا اذا بينهما في اللفظ
تغايبرا اذ المحذف في ما علم بثبوته والنفي اعم **ويمكن ان يدفع بالعناية**
بان لا يقال ان حذف الواو اشتد ليدل على ان الفتحة اصلها الكسر ولو
ولوا عدت لزال هذا الغرض **عطف على قوله فتحدف** الصواب
ان يقول على قوله تحذف **اي الواو وتثبت** لو قدر ذلك لقوله
اي وثبتت الواو الساكن الجملتان المقاطعتان **وليس هذا من**
لغة ابن ابي اسد من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى المضارعة حتى الياء اذا كان
بعدها اخري في المبالغ من ان الواو جعلت قلبت باحتقيقا في اعيانهم
كسر الياء التي هي حرف المضارعة في الصحاح في جعل واو في المستقبل
انبعثت يوجع ويجعل ويجعل بكسر الياء وكذلك فيما اشبه من المثال
اذا كان لازما من قال يا جعل جعل الواو الفالفتحة ثابته ويجعل
بكسر الياء في لغة بني اسد فانهم يقولون انما يجعل ويحذف ويجعل وات

تقبل

تقبل كلها بالكسر وهم لا يكسرون الياء في يعلم انتهى فانت تراه صرح
بالكسر بانه اسند **فتبينك** هو بالفتح ثم بالسكون المهملة ثم بالياء
الفتحة التحتية ثم الدال المهملة المنصوبة هو عند العرب قسم منصوب
لفعل القسم بخدوفا اي اقسم عليك بقصديك اي بالقاء عندك
الذي هو موضع حديثك وسرك **متلات** هو اللفظة تقع في بعض
النسخ وهي بالياء المشاة الفوقية ثم واللام ثم الهوق ثم الباء الموحدة
التي هي في الصحاح واتلاب الاسر املا بيا المستقام **تقديرا لا بتدرا**
ها وكذلك كتب زيداني رايت زيدا بالالف لا بلامها في الوقف من
التنوين فيه رفعا وجرا لكن **والوقف عليه** في وجازيد وسررت بزيد الوقت عليها
بترك الالف لعدم التنوين فيه رفعا وجرا لكن **يرد على المصنف**
تقدم انه اشار الى جوابه بالفتحة التي بينها فلا وجه لتكرير الاء
ليلا يلزم حرم قاعدتهم وهي ان الواو لا تحذف من المحذوف والعين
والالف تحذف لتفسير القاعدة هنا بقوله تحذف المكسور العين اذ الحذف
من المفتوح لا يجزم وجوب الحذف من المكسور لعدم ما يفيد المصدر
على المكسور **من لم يحدف** اذ يقال اشتقوا كلامهم فاذا العلم في الغالب
بان الحذف علة الكسر والظن القائل في بانه مثله والظن في مثله كاف
في لفظ اعلم ان ما ضيه مكسور العين فالوجه ان يترك بيسم **فلم**
حكم بانه في الاصل يفعل بكسر العين وقد يقال حكم بذلك لاجل
حدف الواو الذي علم انه لا يكون غالبا الاوقع الكسر وكسر
عين الماضي لا ينافيه لواء ذلك في العتل الفاكثر كورث يورث
وعبر ذلك مما يرد في اول الكتاب وان كان شاذ اى خارجا عن
القياس دون الاستعمال **فعلم** ان المضارع وزع الماضي كما مر
غير مرة فاذا سمع المضارع الذي هو وزع عن وجود الماضي فلم

وكذلك كتب ابن في نحو
هذا انك استقام
صم

فلم يسمع الحاشي علم من وجود الفرع وجود الاصل ومن سم سماع الفرع
 سماع الاصل امانة الحاشي اي ترك اسما مع كونه قد وضع وعطف
 قوله **وتركوا اسما للفظ** بين انا المراد بقوله **اذا اسما استحق ارضه**
 اي اسفله والضمير للفرس من سبابه اي اعلاه **حري وهو مودوع** اي
 متروك لا يحركه احد ولا يحثه **وواعد مصدق** بفتح الميم والدال
 اي صدق فهو مصدق مسمى في الصحاح ويقال للرجل الشجاع والفرس
 الجواد انه له وامصدق بالفتح اي صادق الجملة وصادق الجري كانه قد
 صدق فيما تقدم من ذلك **واصله ونذر يفتك** في الصحاح وذكره
 يذكه مثل وسعه يسهه اميت حصول انتهى ومقتضاه ان ما ضمه مكسور
 العين **في جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث** لعل وجهه
 ان الضرورة هي الالحاق والالتماع مودوع في البيت لم يدع اليه وزن
 ولا قافية لان متروكا من غير معناه ووزنه فان كان الامر كذلك فجوابه
 ان الشعر مظنة الضرورة وان تخلفت المجازية والواو وهذا البحث
 في وجهه لكان وجهها لانه مرابه عمرو بن الربيع وابنه هشام والوجه
 وابن ابي علي فوله تعالى ها و دعك ربك تكن **ينبغي ان يعيد لفظ**
الكتاب على الاول الذي رايته في النسخ كتابه بالاسود من غير
 شطب بالاحمر وذلك وضع ما هو من المشرح وهذا الكلام صريح
 في انه من المتن **اجاب بانه لم يحذف** هذا الكلام يدل على ثبوت
 ما بعد اجاب في المتن كدليل عليه ايضا قوله وهذا في بعض النسخ
 وقوله حاشية المتن بالمتن لكن انما رايته في المتن بغير لام المتن
في هذه اللغة التي نقلت الواو والياء واحترز به من اللغة الاية
 في المتن التي لا تقلب الياء فان لا يلزم فيها ذلك **لوقال**
الواو يا يجوز قلب الياء اي لا يجوز ذلك في هذه اللغة لان الياء التي
 تقلب

ن
 الفسخ

تقلب فيها ما هي الياء الاصلية دون المنقلبة عن غيرها **كما في المنقلبة**
عن الهمزة كايبرز **وذلاية** اي معنى يدري لان على هذه الفتحة ضمير
 يدعيان ويقلبان عايد علي ش واحد وهو الواو والياء وفاده ظفحاج
 فتحته الي تا ويلها كما ذكر الفاح في الاولي سائلة من هذا فتكونا صم
 معنى **من غير ادغام** اي من غير قلب الياء الفوقية بل تبقى الياء
 التحتية اصلية كانت او منقلبة عن واو **سدلة عن التاني انقلت**
 يعني ان انقلت اصله او انقلت ابدلت الواو على اللغة الاولي
 ثم ابدل احد حروفي المتعريف بالكان حسبت بالجبر اي احسنت به **والعلم**
ان المضاعف المعتل الفاعلي الواوي **لا يكون مضاعفا** **الافتوح**
العين فلا يكون ما ضمه المكسور **اما الضم** اي اما انتفاؤه من
 مضارع المضاعف المذكور **فلا بد من مستف من المثال الواوي** الذي
 هو اعم من المضاعف منه والانتفا من الامم مستلزم الانتفا من
 الاخر فان قيل قد قدم ان الواو لا تحذف من المثال اذا كان بعدها
 ضم كوجه لوجه اي صار شريفا قلت هو وزن عارض وقع المتن في الياء
 من الفتح في الماضى والكسر في المضارع للدلالة على صيرورة معناه
 كالجمية والطبيعة فليتا مل فان قلت يمكن ان يحل قوله **المثال**
 الواوي على المفتوح العين فلا يمارضه وجه بوجه وان كان وزنا
 اصليا قلت **فلا يكون انتفا الضم فيه منتفحا** لا انتفا به من مطلق
 المضاعف الواوي كما هو المدعي فليتا مل وحديث انتفا الضم زيادة
 على ما في الجار يودي ونسبه ولما كان حرف الواو في مثله اي مثل يود
 واجبا كالم بين مضاعف معتل الفاعل و ردت بفتح العين لان لا يكون
 مضارع مكسورا العين وكان يجب حذف الواو فلم يدغم لزم خلاف
 القاعدة ولو ادغم لزم الالحال للاعلا لئلا ينتهي **وعلمنا به** اي

بالقياس **بالاستقراء** فان الاحكام الكلية انما تستفاد من العلوم
الجزئية **جمع المرتب الغايي** انما فيه الغايي لان قاعده من جميع
المرتب المنتظم والمخاطب داخل فيما قبله **وليس يثلي** اذ لفظ فعل
بالضم وفعل بالكسر اعم من الاصل والمنقول اليه والاعم لاستعداد
له بالاخص منه فلا يوافق على المذكور **لبعض المتأخرين فيه كلام**
احز يظلم من سبهم يعني ابن الحاجب والمخاربردي وغيرهما قال
المخاربردي في قول ابن الحاجب في اول شيافيه واما باب سعده الى امره
فان فيه جواب اعتراض اخر وهو ان يقال اصل سعده وقلته سيوده وقوليه
بضم العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت صفة العين الى الفاء وحذفت
العين للالتقاء الساكنين فقد جازف مقتديا والجواب منه انه في الاصل
مضموم العين وذلك لان المنقل اذا انقل من محل على الصحيح فعل
بالضم مقتديا فهو في الاصل بفتح العين ثم اختلف العلماء في كيفية صيرورته
الى ذلك فقال بعضهم اصل سددت وبعثت سودت وبعثت بفتح العين
ثم لم يعلم ان العين تحذف لا ليقا الساكنين عند انقلابهما الفاء ولا
تتغير الواو عن التاي هو الواو الى فعل بالضم والياء الى
فعل بالكسر ثم نقلت حركه حرف العلة الى الفاء وحذفت لالتقاء السا
كنين فقل سعده وبعثت **وهو المصنف** يعني ابن الحاجب يقول
لا للثقل اي ليس الضم فيه لثقل من العين كما ذكره بعضهم كما
يلزم من النقل من باب الي باب خالفه لفظا ومعنى اما لفظا
وظاهرا واما معنى فلا خلاف معاني الابواب وانما الى ان
الصحيح ان الضم والكسر لبيان نبات الواو وتقديره ان
يقال تحركت الواو والياء فيهما فانقلبت الفاء واو فتايم
ضم الفاء الواو وكسر في التاي دلالة عليها واما ان تكتب

للمرور

للمرور ولما راوا انهم لا يعرفوا في خفت وهبت بين الواو والياء
فتسألوا كانت الحركة لبيان نبات الواو لوجب الضم في خفت
ثم قال المصنف مجيبا عن ذلك انما كسروا في خفت لبيان السنية
وتفسيره ان الدلالة على البنية اهم من بيان نبات الواو والياء
لتعلق الاول بالمعنى والثاني باللفظ ولما لم يكن الدلالة على
البنية في قلت وبعثت ان لو فتحوا لما دل على حركة العين لـ
تروا ايضا بيان نبات الواو والياء حذرا من قوت المقصود اجمع
بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين
فراعوا فيه البنية والمراد بنبات الواو والمعتل الواو ونبات
اليا المعتل اليا اي لبيان انه واو انتهى **لانه اما واو اي او**
بابي اي لانه المضارع **واعتلل المبني للمفعول من الجميع**
اي من جميع الاقسام المضارع المذكور **حركة اصلية** هي
الحركات الاعرابية **او مشابهة لها** هي الحركات لاجل التعابير
المتصلة بالفعل المضارع **باعدة العين المحذوف** هذا ظاهر
في المثال الاول واما ما عداه فبالرجوع اليه لكونه اصل الجميع
اذ الفعل المتصل به الف الاثنين هو فعل الواحد متصل به
الف الاثنين وكذا الفعل الواحد المخاطبة هو فعل الواحد
متصلا به بالمخاطبة والعلة فيه هي العلة فيها فاعادة العين بعد
حذفها موجودة في الجميع **حقن** بفتح الحاء ارجاء الانا نحو دعيت
بحذف اللام لالتقاء الساكنين وهما الالف والتا **نحو دعيت** بحذف
اللام ايضا وان كانت التا التي هي احدي الساكنين متحركة لاجل
الالف لان هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكونها الثانية
موضوعة على السكون **دون دعاتا** اي يقال دعيتا بحذف

اللام لا دعاء تبادعاه اللام اعتمادا بالحركة لانه لا يجوز الاعتداد
لها بالامر ولا يجب ان يجوز في اعتراف سندا الى ضمير الواحد
اعتراف مؤكدا بالنون بدون اعادة اللام التي هي
الواو واذا النون حثا به لواء الضمير فكذلك في لصوق الاصل
واللام لم تقدم مع المتصل الذي واو الضمير فكذلك الاعراض
تشابهته وهونون التوكيد وهذا معنى قوله لانه اي اللام لا يناد
عند المتصل الذي هو الواو وكذا لا يناد اللام
معها الضمير كقولك للواحد اعتراف بالكر واعلم ان هاهنا في ايات
نسختين احدهما وهي التي تقدم الان شرحها والايجب ان يجوز في
اعتراف عن على ان يجوز مثبت لا مقي واعتراف في قوله اعتراف
مخروفا الواو فعل الواحد والآخر فلا يجب ان يجوز في اعتراف
اعتراف ومعناها وان لم يكن المراد بالمنفصل في قوله انا تشبه
نظير افعال المتصل الالف فقط بل مطلق الضمير الشامل لها والواو
وايضا وجب اعادة اللام مع الضمير المتصل مطلقا فيجب ان لا يجوز
في عروا سندا الى ضمير جماعة التوكيد اعتراف بدون اعادة اللام
لا نقال واو الجماعة لكن اعتراف بدون اعادة اللام جائز واجب
لانه لا يناد عند المتصل الذي هو الواو وكذا اعتراف بالكر
يجب ان لا يجوز الا نقال بالضمير به لكنه جائز لانه نفاذ للام عند
المتصل الذي هو الواو فقد تبين ان كلامنا في النسختين صحيح المعنى والله
اعلم يقال زاد الشيء ومعناه اراد وراده عين هجله
مردا واذا اظها مع عبارته ان تقدمه الى واحد فقط بخلاف المعربين
على وان في نداءهم انا ما مفعول يخالفه جملة على المحرر
الذي هو جاب اي قطع ولذا اي لان الاعلال في النسخ انما هو

هو الجمل على الاصل لم يعلوا نحو اعور في اسود فظن ما ضيق منقولين
بالهزة من عود وسود كما في قولك اعوده الله واسوده الله اي اعوده
واسوده قال المراد في بعد منعه اعلان ليعود ويصير مضارع عود
وصيد وكذا اما تصرف منه نحو اعوده الله انتهى في الصحاح واساد
الرجل واسود بمعنى اي ولد غلاما سميا وكذلك اذا ولد غلاما
اسودا اللون انتهى ولا يصح ان يقرأ عود واسود صفتين متشبهتين
لان الاسم لا يقبل الاعلال اذا وافق المضارع في عدد حروفه وحر
كاته الا يشوب واحد من اثنين اما موافقته له في وزنه دون رايته
كمقام ومقيم ومبين واما موافقته له في زيادته دون وزنه كمبنا
مثل تحلى من البيع فنقول تباع بالاعلال واما الموافقة فيهما
نحو ابيض واسود واطول منه وابين فيجب تصحيح كما يصل
الافضل الذي هو افعال بفتح الهمزة اللام فيهما اما افعال
فقال الجار بردي ومع باب اعود واسودا لانها لو اعللت لم تكن
الفاو هذفت هزة الوصل واحدا العينين منها ويقال عادة هاد
فلم يدر اهما افعال وافعال انتهى واما افعال فقال المراد
انما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذلك ان ابيض
لو علت عينه بالاعلال المذكور كقولك ابيض فكان لظن انه
فاعل من البضاة ومن تقومة البشر انتهى اعان وانار
وهل من عود وسود اعاد عينه اي اعودت في الهزة للاستعانة
ام لم تقاربا اي لم تقور مضارع عود والالف مبدلة من نون
التوكيد نحو حيلت اليها او فمها قال في الصحاح وحيلت النافذة
او اخلت اليها اذا وضعت قرب ولدها اخيا لا يفرغ منه الذئب
فلا يقر به ويكون مسكينها قال في الصحاح وقد خالت الصحاب واخيلت

وذايلت اذا كانت تريد المطر انتهى **واغيت** اي المرأة اذا استفت
ولدها العليل والليل بالفتح اسم اللين التي طلبت صاحبته وهي
ترضع **واغيت** اي السبا في الصحاح وقد غات السبا واغامت
واغيت وتقيت وغيت كله بمعنى اعلم القوم اذا اضايهم
غيره والغيم العطش وحده الخوف انتهى ويجوز في اليا الفتح والغيم
ايضا **وطيت** لم يذكر في الصحاح وانما فيه واطال غيره وطيه ايضا
ولعل معنى اطيت صارت طاة طيب وحملت الشي طيبا غير حيث
في الصحاح واحالت الدار واحولت اي معنى عليها حول وكذلك
الطعام وغيره فهو يحول ويحول طال يحول واحال الرجل بالمكان
واحولوا اي اقام به حولا وفيه ايضا وحول بين الحول وقد
حولت عينه واحولت ايضا تشديد باللام واحولتها انا انتهى
والطول في الصحاح واطلت الشي واطولت على النقصان والتمام
انتهى **لانه اسم المصدر كما مر** اي في صدر الشعر من الصحاح من ان
اللام الحول لكن ثاقى الصحاح انه اسم مصدر يحول بالتضعيف
اي لعدم مجازاته لفعله في عدد الحروف ولا يلزم منه كونه اسم
مصدر لحال كما بينا لما رآته له في ذلك والطرف ثاقا لوه من ان
بيانا اسم مصدر لا يثبت ومصدر لثبت لا يقال مصدر حال وهو
حول ادفعول بياس مصدر فعل بفتح العين واللام انما نقول
هو مصدر له المجازات المذكورة وكونه قياسا او خارج عن ذلك
ولم ينقل حركة اليا المتفقين الاول في انقياد **حتى** اي كبري
نقلت اليا الفاعل كبري في الاصل وانتاج ما قبلها لان كبري
اقامة لان ذلك المصدر هو انقياد **فروع الفعل في الاعلال**
وانقل في فعله اي فعل انقياد وهو انقل فلا يحرك النقل فيه
لانه

لانه تابع لفعله في نوع اعلاله وجود او عدمه في نسخة ولا يعمل
فعله اي الاعلال بالنقل والقلب **والصاد لارم** يخصه بذكر
اللزوم مشعر بان استقام يتعدد وسيصرح به في قوله واستقام الامر
وحقيقته ان استقام مضى لقوم لازم وبمعنى طلب لقوم شي متعد
وحمله الناح على المعنى الثاني **ويصح ان لا يعمل** فسر العلة بعد الاعلال
دفعها لوهما انها عدم الاعتلال كما هو معناها الحقيقية **خلاف**
مدفاهه لا يعمل هذه الجملة في الحقيقة هي الجواب اذا السوال
عن علة عدم الاعلال هذه لانه علة اعلالها **واما الواو**
والياء طاهر ان العين تا بعدهما وفيها تقدم في فصل
نقل جواز الوجهين عن سس واعلم ان هذا الجواب لا يتناول
اسود وابيض وابيض لان ثاقب العين فيها ليس **احد**
الثلاثة **واسم الفاعل** قال بعض المحققين هذا الابدال
جاء فيها كان على فاعل وفاعله ولم يكن اسم فاعل كقولهم
جاءن البستان قال صعدة لابي في جازد وقوله جازد جازد
وهي حصة تحمل في وسط القف **والقياسية التي بالشي**
لا يفتقن تخفيفه حتى يلزم ما ذكره تمثيلها بما يختص بالشي
فلا يقع التقليل بالكون على اربعة احرف لكونه عاملا بل يجوز
ان يسمى غير ذلك المسمى بذلك الاسم وان لا يسمى به
في المقارورة للزجاجة لاستقرار المانع فيها المشترك بين
الزجاجة وغيرها كالكون مما لا يسمى به **اللفتان هما لارم**
الفعل من الناقص هذه الزيادة خصصت القاعدة
بالناقص لتمثيلها بالاسم مناف كالكون مما لا يسمى به
فالصواب حذفها واجرا لفظ الكتاب على ظاهره **ونقسم**

وان **يرميان** **ببنيان للمفعول** خضهما بالحال المذكورة
 اذ فتح ما قبل الواو والياء فيهما مبنيان للمفاعل منتفان اذ هو
 في يقر وان مضموم وفي يرميان مكسور واما في يرميان
 فمضارع ومينا بكسر العين وفتحها في المضارع مطلقا
 بالمعزول **ولومرصون** اما عرفا فلهما فالشبا سها مطلقا واما
 واما عصيان ورضيان فهذا لاصنافه واما برضيان وبقردان
 ويرميان فعند دخول الناصب وارصيا منقطع من المضارع
 فهو فذعه **وان كان ضمه او كسره تستعطان** اي
 تستعطف حركتا اللام والتا قبلها فالحضم ما قبلها او كسره
 او استقلان اي حركتا اللام المذكورتان الى ما قبلها مع سلب
 حركته لنقل حركتي اللام المذكورتين **على اللام فيسقط**
اللام اي فلا حل لسقط حركتي اللام او نقلها ما سكن اللام
 فحذف لا لتقا الساكنين وهما اللام وواو الضمير فحذرتا
 اللام المذكورتان وان كانا متحدتين بالذات اعني الضمة
 الا انها باعتبار ما قبلها اثنتان **وهو في فصل الاثنان** اي
 التا الساكنين من فصل الاثنان **تقديري** وقد مر منه
 اشارة الى هذا وقد عرفت في بحث المذكورين من ان
 نون التوكيد مع غير الضمير الياء من تسميته المتصل في كونها
 كالجزء من الفعل لا لتصلها لفظا ومعنى فلو كان المحذوف
 في تغزون واغزو مثلا وواو الضمير لزم عند اتصال نون
 التوكيد به ثبوت اللام فقبل اغزون بثبوت اللام مضمومة
 لان نون التاكيد شبيهة بالالف الاثنان المتصلة **فالتا**
 فثبت اللام مع النون كما ثبت مع الالف نحو اغزو لكن اللام
 غير

غير جائز لانه انما يقال اعترن بحذفها فالملذوم مثله **حكم**
ما كان قبل لانه مكسور الثالث فيما راينا من النسخ مكسورا
 بالنصب ووجهه حذف الموصول الذي هو اسم كان وبقا صلتها
 والاصل كل ما كان ما قبل لانه مكسور او معناه كل فعل كان الحرف
 الذي قبل لامه وسوغ الحذف استقبال الموصول ويكره توجيه
 النصب ايضا بان قبل اخرجه عن كل ظرفية بل عن معنى الزمان
 والمكان واوقعت على الحرف المتلو بالآخر فتكون مرفوعة ولما
 يلزم من المضارع من برعا ومضموم الواو وهذا امر قويم
 علة تقدم على معاولها قوله ولم يقلوا الواو الاولى الفاء وما
 يقع في بعض النسخ من ان قوله ولم يقلوا خطه لما سنده في هذا
 البحث في اخر من ان قوله ولم يقلوا فاعل لا تقلب اللام
 الاولى لان الاخر متقلبة لا بحالة فلو انقلبت ايضا لافترس
 في الثقل المهروب عنه لاسيما في المضارع ارجوي برعوني
 ولكون هذا مقول الشارع له واويا بعيدا ووجهه انه ما يورد
 من القرواي الخالي في الصحاح اما عرو منه اي طالي **وفلك**
لان هذه الحروف بمنزلة الحركة المعج من حيث انها
 تحذف من الافعال المعجلة الاخر في حالة الامر كما تحذف الحركة
 من الصحيح في الامر ايضا سبب **حذفها على الفعل كما في المعج**
 نحو صيغ حملا على صام او على المعزول كما في المجموع كدار وجيل
 حملا على دار وجيل واما الاشكال في اغلال نحو غوان اي
 في اغلاله بالحذف واما اغلاله بالقلب كغوان فلا اشكال
 فيه ووجه الاشكال انه ان قد وجود المتوهم سابقا على حذف
 اللام ليكون صدورها لعله ناسر كونه عوضا وان كان ما هو

فيه غير معروف وان قدر مشوقا به ليكون عوضا في علل كون
الحذف لا ندرقا قياسا **وليس علينا الا ان نقول الاصل عوازي**
بالتنوين تقدير الاصل منونا بنا في عدم مرفه الا ان يوجد بان
علم الواضع بحذف حركة الياء الياء لا لتقا الساكنين الخوف
لصيغة مفاعل التي هي علة تنوع المقرب سوع لحاق التنوين
ومن ثم لم يحمطالة النصب لوجوب بقا الياء وحركتها فيه وعليه
فالتنوين للمرف لا للعوض وفي سبب حذف الياء اذ احدها
ان حركتها حذفت تخفيفا وحي بالتنوين عوضا عنها فحذفت الياء
لا لتقا الساكنين وظاهر كلام ابن الحاجب اختان وثانيها لو
الياء فالتنوين احر اسم مستقل لكونه منتهى صيغة الجمع فحذفت
ثم بالتنوين عوضا عنها وظاهر كلامهم احياؤه وانه المشهور عندهم
وثالثها انه لما حذفت حركتها التفت سألته مع التنوين المقدر
في عن المنصرف بدليل الدجوع اليه في الضرورة فحذفت وعوض
عنه التنوين واديان حرفها للبلاقة ساكن متوهم الوجود مما
لا يظهر له ولا بحث لنا معاش التعريف **عزاه تنصرف او غيره**
لان هذا من اجاث النفاة الباحث عن احوال الكلم اعرايا
وبنا بحث في الواو اذا كانت **اولا** بخلاف ما اذا كانت الواو
هي الثانية منها فلا يجب فيها ان لا يكون بدلا كما اذا صغر لقوى
فيقول تنقي **وان يكون في كلمة واحدة** ليس معطوفا على
ان لا يكون بدلا كما هو ظاهر لفساد المعنى بل هو فاعل للبحث
معدا او الجملة معطوفة على الجملة قبله وكذا ما بعده هذا
نحو يوم هو افضل لقضيل لغا في قوله يوم **يوم** كما في قوله
ليل الليل قصد اللبالة في الليلة واليومية والسدينية
وان

وان افضل التفصيل سببه بالاسما الخامة فلا يدخله التعريف
وان لا يكون في الاعلام والتعريف ان الاعلام كالاسمال
لا تغير عن مودها وان لا يكون الباء اذا كانت الاولى
بدلا الاولى حركات واسمها مسترعايد على الياء وبدلا خبر
يكون واحترابه عن عزي فان اصله معزو ابدلت الاخرى يا
تشبيهها بواو اذل اذ الم يكن الواو ظرفا واحترابه عن الباء في
نحو عزي وجري معزى عزو وجرو **وهذا امر مضبوط عليه**
وراد على قوله ومن الهاء يروي تشبيهها بنحو غنى وجنى مقتضاه
ان القلب في غنى وجنى اصلي لا بطريق الحمل ولعل ذلك اوجه
باصراع الواو من بعد ضميتين متواليين وذلك غاية الثقل
فلا فرق بينهما بين ان يكونا مصدرين او جمعيات وجامف
خلافا من قديهما بالثاني **الا الفاعل المبني للفاعل**
واحترابه من فعله الفرعي اي المبني للمفعول فانه امر احذر
يشترك فيه مع مرفض معزى ومعزى على ان الفاعل اعلل القلب
فيها بذلك **شبيه لما هو بمعنى مفعول** اي في السرفة
كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين يحتمل ان
يكون مثال لما هو بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين
اذ ليس المراد بمعنى مفعول معنى ليعبر عنه بصيغة هو موازنة
مفعول بل معنى ليعبر عنه بصيغة اسم المفعول وان يكون
مثالا لشبيه ما هو بمعنى مفعول وهو الاقرب **او انه محمول**
على فعله اي نحو معزى حمل على فعله وهو الماضي المبني للمفعول
نحو عزي لضم اوله وكسرتانيه في قلب الواو بخلاف عذو
فان فعله وهو المبني للفاعل لكون فعله بمعنى فاعل لم يعل

الموافقية ياد ان قلبت الفا فكل حمل فعله على فعله ونبه على
اختلاف فعليهما بقوله فافهم لانه قد يفعل عنه **انما هو في**
لام الفعل فقط احراز من عينه كما ستقوم ومن لام الاسم
كمدعو **لا على سبيل الكلية** في لام الفعل بل على سبيل الجزئية فيها
احراز من نحو ارعوي واحواوي وهو اوي وفي نحو افعل وافعال
ليقع هكذا في نسخ بالفك وهو مطابق للمثاليين الاثنين في
بعضها بالادغام والتفصيل بالمثاليين لها نظر لما قبل الادغام
لا وقع في الثقل المهروب عنه وهو اجتماع المثليين لكن قد
يقال الثقل اللازم وقوعه اسهل من الثقل المهروب عنه
اذ الياء اخف من الواو **ولا سيما في المضارع** فانه يلزم فيه الوقوع
في الثقل وزيادة الكسر على اول جرئ العلة لوجوب كسرها قبل
الاحرفية **وكانهم اعتدوا في اخرج** كونه الصورة وتخصيص هذه
الكلية بما عداها **على ايراد هذا البحث** وهو قلب الواو رابعة
بما عداها الى اخره **في المعتل اللام** وهذا مقام هام فيكون
مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو والواقعة لام فعل لانها وان
كانت منقلبة عن الياء فان قلت ان الحيوان ما يوجد من الحياة
ولامه واو قلت صرحوا بان الواو منقلبة فيه عن ياء واصله
حيان **لكن الالف المنقلبة عن الياء** قال الجاربردي
كتبوا كل الالف رابعة فضا عدا في اسم او فعل ياء نحو المعوي وتكون
تنبيهها على انها قلبت ياء عن التنبيه او على انه مما يمال الانها
قبله ياء نحو صديا فانه يكتب القا كراهة اجتماع الياء ان الا
في نحو يحيي علما وربي علما فانه يكتب ياء فدا بينهما علمين بينهما
فعلا او منعة ولم يعكسوا الاستعمال الصفة والفعل يكون

الالف

الالف اخف من الياء واما الالف الثالثة فان كانت عن ياء كرمي
كتب ياء والكتب الفاعل على ما يقتضيه الاصل ومنهم من يكتب الجمع
بالالف لانه القياس وانني للغلط على الكاتب انتهى فقوله
الالف كرمي زني معناه اذا كانا علمين لا فعلا وصفة **على وزن**
استقوى بالفتا لا بالفتا مستطعا من استعملوا الان قوله
بعد ذلك يستحق على وزن يستحقين لا يصح بالفتا **لانه توهم**
ان المحذوف اللام منشا الوهم قوله حذف الياء الالف
السكنين لان الياء الاولى قلبت الف لان ظاهرها ان الياء الاولى
غير الياء المحذوف عنها بالمحذوف لالتقاء الساكنين والاقارب
لانهما قلبت الف **وحذف اللام في المحذوف** **والامر** تمهيد لبيان
ان التنبيه بلا ادوا انما هو في مطلق المحذوف لكثرة الاستعمال
من اشتراك في عين المحذوف ببيان انه قد ان حذف اللام من
المحذوم والامر لعله لا لكثرة الاستعمال مستند لا عليه بانه
لو كان لكثرة الاستعمال المستعمل في المصدر الذي استعمل ولا في
في الامر المؤكدة باليؤن وهو اسحقين بنا واحدة في اللام لوجود كثرة
الاستعمال فيهما واذ اثبت ان حذف اللام لعله وان المحذوف
لكثرة الاستعمال هو العين فلا حاجة الى دعوي المحذوف قلت
الياء التي هي العين الف لان حذفها لكثرة الاستعمال لعله
فلا بد من تكلف علة واشارة هذا الى رد قول سيبويه لان الياء
الاولى قلبت الف واللام من مجموع ما ذكرناه بين لا ادرو
بين اسحقين ليس في عين المحذوف لاختلافه فيها **واللام لا**
تكون الا ياء لم يستثن وادها كما استثنى يديت على تمامه
لان لفظة واولست من هذا النوع بل مطلقا فانه ولامه

واذ قلنا استثناء منه **كلمة عذاب** اي كلمة معناها عذاب
يقال ويل لفلان من الله اي عذاب له من الله وليقال
ضده في وجه اي كلمة راحة اي كلمة معناها راحة لا يقال وجه
لفلان اي راحة له **والقسمة ان يكون تسعة اقسام** هذا
بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثة وكون الحرف الذي يقع فيه
احدها بسطيا اي فا او عينا او لام لان احرف العلة الثلاثة
قد يكون فاهمه ثلاثة وتكون عينا ذهذه اخري وقد
يكون لاما وذهذه ثلاثة اخري والجميع تسعة اقسام ثم بالنظر
الى اجتماع الحروف الثلاثة التي تقع فيها احرف العلة الثلاثة
ثمة تنتهي الى تسعة وعشرين قسمها حاصلة من ضرب ثلاثة
احوال اي حرف منها فرض في تسعة احوال الحرفين الباقيين
الحاصلة من ضرب ثلاثة احوال احدهما في ثلاثة احوال
الاخر فتدبر ان لا وهم في كلام الشارع وان لوهم وهم
وهما ووي الضمير عايد على الحرفين المسميين بالواو والياء
وقوله فان المهم الى اخير دليل على ان داو او يا اسما للحرفين
وليسا اياها وفي بعض النسخ وهما دو ووي يني فيعود الضمير
على واو ويا تقدر محذوف اي واصلا كما هو الاول هي الوجه
غلاف حروف العلة اي المتحرك فاقبلها واما الساكن
فاقبلها فتقبل الحركات الثلاثة كما لو وظي **يعني ان يقارن**
الفصل المهمون اشارة الى ان الاضافة في قول المتن فغله
بيان ان **فان لفظ المهمون** دليل على ان قيد الخاوع عن التصغير
وحروف العلة مراد المصنف من لفظ المهمون من المضاعف
والمقتل وغيرهما وقصور عبارة المصنف على غيرها على ما بينه
بقوله

بقوله فان لفظ المهمون الى اخره **ان مضاعف فصاعف**
تقديره ان كان المهمون مضاعف فحكمه كحكم المضاعف غير
المهمون **نحو وامر** اشارة الى قوله تعالى واسراهلك بالصلاة
فانما يقع في بعض النسخ من قوله فامر فلا وجه له **لان الا**
بتدأ بحرف تشديد مطلوب هذا يقع في اكثر الالان لا يبدأ بحرف
تشديد فقط وهو فاسد الا ترى الى كثرة زيادتها عند الوصل اي
عند التوصل الى الابد بالسكان وليس المراد بالوصل الدمج
ضد الابد الا بالانتراد حينئذ **واما حذف الهمزة** اي همزة
الوصل وهي الهمزة الاولى **من حذف الاصل** **احذف** وهو
جواب اعتراض واراد على قوله اذا دقت غير اول واما
الهمزة الثانية من **احذف** فلا يرد التخفيف فيها لانها غير
اول ولا يلاقيه قوله لكونها عقب حال غير جملة يعني بالحال
غير الجملة قوله في كلمة واحدة وفي بحث من وجهي ادله ان
قوله في كلمة لا يتعين كونه حال الجواز ان يتعلق بقوله النقا
فيكون ظرفا لعوامل هذا الوجه هو الاظهر وعليه فلا مسوغ
لترك الواو وثانيهما سلمنا انه حال لكن صاحب هذا المذهب
الذي اشار اليه الشارع وهو عبد القاهر انما صرح بان ترك
الواو من الجملة الحالية كثيرا اذا دقت عقب حال مفردة كما
لميت المذكور والجار والمجور وان لم يكن جملة لكنه ليس
بمفرد سلمنا ان الشرط يسوق بغير جملة كما عبر الشارع لكن قد
يجاب عن الوجه الاول بان في كلمة خرج مخرج الشد وكونه حالا
او في ذلك قاطلة ولم تسكن الثانية اي بل حركت وسواء

وسواء تحرك ما قبلها الياء او سكن فله احكام اخر هي ان المتحركة
 بعد ساكنة تبدل يا ان وقعت موضع اللام كسبا نحو قطر من
 قراف تقول فيه قداي والاصل فيه قرا او تقع ان وقعت موضع العين
 نحو سأل بالادغام وبعد متحركة تبدل ان وقعت غير لام
 مفتوحة بعد كسرة نحو ليم من ام مثل اصبح لأم او مكسورة بعد
 كسرة نحو ايسر الياء لأم او فتحة نحو ايماء جمع امام اصله
 اليماء وضمه نحو اين مضارع انتته اي جعلته ايمن اصله ان
 وتبدل واو ان وقعت الياء غير لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم
 الياء اصله ام او فتحة نحو اوب جمع اب وهو المدعي اصله اب
 او كسرة نحو اوم ايضا اصله ام او وقعت مفتوحة بعد فتحة نحو
 اويدم لصغير ادم اصله ايدم والله اعلم **لا يليق بهذا الكتاب**
 وانما ذكرناه نحن لان التنبيه عليها لوجب للنفس شوقا اليها
 فالحال ان تذكر كان في النفس من التحسر على فوات ذلك
 بل نقل حركة الميم اليها قد حجاب عن النظر المذكور بان الاصل
 المذكور في المتن عارضة في ايماء الادغام والادغام مقدم على
 الاعلال والنقل من مقتضات الادغام ادفعوه ليتوصلوا به
 اليه فلما نقلوا الارادة الادغام حرجت الهمزتان عن الاصل
 المذكور فان قلت النقل فيه غير متعين في حصول الادغام
 لجواز الادغام بحذف الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بتبليها
 الفاعل على القاعدة ولا بدور في التقاء الساكنين على هذا
 الوجه كما مر قلت اذا كان الادغام متقدما على الاعلال
 فلما اذعننا بدون نقل لزوم قبل الاعلال لتقاء الساكنين
 على غير هذه فتأمل ثم رأت لابن هشام الانصاري في توضيحه
 وتبينا

تقريباً ما ذكرناه قال في فصل ابدال الالف من اختيها الواو
 والياء بعد نقل اقوال في اصيل ايماء نفسه ويلزم الاول
 تقدم الاعلال على الادغام والمعروف العكس بدليل ابدال
 همزة ايماء بالالف الفاتحة متصلة انتهى **فان في مقابلة هذا** يقع في
 بعض النسخ قال بدل فان وهي واضحة **فليود الذي ايماء** التمثيل
 في قوله لعلالي رد ما يتولى افعه لان قوله بعد وكذا في المنقلبة
 واو اليقضي ان الامثلة متصلة مما انقلبت فيه يا **وارم ذا** على وزن
 مرب وهي وراة ابن ذكوان في قوله لعلالي كزرج اخرج شطه فانزه **وقيل**
هذا واو اي اجوب وقيل يا اي وكلها بمعنى ساك
 بالهمز واساقوله في الصحاح السؤال اشتراطاً تحت السعة من
 البطر غير مناسب للقيام والاول يقتضي ثباتي الكشاف **لانه ليس**
مثل بايع اي لان فيه حذفاً وهذا ثابت في بعض النسخ **كافي ايماء**
 التشبيه في القلب فقط لانه وفي علمه المذكورة **التي هي عين**
فعله اي فعل تري اي عين راي الذي هو فعل تري جازي
 في المضارع مطلقاً سواء كان مسدداً وباء الغيبة او غيرهما من اعراف
 المضارعة **وضع لزمان او مكان** شامل لخو لوم ومكان
باعتبار وقوع الفعل فيه يخرج لخو لومك او مكانك حسن
 مطلقاً فخرج خصوصاً ليوماً وجهلت امامك فان يوماً واماماً
 فهما وضعاً باعتبار وقوع الفعل فيهما بعيد ووقوعهما بعد
 عامل بخلاف مصرب لزمان الغيب او مكانه فانه وضع كذلك سواء
 وقع بعد عامل او لا فاصبح العين ركوداً على الاو شاذ ان
 يرشحخص في الوصل العين بكسر العين جمع عيناً للظيمة العين

من بقدر الوحش وذكود الغنم الواو الاو سا جمع وشرو هو
المكان المرفوع اي فاصبحت العين مقيمت على الائمة المرتفعة
مخافة ان يقع في مكان الوصل فلا يخلص **في لقائنا بعض**
المتأخرين لعله يشير به الى الجار بركي في شرح الشافية فانه
ذكره فيه **قال ابن الحاجب** لم يقل وقال بالواو قبلها على ان تقدمه
من ان المراد بهذا المكان المخصوص تفسيرا لكلام ابن الحاجب
وكان ينبغي ان ينبه على ان المظنة الضائقة لعله ترك ذلك
اشارة الى ان المظنة لم يمت باسم مكان حقيقة لان اسم المكان
ما وضع لمكان الفعل المشتق هو منه والمظنة لم يمت كذلك
ادليس المراد انها مكان النطن بل مكان لطن ان الشيء الظنون
حاصل فيه وقوله او لا كما المظنة بنا على انها شبيهة به لفظا
ومعنى **يناسب اسم المكان** اشارة الى ان مفعله الا ان ليس
مراسم المكان وهو صحيح لان اسم المكان ما وضع لمكان الفعل
ومفعلة هذا الكثرة ثمانية **شبهها بالالة التي يعمل بها**
ظاهر انما لم يمت حقيقة وهو مخالف لما قدمه من قوله اسم
ما يوتي به ولما سياتي من قوله والآخر انها الالات فياول
قوله هذا التي يعمل بها بان المراد التي يعمل بها وليست
مكانا للعمل احدهما انما امكنه هذا ظاهر في غير مظهره
لان المظهر ان كان المراد بها انما ينظر فيه فصحيح وان كان
المراد به انما ينظر فيه بالاعتراف منه فلا يصح كونه اسم
الالة ولا مكان **فامار اليها** لا وجه لادخال الغا في جواب
لما ذكره اقوله **وليس من اسم الالة يبحث عنها**
فيه

فيه نظر الا ان يكون على حذف الموصول اي التي يبحث عنها
او تكون الالة معروفا باللام الجسمية فهو في المعنى كثره فيضع
لفظها في الجملة كما في قوله ولقد امرت على اللبم يسبق وقال
يبحث عنه ليعود الضمير على اسم المكان اوجه البحث انما هو
عن اسم الالة لا عنها الا ان يقال ان يبحث عنها لغت لا اسم
الالة باكتسابه التانيث من المضاف اليه والالة المبحوث
عنها اي اسمها هو الاسم الموضوع لالة باعتبار ان العمل حاصل
بها **موضوع لالة مخصوصة** وهي الالة المعروفة بالعمل المعين
والحاصل ان اعتبار العمل بها داخل في مفهوم التسمية في المبحوث
عنها خارج في غيره ولكنها جعلت اسما له الا دعية الا الخل
والمدرق هذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو الصحيح
الموافق لقول الشاعر في تفسير المدهن انه الانا الذي يجعل
فيه الدهن والمسعط انه الذي جعل فيه السعوط والمدرق
انه ما يدور به والخل انه ما يخل به فعبارة الاولين بغية وفي
الآخرين بقوله به فقول او لا بل هي اشياء موضوع لالة
مخصوصة مشكل لا يوافق لتفسيره ولا قول سيبويه على ان
الخل يمكن اعتباره اسما لالة لانه يخل به ودعا الغيا
لان الخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه **حاصل من مرادات**
الفعل لما كانت مرادات الفعل تعتبر بان يجب الحقيقة
وتارة اخرى بحسب الخصوصيات اللاحقة للحقيقة كانت
كانت للهية داخلية في مرادات الفعل فاخرجها بقوله باعتبار
حقيقة الفعل وقوله باعتبار خصوصية نوع زيادة بيان
وفي كون الهيئة دالة على التمرارة من الفعل عندك فيه

نظروا لك اذا قلت هو حسن الجلسة فان المراد انه حسن
النوع من الجلوس غير مقيد في الجلوس كونه ماسوق او غيرها
والمرق هي الفعل الواحد **وقال المصنف** لو اسقط الواو
من وقاله كان اظهر لان قول المصنف لا يخالف ما قدمه الشاعر
لان الشاعر فسر الفعلة بالنوع والمصنف فسر النوع بالحالة
المذكورة **يعني ذلك عادة في الركوب** وهو من قول
المصنف وفاعل يعني المتكلم بهذا القول وقول ذلك اي
الركوب الحسن وهم كونه ذلك عادة من صيغة فعله
لان الجملة الاسمية وتتام بقول المصنف قوله وهو حسن
الجلسة وقوله **يعني ان ذلك** من كلام الشاعر وفاعل
يعني ضمير المصنف وقوله ان ذلك اي النوع من الفعل
لما كان موجودا منه اي من الفاعل **صار** ذلك النوع
من الفعل **حالة له** اي للفاعل اذا الحالة عرضة قائمه
وانقيام بالشي اعم من ان يكون قادرا فيه كالسيف او
صادرا منه كاهنا ولما كان المتبادر للاوهام من القيام
هو المعنى الاول بين حقيقته بما ذكره ولما ثبت ان النوع من
الفعل حالة لفاعله صح تفسير النوع بالحالة التي عليها
الفاعل حسن الله افعالنا واصلح فساد قلوبنا وادري
اهل الاحوال عقبانا و صلى الله على سيدنا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

على السعد في

التصريف

